الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر-بسكرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قســـــم العلـــــوم التجارية

المـــــوضـــــوع

أثر التجارة الدولية على النمو الإقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (2006- 2016)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخـــــــصص: مالية وتجارة دولية

إعـداد الطـــالبة:

❖ بدرية بودرهم

الأستـاذة المشرفة:

❖ سامية بعيسي

رقم التسجيل	...../2018.....
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي: 2017/2018

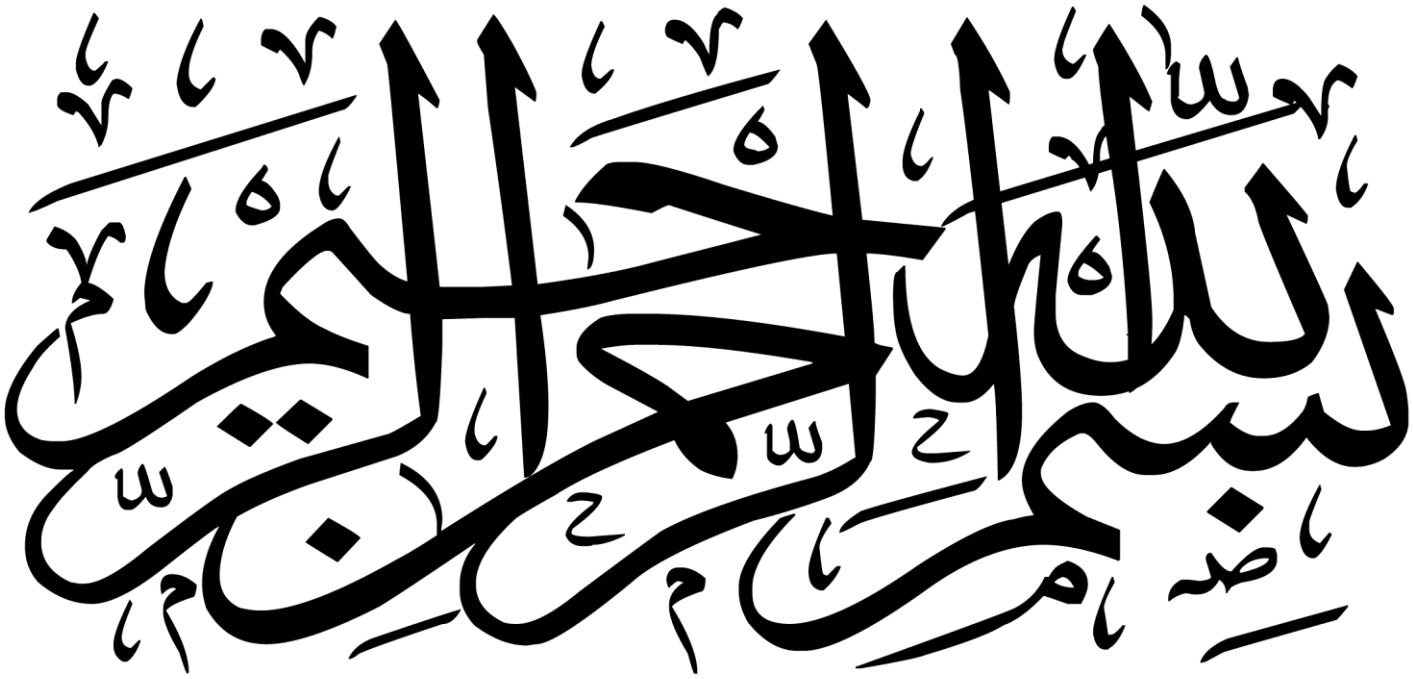
بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾

سورة لقمان: الآية 14.

الإهداء

إلى صاحب الفضل الأول والأخير الله عز وجل

إلى روح أبي الطاهرة الذي كان له الفضل في رسم هذه الخطوات منذ وقت مبكر في حياتي ... رحمة الله عليه

إلى أمي الغالية، حفظها الله، أعز إنسان على أرض الوجود، التي وقفت ولا تزال واقفة لتراني في أعلى المراتب وكان لها الفضل الكبير في هذا العمل المتواضع، بدعواتها وتشجيعاتها

إلى مثلي الأعلى في الحياة...أخواتي: علي، مداني، عبد الناصر، عبد الوهاب

إهداء خاص إلى سندي في الحياة ...أخواتي: الخامسة، آسيا، حنان، مسعودة

إلى جميع أفراد عائلتي، صغيرا وكبيرا، وأخص بالذكر الكتكوت وبرعم الصغير مسلم عبد المجيد(جودا)

إلى كامل أسرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى كل صديقات وزملائي...

إلى كل من علمني حرفا من الإبتدائي إلى الجامعة.

إلى كل طالب علم أهدي عملي المتواضع

الطالبة: بودرهم بدرية

شكر وتقدير

في البداية أشكر وأحمد الله عز وجل على توفيقه للوصول إلى إنجاز هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل وفائق الإحترام إلى الأستاذة المحترمة"بعيسي سامية" التي قبلت الإشراف على هذا العمل ولم تبخل عليا بالنصائح

والتوجيهات لكي أصل إلى أهدافي، جعلها الله في ميزان حسانتها

كما أتقدم بالشكر لكل أعضاء لجنة المناقشة

واتقدم بالشكر لكل من مدوالي يد المساعدة

الملخص

يهتم هذا الموضوع بدراسة أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، حيث نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة عوامله، والجزائر إحدى الدول التي تحاول إيجاد مكانة لها في ظل التحولات الاقتصادية العالمية لتحسين معدلات نموها الاقتصادي.

الهدف من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية من 2006 إلى 2016، وأثرها ببعديها الصادرات والواردات على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، ودلك بإستخدام أساليب إحصائية والنتائج المتحصل عليها تبين وجود علاقة طردية مابين التجارة الدولية بأبعادها الصادرات والواردات والميزان التجاري، والنمو الاقتصادي ببعده الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية:

التجارة الدولية، النمو الإقتصادي، الصادرات، الواردات، الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract

This topic is concerned with the study of the impact of international trade on economic grouth، where it has acquired agreat deai of attention in order to know its factors، Algeria is one of the countries that tries to find its place in the light of the global economic changes to impove its ecconomic growth rates.

The objective of this study is to clarifl the relationship between international trade and economic growth in Algeria during the period 2006-2016، and its effect on exports and imports on Algeria's gross domesitc product during the period of study، using statistical methods and the obtained results showing a positive relationship between international trade and exports، trade balance and economic growth by its gross domestic product (GDP).

Key words:

International Trade، Economic growth، Exports، Imports، Gross domestic product.

مقدمة

تمهيد:

تعكس التجارة الدولية طاقة الإقتصاد الوطني الإنتاجية المتمثلة بالصادرات من جانب، والواردات من جانب ثاني، أي التدفقات من السلع والخدمات أثناء فترة زمنية معينة، وهي تعد مؤشرا يعبر عن قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الإستيراد وإنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من أثار على الميزان التجاري عموما وعلى النمو الإقتصادي خصوصا.

ويعتبر النمو الإقتصادي من أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، وهو يمثل الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج الدولة، أي الزيادة الظرفية للإنتاج، لذلك يمكن إعتباره محطة لتوسيع الإقتصاد، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الإعتبار الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن التجارة الدولية تعتبر أداة أساسية لتحقيق النمو الإقتصادي، فهي تساهم في رفع معدلاته من خلال تنويع الأنشطة الصناعية لدولة، وخلق قيم مضافة جديدة، والتي يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع والخدمات، إضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهمة في النمو الإقتصادي، من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها، ورفع الإنتاجية خاصة عن طريق التكنولوجيات الحديثة، وهو مايعني المساهمة في زيادة دخول الحكومات، والأفراد وبالتالي تحسين مستويات المعيشة للمجتمعات.

وإرتباط التجارة الدولية بتصدير السلع والخدمات وإستيرادها، أو إستيراد الموارد التي تدخل في تصنيعها، مع إرتفاع أو إنخفاض أسعارها، فإن التحولات أو التغيرات التي تمسها قد يكون لها تأثير على النمو الإقتصادي.

والجزائر وعلى غرار مختلف الدول، عكفت ومنذ إستقلالها على إتخاذ إجراءات وتدابير لتنظيم قطاع تجارتها الدولية، بما يخدم مجموعة الأهداف الإقتصادية التي حددتها الدولة في كل فترة، وإثر هذه التحولات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، والتي مست أيضا المبادلات الدولية بين الجزائر والدول الأجنبية، سنحاول في هذه الدراسة تحديد أثار تلك التحولات أو التغيرات منذ سنة 2006 إلى سنة 2016 على النمو الإقتصادي، وتحليل تطور التجارة الدولية الجزائرية في هده الفترة ونتائجها، ولاشك أن ذلك كان له تأثير على النمو الإقتصادي، وعليه سيتم طرح الإشكالية في السؤال التالي:

مامدى تأثير التجارة الدولية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2006-2016؟

الأسئلة الفرعية: لتبيسط الإشكالية نطرح الأسئلة التالية:

- ✓ فيما تتمثل العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الإقتصادي؟
- ✓ ماهو أثر الصادرات والواردات على الناتج المحلي الاجمالي؟
- ✓ فيما يتمثل أثر الميزان التجاري على الناتج المحلي الاجمالي؟

الفرضيات: لمعالجة الإشكالية نعتمد الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2006-2016) عند مستوى معنوية 5%.

الفرضيات الفرعية: لقياس العلاقة بين أبعاد المتغيرين توضع الفرضيات التالية:

- ✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين إجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) عند مستوى معنوية 5%.
- ✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) عند مستوى معنوية 5%.
- ✓ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) عند مستوى معنوية 5%.

مبررات إختيار الموضوع: تم إختيار الموضوع للأسباب التالية:

- ✓ تناسب الموضوع مع تخصص الدراسة.
- ✓ يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة حيث شهد الاقتصاد الجزائري عدة تحولات وتغيرات خاصة خلال الفترة الأخيرة، واستحدثت بعض القرارات المتعلقة بالتصدير والاستيراد.
- ✓ يعد موضوع التجارة الدولية أحد أهم المواضيع التي لاقت إهتمام وإنشغال الدولة الجزائرية حيث تحاول جاهدة تحسين وضع تجارتها على الصعيد العالمي، وذلك من أجل النهوض بالنمو الإقتصادي للدولة.

أهمية الدراسة:

يستمد الموضوع أهميته من أهمية التجارة الدولية التي أصبحت تلعب الدور الرئيسي في الإقتصاد العالمي، وقد بدأت تزداد في ظل ما يستجد في الساحة الدولية من متغيرات ترتبط إرتباطا مباشرا بالتبادل الدولي، ونلمس

أهمية التجارة الدولية عند قصور الإنتاج المحلي عن تلبية متطلبات وإحتياجات السكان من السلع الإستهلاكية، وتصريف الفائض من السلع المنتجة محليا، وهذا يؤدي إلى إحداث تغير جذري في النمو الإقتصادي.

أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث الى:

- ✓ توضيح العلاقة الموجودة بين التجارة الدولية والنمو الإقتصادي، وكذا بيان أثر التجارة الدولية على الناتج المحلي الاجمالي.
- ✓ تسليط الضوء على نظريات التجارة الدولية والنمو الإقتصادي، والعلاقة بينهما.
- ✓ تحليل وجهات نظر الباحثين حول التجارة الدولية والنمو الاقتصادي كل حسب أفكاره.

حدود الدراسة:

- ✓ تتمثل الحدود الزمنية في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2016.
- ✓ أما الحدود المكانية تتمثل في الدول النامية والتركيز على دولة الجزائر.

منهج الدراسة:

للإجابة عن إشكالية بحثنا واختبار صحة الفرضيات، إعتمدنا المنهج الوصفي عند التطرق لمفاهيم المتعلقة بالتجارة الدولية والنمو الإقتصادي، بالاضافة إلى المنهج التاريخي الذي إعتمادناه عند التطرق إلى النظريات المفسرة للتجارة الدولية والنمو الاقتصادي، أما المنهج التحليلي وهو متعلق بالجانب التطبيقي لتحليل النتائج والآثار، ووصف الظواهر وتحليل المعطيات المتعلقة بدراسة الحالة.

محتوى البحث:

سيتم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الأول: سيتم التطرق فيه إلى مفاهيم حول التجارة الدولية، وذلك من خلال إعطاء بعض التعاريف وأسباب قيام التجارة الدولية، وعرض النظريات المفسرة للتجارة الدولية، وكذا سياسة التجارة الدولية وتصنيقاتها.

الفصل الثاني: سنتطرق فيه إلى الإطار العام للنمو الإقتصادي، من خلال التعاريف وتحديد أنواع النمو والتفرقة بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، وعرض جل النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي.

الفصل الثالث: وهو الفصل التطبيقي، سنتناول فيه أثر التجارة الدولية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2006-2016، من خلال دراسة وتحليل تطور التجارة الدولية في الجزائر خلال نفس الفترة، وكذلك تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال نفس الفترة، وسنتطرق إلى التحليل القياسي لأثر الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، وأثر الميزان التجاري على الناتج المحلي الاجمالي، واختبار فرضيات الدراسة.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات السابقة التي تناولت الجوانب المتعلقة بموضوع التجارة الدولية في الجزائر نجد:

- ✓ نور الهدى بلحاج، **أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الإقتصادية الكلية، دراسة حالة الجزائر 2000-2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014/2013:

حيث تهدف الدراسة إلى إبراز الإطار النظري للتجارة الخارجية وسياسة تحرير التجارة الخارجية كتوجه استراتيجي ودورها ضمن حزمة السياسات الاقتصادية، وأبرزت نتائج الدراسة أن أثار الانفتاح التجاري على مؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية والخارجية يختلف من دولة إلى أخرى حسب السياسة والتطور الاقتصادي الذي تعرفه الدولة ونوعية المنتوجات التي تصدرها، وتستوردها هذه البلدان وخير مثال الاقتصاديات الناشئة في جنوب شرق أسيا أو ما يعرف بالنمور الأسيوية.

- ✓ وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في البلدان النامية(الحوافز والعوائق)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2005/2004:

بحيث تحتوي الدراسة على تنمية الصادرات غير النفطية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر، مصر والسعودية من خلال طرحه الاشكالية التالية هل يمكن أن تؤثر عملية تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة من خلال التأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية؟ حيث وصل إلى أن إتساع إسترتيجية إحلال الواردات أخفقت في رفع معدلات التنمية الإقتصادية وأن سياسة التوجه الخارجي هي التي تحقق معدلات نمو للاقتصاد.

- ✓ زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2016/2015:

بحيث تحتوي الدراسة على إبراز مكانة التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، وأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي الجزائري، بطرح السؤال إلى أي مدى أدى تحرير التجارة الخارجية إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وأبرزت نتائج الدراسة إلى أن الجزائر اتبعت إستراتيجية النمو غير المتوازن، ليس بمفهوم نمو جميع قطاعات النشاط الإقتصادي في نفس الوقت، وإنما بتحقيق النمو بقيادة قطاع نشاط إقتصادي محرك لبقية قطاعات النشاط الأخرى، حيث عمدت إلى الصناعات القاعدية في أداء دور القيادة مما أدى إلى إهمال الزراعة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الدولية

تمهيد:

في ظل العولمة وتوسع النشاط الاقتصادي أصبحت التجارة الدولية نشاطا لابد منه سعت إليه مختلف دول العالم، فهي تعكس حجم المبادلات التي تتم فيما بينها، من ناحية استيراد ما تحتاج إليه من سلع ومواد وغيرها، وتصدير الفائض منها من ناحية ثانية وفي هذا الجانب يمكنها تحقيق أرصدة من العملة الصعبة كأحد المزايا التي يمكن تحقيقها منها.

فضلا عن ذلك تسمح بتحقيق وفرات في بعض السلع أو المواد التي قد تكلفها أكثر من تكلفة استيرادها نسبيا، أو توفير ما لا تتوفر عليه من مواد أو يصعب إنتاجها على المستوى المحلي، ومن ثم تسهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم.

ونظرا لأهمية التجارة الدولية على الصعيدين المحلي والدولي فإن كل دولة تهتم بتطويرها وتوجيهها من خلال استخدام وسائل وأدوات معينة، وكذلك من ناحية تحديد السياسة التي تتبعها والمناسبة لأوضاعها الاقتصادية.

وعليه سيتم تحديد الإطار العام للتجارة الدولية من خلال التطرق إلى مجموعة من النقاط الأساسية التي تلم بالجانب النظري لها والتي تم تقسيمها وفقا للمباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية التجارة الدولية.
- **المبحث الثاني:** النظريات المفسرة للتجارة الدولية.
- **المبحث الثالث:** سياسات واتجاهات التجارة الدولية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

اقتضت الحاجة الاقتصادية إلى تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول، أين تعد التجارة الدولية وسيلة أساسية للحصول على كل ما تحتاجه الدول وتجد صعوبة أو مشاكل في توفيره، حيث تستفيد كل دولة من عدة مزايا من بينها تخفيض التكاليف وتحسين الجودة والنوعية وغيرها من المزايا التي تحدد أهمية التجارة الدولية والتي سيتم التطرق إليها بعد تحديد مفهومها.

المطلب الأول: تعريف وأهمية التجارة الدولية

استعمل لفظ التجارة الدولية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية، وهي تشكل مسألة مركزية في العلاقات بين الدول حيث في الماضي كانت سببا من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة، إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها. [1]

ويقصد **بالتجارة الدولية:** " حركات المعاملات الاقتصادية الدولية أي السلع والخدمات، ورؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول المختلفة ".[2]

وهي تمثل أيضا: " مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية، والقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية والخدماتية المتبادلة بين الدول، وباختصار تعبر عن كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (الصادرات المنظورة هي السلع، أما غير منظورة فهي الخدمات) ".[3]

من خلال تعاريف التجارة الدولية يلاحظ أنها عملية تبادل دولي لمختلف السلع والخدمات، وذلك نظرا لعدم تحقيق اكتفاء ذاتي شامل في أية دولة، لأن الأمر مرهون بالظروف الاقتصادية والإمكانات المتوفرة، ولأنها لا يمكن أن تنتج كل احتياجاتها اعتمادا على مواردها الذاتية وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتلاءم مع ظروفها الطبيعية والاقتصادية والتي تؤهلها لذلك، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها، أو تستطيع إنتاجها بتكاليف مرتفعة بحيث يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلا.

---

(1) حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشروق، مصر، 1996، ص 13.

(2) جاسم محمد منصور، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 8.

(3) حمدي عبد العظيم، نفس المرجع، ص 16.

وهذا ما يبرز أهمية التخصص باعتباره الأساس الذي تقوم عليه التجارة الدولية، وهكذا فإن ظاهرة التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط بشكل وثيق بظاهرة التجارة الدولية، لأنه سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الدخل القومي للدول المشتركة في التبادل التجاري وبالتالي زيادة دخول الافراد وارتفاع مستوى رفاهيتهم المعيشية والاقتصادية. [1]

من خلال موضوع التخصص والمبادلات الخارجية يبرز الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية والذي يتضح في النقاط التالية:[2]

- ✓ التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الدولة على مستوى العالم؛
- ✓ اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فالتجارة الدولية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط؛
- ✓ التجارة الدولية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية تتم في ظل نظام واحد؛
- ✓ وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الدولية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية؛
- ✓ تقوم التجارة الدولية على التصدير والاستيراد. [3]

بناء على ما سبق يمكن القول إن التجارة الدولية برزت كحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، أو في حالتي [4]:

- ✓ عدم قدرة الدول في العالم من إنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الأولية، أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع؛

---

(1) جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 9.

(2) سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية،2005 ، ص32 .

(3) عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر2002، ص12 .

(4) السيد محمد احمد السريتى، محمد عزت محمد غزلان، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ،2012، ص ص 9-11.

✓ اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة بإنتاجها في الدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا واستيرادها من الخارج.

أما بالنسبة **لأهمية التجارة الدولية** فهي متفاوتة الدرجة من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، حيث تنخفض أهمية التجارة الدولية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تملك القدرة على إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا بسب اتساع مساحاتها جغرافيا ووفرة العديد من عناصر الإنتاج لديها، ومن ثم تقل درجة اعتمادها على الخارج، ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبيا على العكس من ذلك تزداد أهمية التجارة الدولية في الدول صغيرة الحجم، حيث تنخفض إمكانياتها المادية والبشرية ويقل عرض عناصر الإنتاج فيها، ولذلك فهي تتخصص في إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها. [1]

من جهة أخرى تختلف أهمية التجارة الدولية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى، وهذا راجع إلى السياسة التجارية التي تطبقها الدولة اتجاه العالم الخارجي، فإذا كانت الدولة تطبق سياسة الحرية التجارية يزيد حجم تجارتها الدولية مع الخارج، أما إذا كانت الدولة تطبق سياسة الحماية فإن ذلك يقلل من حجم تجارتها الدولية.

وعليه يلاحظ أن التجارة الدولية مهمة بالنسبة لجميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة، لأن أغلب الدول في العصر الحالي بحاجة إلى بعضها البعض اقتصاديا، باعتبار أنها لا تستطيع تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي طالما أنها تسعى إلى تحقيق التقدم الاقتصادي.

إضافة إلى اعتبارها وسيلة مهمة لدفع عجلة التقدم الاقتصادي، فقد ساهمت التجارة الدولية في تقدم العديد من الدول خاصة منها متطورة الصناعية كدول جنوب شرق آسيا التي تطورت بفضل حجم صادراتها، حيث كلما تطورت هذه التجارة ارتفعت المداخيل من العملة الصعبة ومن وسائل الإنتاج الأخرى مما ينعكس إيجابيا على اقتصادها الداخل، ويعد ذلك هدفا من أهداف قيام التجارة الدولية كما يمكن اعتباره من بين الأسباب التي أدت إلى بروزها فضلا عن أسباب ودوافع أخرى.

(1) السيد محمد احمد السريتى، محمد عزت محمد غزلان، مرجع سابق، ص 11.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية

تقوم التجارة بين الدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة، وفي كلتا الحالتين تتخصص الأقاليم بسبب وجود موارد معينة لدى بعضها غير موجودة لدى البعض الآخر، كما أنها تقوم على الاعتبارات التالية[1]:

- ✓ عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- ✓ وجود فائض في الإنتاج؛
- ✓ الرغبة في تعظيم الأرباح، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية؛
- ✓ التخصص الدولي حيث تتخصص كل دولة في إنتاج ما تجد فيه ميزة نسبية مختلفة عن مثيلاتها من الدول؛
- ✓ تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج، خاصة بالنسبة للدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.
- ✓ اختلاف مستوى التكنولوجيا بين الدول يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينًا كبيرا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيًا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.
- ✓ اختلاف ظروف الإنتاج، فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.
- ✓ اختلاف الميول والأذواق، وتفضيل بعض السلع عن الأخرى الرغبة في الحصول على المنتجات الأجنبية بدل المحلية، وتزداد أهمية هذا العامل حينما يتعلق الأمر بالجودة.

(1) حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص16.

ومهما اختلفت دوافع قيام التجارة الدولية تبقى درجة الاعتماد عليها في تطوير الاقتصاد متفاوتة الدرجة بين الدول وذلك نظرا لوجود بعض العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية والقوانين والتشريعات وغيرها، أو امتلاك بعض المزايا من طرف بعض الدول والتي تتفوق فيها وتصبح فرصة تشجع على ازدهارها أو قد تحد منها في بعض الدول التي لا تتوفر فيها تلك الظروف والمزايا.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الدولية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية على حد السواء، ويمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية[1]:

❶**انتقال الأيدي العاملة:** الراجع إلى:

- ✓ تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول؛
- ✓ الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة؛
- ✓ اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة؛
- ✓ تفاوت مستوى المعيشة والحضارة كهجرة الفلاحين من أجل تحقيق الأموال؛
- ✓ درجة التقدم الاقتصادي، حيث يزيد الطلب على العمالة في حالة الرواج؛
- ✓ العوامل السياسية فالحروب مثلا لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.

❷**انتقال رأس المال:** الراجع إلى:

- ✓ سعر الفائدة الحقيقي، حيث يكون انتقال الأموال تبعا لمعدل الفائدة المرتفع؛
- ✓ سعر الخصم، فإذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال؛
- ✓ سعر الصرف، حيث أن رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

(1) حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص28.

❸**انتقال التكنولوجيا:** الراجع إلى:

تطور البحث العلمي واختراع الآلات الجديدة الذي يساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة ويوفر الجهد التكاليف، الوقت والجودة، وهو ما يؤثر على التبادل التجاري.

فضلا عن النقاط السالفة الذكر هناك أيضا عوامل أخرى تتمثل في: تطور الدول والتجمعات الجهوية والتكتلات العالمية، ظهور المنظمات الدولية والقوانين والتشريعات التي تسنها هذه المنظمات، الانفتاح الاقتصادي، كلها ذات تأثير قوي على التجارة الدولية.

بعد التطرق إلى الجوانب التي تحدد مفهوم التجارة الدولية، وتوضح مميزاتها التي تفرقها عن التجارة المحلية أو الداخلية، وكذا تحديد دوافع قيامها والعوامل ذات التأثير عليها، سيتم التعرف على مختلف النظريات التي تناولت ودرست أسس التبادل التجاري الدولي.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية

تبحث نظريات التجارة الدولية في دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية في إطارها الدولي، وفي أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، وكيفية تفاعل مجموعة من الاقتصاديات القومية المتباينة والمتداخلة مع بعضها البعض الآخر من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية المتعددة ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى النظريات التي ظهرت من أجل الوصول إلى تفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الدولية.

المطلب الأول: النظرية التقليدية الكلاسيكية

يجمع أغلب الاقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الدولية ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية أين أصبح المجتمع آنذاك يقوم على التجارة الدولية، ولقد جاءت هذه النظرية كرد فعل لأراء المذهب التجاري(*) تعتبر هذه النظرية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، وإن لم يكن للمذهب التجاري نظرية فاصلة في هذا الموضوع(1)، والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة أهمها الذهب والفضة باعتبارهما مقياسين لقوة الدولة ؛ وقد ظلت هذه الأفكار سائدة حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين والتي نادت بحرية النشاط الاقتصادي وفقا لقوانين الطبيعة والقاعدة المعروفة « دعه يعمل أتركه يمر » الأمر الذي دفع الأفراد والجماعات إلى ممارسة نشاطهم الاقتصادي بحرية بعيدا عن القيود والعقبات التي كانت تفرضها الدولة عليهم وعلى التجارة الخارجية، وهو ما مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال آدم سميث، ريكاردو، جون ستيوارت ميل وغيرهم، الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الدولية، وفي نفس الوقت قاموا ببناء أسس لنظرياتهم في التجارة الدولية، وحاولوا إيجاد حل لمشكلة التوازن المفقود في علاقات التبادل الدول.(2)

كما أن بروز هذه النظرية تزامن مع الوقت الذي أثير فيه جدل حول التجارة الدولية تعاني حيث طرحت تساؤلات حول: مدى ضرورة التجارة الدولية لكل دولة، تحديد مدى الجدوى منها، وعن مقدار المكاسب المحققة

(*) ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة والوحدة القومية في كل من انجلترا، اسبانيا، فرنسا، البرتغال، بلجيكا هولندا، وقد قام عندما قررت مجموعة من الأفراد أطلق عليهم التجاريون يكتبون مقالات عن التجارة الدولية.

(1) مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2006 ، ص 23.

(2) على عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2007، ص36.

عند التصدير أم عند الاستيراد أم من خلال كليهما، وعن أولوية زيادة حقوق الدولة عن ديونها في الخارج أم أن حقوقها تتوازن عادة مع الديون التي تترتب عليها.[1]

ولقد قامت وتأسست هذه النظرية من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين الذين قدموا إسهاماتهم حول موضوع التبادل التجاري الدولي والأسس التي يقوم عليها، والمشاكل التي يمكن أن تواجه التجارة الدولية، وغيرها من الأفكار التي بنوا عليها نظرياتهم منها:

أولا: نظريات النفقات المطلقة لآدم سميث*: طرح سميث أفكاره في نظرية التجارة الدولية في كتاب أصدره عام 1776بعنوان " ثروة الأمم"، حيث تعتمد الأمم على ما لديها من ذهب وفضة وعلى زيادتهما، فإذا لم يكن للدولة مناجم تحتوي على الذهب والفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليهما هو التجارة الدولية، وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري أي أن تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق بالمعدن النفيس، ويلزم لتحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة[2]

لقد انتقد " سميث " كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة، أو ما بين مختلف الدول وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي، فهو يرى أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، فتقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل ويتم تبادلها بسلعة أخرى تكلفتها أقل في الدول الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي، ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة لزيادة الإنتاج، واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة.

على الرغم من أن " سميث " قدم أفكارا هامة بالنسبة للتجارة الدولية، إلا أن هذه الأفكار لاقت انتقادات من ناحية مبدأ تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتفوق فيها ولكنها لا تبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي ميزة نسبية، وهذا يكون عرضة لمشكلات اقتصادية، لأن سلع الدولة المتفوقة ستغزو

---

(1) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر،2003، ص 111

(*) آدم سميث Adam Smith (1723-1790)، فيلسوف واقتصادي اسكتلندي، لقب بأب الاقتصاد السياسي، درس سميث الفلسفة الاجتماعية وبعد تخرجه حصل على الأستاذية بجامعة غلاسكو في تدريس الفلسفة الأخلاقية، انتقل بعدها إلة أوروبا وعمل كأستاذ خاص، ثم عاد إلى بلاده وألف كتابه الشهير " بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها "سنة 1776 والذي عرف اختصارا بـ " ثروة الأمم ".

(2) ANDREWHARISON. Et autres، Business international، et mondialisation، traduit par SIMEON FONGANE، 1éré édition de boeck، paris، France، 2004، page278.

أسواقها في وقت لن تستطيع فيه تقدير أية سلعة لكي تمول الاستيراد ومن ناحية أخرى لا يرى سميث داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية، فالثانية تعد امتدادا للأولى، وكلاهما وسيلة لتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخلص من الإنتاج الفائض، في حين أن كلا من نوعي التجارة مختلف كل الاختلاف في خصائصه ونظرياته.[1]

حسب رأي " سميث " في أن اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة في الدولتين شرط أساسي لقيام التجارة الخارجية وتحقيق النفع المتبادل، لكن السؤال الذي لم يجب عنه فيما إذا كان أحد البلدين ينتج كل من السلعتين بنفقات أقل من الآخر، وهذا ما أجاب عنه دافيد ريكاردو في نظريته للنفقات النسبية.

ثانيا: نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو[*]: ويطلق عليها أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية، وتتضمن هذه النظرية قانون النفقات النسبية[**]الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية، والذي نشر في كتابه "مبادئ في الاقتصاد السياسي والضرائب "عام 1817، وطبقا لهذه النظرية وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل. ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالتقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة ويستند قانون النفقات النسبية إلى مجموعة من الافتراضات الموضحة فيما يلي[2]:

- ✓ وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري؛
- ✓ تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق؛
- ✓ حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة؛

---

(1) زينب حسين عوض الله، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص12.

(*) **دافيد ريكاردو** (1772-1823) فيلسوف إنجليزي الجنسية، قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد، تنسب له النظرية المعروفة باسم " قانون تناقص الغلة "، كان اتجاهه فلسفي ممتزج بالدوافع الأخلاقية لقوله: " إن أي عمل يعتبر منافيا للأخلاق ما لم يصدر عن شعور بالمحبة للآخرين "، عندما تأثر بكتاب آدم سميث " ثروة الأمم " شعر بالميل إلى علم الاقتصاد، من بين مؤلفاته كتاب " مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب ".

(**) بشكل عام فإن فكرة قانون النفقات النسبية، يتمثل في قدرة دولة على إنتاج سلعة معينة بتكلفة أقل وجودة أعلى من أي دولة أخرى، مع ذلك قد يكون من المفيد أن تنتج مع الدولة الثانية إذا كان لديها تكلفة الفرصة البديلة أقل.

(2) نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، **التجارة الدولية**، دروس في قانون الأعمال الدولي، الجزء الأول (بدون دار النشر وبلد النشر)، أكتوبر، 1999، ص31.

- ✓ ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة؛
- ✓ ثبات التكنولوجيات وانعدام التغيرات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، مع اختلاف المستوى التكنولوجي من دولة إلى أخرى؛
- ✓ انعدام النفقات الخاصة بالنقل والتعريفة الجمركية؛
- ✓ يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة، التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج؛
- ✓ استخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلعة، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها؛
- ✓ تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.

ومن بين **الانتقادات** التي وجهت لها أن هذه النظرية [1]:

- ✓ تعتمد على نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها بكمية العمل المبذولة في إنتاجها، وهذا يعني إهمال مشاركة عناصر الإنتاج في تكلفة السلعة؛
- ✓ تفترض النظرية انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية، علما أنهما تحسبان ضمن تكلفة إنتاج السلعة، فإذا كانت هذه النفقات مرتفعة فإنها ستلغي الميزة النسبية التي يتمتع بها البلد المنتج لهذه السلعة مما يؤدي إلى وقف عملية التصدير، لأن تكلفة إنتاجها في البلد المصدر تصبح أعلى منها في البلد المستورد؛
- ✓ تقوم على افتراض أن جميع الموارد الاقتصادية في الدولة مستغلة في حالة التوظيف الكامل أي أن الاقتصاد في حالة توازن، إلا أن هذا الفرض غير واقعي، لأن " كينز "[*] أثبت أن التوازن في بلد ما يمكن أن يحدث دون مستوى التوظيف الكامل؛

(1) ANDREWHARISON، et autres، Business international et mondialisation، op، cit، page279.

(*) جون ماينر كينز (1883-1946)، اقتصادي إنجليزي، عمل أستاذ اقتصاد في جامعة كامبردج، وكاتب في الإصلاح الاجتماعي، وهو مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتاب" النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود في 1936 "، من أهم ما تقوم عليه نظريته أن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تتحكم بما يسمى بالدورات الاقتصادية.

- ✓ فترض أن نفقة الإنتاج للوحدة الواحدة تبقى ثابتة بغض النظر عن الزيادة أو النقصان في حجم الإنتاج ومن ثم يكون التخصص كاملا، وهذا مخالف لما يجري في المشاريع الإنتاجية التي تخضع بعد حد معين من الإنتاج إلى قانون تزايد النفقات (تناقص الغلة) وقبل هذا الحد تخضع أيضا إلى قانون تناقص النفقات (تزايد الغلة)؛
- ✓ تنادي بحرية التجارة وهو أمر مغاير للواقع لأن معظم الدول تفرض قيودا على حركة الصادرات والواردات مما يقيد حرية التجارة؛
- ✓ تفترض وجود سلعتين ودولتين يتم التبادل التجاري بينهما وهذا فرض مبسط وتجريدي يتعارض مع الواقع، حيث أن التبادل يتم بين العديد من الدول والسلع؛
- ✓ تعتمد نظرية التكاليف النسبية على فروض ساكنة تؤدي إلى تحليلات وتوازنات ساكنة لا تمت إلى الواقع الاقتصادي المتحرك بصلة كما تفترض أن أذواق المستهلكين متشابهة في الدول المختلفة، وهذا غير صحيح.

وعموما يمكن القول أن نظرية النفقات النسبية مرتكزة على جانب الإنتاج والعرض، وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية، لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي، وهذا ما أكمله فيما بعد جون ستيوارت ميل.

ثالثا: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل[*] قام " جون ستيوارت ميل " باستكمال النقص في نظرية ريكاردو [1]، ألف كتابه" مبادئ الاقتصاد السياسي " في سنة 1848 درس فيه موضوع القيم الدولية، أو بعبارة أخرى النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلع أخرى فكان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية[2]، فبالنسبة لهذه النظرية الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدول الأخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي، وطبقا لها فإن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، فهناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية فكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا

(*) يعتبر الفيلسوف جون ستيوارت ميل(1806-1873) من أوائل من نادوا بحرية التعبير عن أي رأي مهما كان هذا الرأي غير أخلاقيا في نظر البعض حيث قال" إذا كان كل البشر يمتلكون رأيا واحدا وكان هناك شخص واحد فقط يملك رأيا مخالفا فإن إسكات هذا الشخص الوحيد لا يختلف عن قيام هذا الشخص الوحيد بإسكات كل بني البشر إذا توفرت له القوة.

(1) سامي خليل، **الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية**، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة،2001، ص70 .

(2) مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، مرجع سابق، ص58.

من معدل التبادل المحلي لدولة ما، كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحي، كما دعت هذه النظرية إلى محاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي، ففي وسع الدولة الصغيرة أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخيرة دون أن تؤثر عليها نظرا لارتفاع مستوى المعيشة وضخامة طلبها في الدولة الكبيرة.

لكن وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية أيضا للنقد، فقد ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة، فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي حيث في وسع الدولة الكبيرة أن تملي شروطها كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على تلك النظرية.

ومن جانب العرض والعوامل التي تحدد أثمان السلع في التجارة الدولية من حيث العرض والطلب يوجد ما يسمى بنظام التوازن الشامل حيث أن العرض والطلب يحددان معا في نفس الوقت الكميات المباعة والأثمان السائدة، والصحيح هو أن هذه العوامل مجتمعة تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية ومعدلات التبادل لها.

رابعا: نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم(*): يرى " دافيد هيوم " في نظريته للتوازن التلقائي أن المعدن النفيس يتوزع تلقائيا بين الدول دون الحاجة إلى وضع سياسة هادفة أو أي تدخل من جانب الدولة، فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى، مما يؤدي إلى نقص صادراتها وزيادة وارداتها، وبالتالي ينتهي إلى العجز في الميزان التجاري، ومن تسرب الذهب من الدولة إلى العالم الخارجي بينما يحدث العكس في حالة نقص ما لديها من معدن نفيس، وعليه فقد استطاع " هيوم " عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه، وتحديد العلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي، أن يبين عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية بقصد زيادة حصيلة الدولة من المعدن النفيس.

ويلاحظ من خلال أفكار النظرية الكلاسيكية أن التحليل الكلاسيكي يعتمد في تحديد قيمة السلعة على قوانين النفقات المطلقة والنسبية وعلى نظرية العمل في القيمة أساسا، وهي ترجع اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا إلى اختلاف كمية العمل المستخدمة في إنتاجها، حيث كانت نظرية العمل في القيمة تفترض وجود

(*) دافيد هيوم (1711-1779) فيلسوف واقتصادي ومؤرخ أسكتلندي وشخصية مهمة في الفلسفة الغربية والتاريخ الأسكتلندي، تأثر في أفكاره بآدم سميث.

عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل، وألغت دور عناصر الإنتاج الأخرى مثل: الأرض، رأس المال، التكنولوجية في تحديد نفقة الإنتاج، لذلك كانت النتيجة الطبيعية استبعاد نظرية " ريكاردو " في النفقات النسبية لكثير من العناصر الواقعية في التحليل الاقتصادي أي عدم القدرة على تقديم تفسير مقبول للتجارة الخارجية.

كما يفترض التحليل الكلاسيكي في التجارة الخارجية أن الإنتاج والتخصص الدولي يخضع في ظروفه لقانون الغلة الثابتة، وأن التعامل يتم بسلعتين وليس مجموعة من السلع، وافترضت أيضا عدم وجود تكاليف لنقل السلعة من دولة إلى أخرى وحواجز جمركية، إضافة إلى أن عوامل الإنتاج تتمتع بحرية انتقال داخل الدولة في حين يصعب الانتقال بالنسبة لهذه العوامل بين الدول، كما أضافت أن الإنتاج خاضع لقانون ثبات التكاليف وأن أذواق المستهلكين في كلا الدولتين متجانسة.

كل هذه الافتراضات أضعفت من النظرية ولكن ما لا يمكن أن ننفيه هو أنها أساس إيضاح الكيفية التي يتم بها التبادل للسلع بين الدول، فلا يمكن نفي أن النظرية بينت أثر التجارة الدولية على رفاهية الدول، فقد أوضحت كيف أن الاختلاف في تكاليف العمل النسبية تحقق فائدة عند قيام التجارة الدولية بين الدول ولكنها لم توفق في إيضاح السبب في أن التكاليف أقل أو أن العمل أكثر إنتاجية في بلد عن آخر، وعليه فقد برزت أفكار اتجاه آخر تمثل في إسهامات بعض المفكرين الذين ينتمون إلى المدرسة النيوكلاسيكية.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

خلصت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية باختلاف تلك النفقات الذي يدعو إلى قيام التبادل بين الدول إضافة إلى اتخاذ العمل كعنصر أساسي وحيد للقيمة، إلا أنها أهملت الأسباب التي تدعوا إلى اختلاف هذه النفقات بين الدول، أي أنها بهذه الصورة تحدد متى تقوم التجارة الدولية ولا تفسر لماذا تقوم، وقد وضح ذلك بعض المفكرين الاقتصاديين الذين ساهمت أفكارهم في بناء النظرية النيوكلاسيكية.

أولا: نظرية هكشر– أولين(*): يرجع ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية إلى الاقتصاديين السويديين " إيلي وهكشر " في كتاب بعنوان " آثار التجارة الخارجية على التوزيع " الذي صدر سنة 1919 وإلى تلميذه " برتل أولين "والذي قام بتطوير وتفسير نظرية معلمه من خلال كتابه بعنوان " التجارة الإقليمية والتجارة

(*) هكشر مفكر إقتصادي ومؤرخ سويدي، تحصل عاى شهادة دكتوراه من جامعة Uppsala عام 1907، يعتبر مؤسس المدرسة السويدية للإقتصاد، من مؤلفاته، أثر التجارة الخارجية على التوزيع، عام 1919، زالذي من خلاله تطرق إلى عرض محتوى نظريته.

الدولية " الذي أصدره سنة 1933، وذلك بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، أما بالنسبة لفرضيات نظرية تناسب عوامل الإنتاج توضح في النقاط التالية[1]:

- ✓ المنافسة الحرة، والدولتان تنتجان سلعتين؛
- ✓ حرية التبادل وعدم وجود رسوم جمركية؛
- ✓ عدم الانتقال الدولي لعوامل الإنتاج؛
- ✓ الاستخدام التام لعوامل الإنتاج؛
- ✓ حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد؛
- ✓ التكنولوجيات المتاحة لإنتاج نفس السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد.

بعد بروز هذه النظرية التي لاقت اهتماما واسعا من طرف الباحثين، حيث أثيرت العديد من المحاولات لاختبار مدى صلاحيتها وفعالية أفكارها ظهرت أفكار المفكر ليونتيف فاسيلي.

ثانيا: لغز ليونتيف فاسيلي[*]: منذ صياغة نظرية " هكشر–أولين " ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها، ومن أبرز المحاولات تلك التي قام بها " ليونتيف " عام 1953، فقام بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عامل رأس المال وندرة نسبية في عامل العمل مقارنة مع دول أخرى.

حسب» هكشر "فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصدر سلعا كثيفة رأس المال، وتستورد سلعا كثيفة العمل ولاختبار ذلك قام» ليونتيف "بتحديد الاحتياجات من رأس المال العمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من السلع المنافسة للواردات وفق أسعار سنة 1947 كما هو موضح في الجدول التالي:

(1) عادل أحمد حشيش، محمود مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 116.

(*) فاسيلي ليونتييف (1905–1999) اقتصادي أمريكي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، درس الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد وحصل على البكالوريوس في الاقتصاد عام 1924 كما تحصل أيضا على درجة الدكتوراه، ثم انتقل إلى المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية في نيويورك في عام 1931 ثم إلى وزارة الاقتصاد في جامعة هارفارد في عام 1932.

الجدول رقم (01): الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الو م أ ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار1947)

لما قيمته 1 مليون دولار من / الاحتياجات من	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال (بالدولار)	2550780	3091339
العمل (بالعامل في السنة)	182313	170004
رأس المال لكل عامل (لأقرب ألف دولار)	14000	18000

المصدر :عادل أحمد حشيش، مجدي شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعية، الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص127.

يلاحظ من الجدول رقم (01) أن إنتاج ما قيمته 01 مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنة1947، يتطلب إستخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي2 ، 6مليون دولار، كما يتطلب كمية من العمل تقدر بحوالي 182ألف عامل.

أما إنتاج ما قيمته 01 مليون من السلع المنافسة للواردات، فإنه يتطلب استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي3 ، 1مليون دولار وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 170 ألف عامل، وبالتالي فإن وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل، بينما وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات تتطلب ما قيمته 18 ألف دولار من رأس المال لكل عامل.

مما ورد في الجدول يستخلص أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة صادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات، وهذا ما يدل على أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل بينما السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال، من هذه الحقيقة استنتج" ليونتيف "، أن اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في التقسيم الدولي للعمل يقوم على أساس تخصصها في مجالات الإنتاج كثيفة العمل لا كثيفة رأس المال، وهذا عكس ما هو شائع، من أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة باقتصاديات بقية دول العالم يتميز بوفرة نسبية في رأس المال، وندرة نسبية في عنصر العمل فإن العكس هو الصحيح.

بناء على ما سبق يمكن القول أن النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي حاولت تفسير المزايا النسبية والتجارة الدولية على أساس التكاليف النسبية والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، تميزت بالسكون والثبات مما جعلها بعيدة كل البعد عن الواقع، وعاجزة عن تفسير حقائق العالم الاقتصادي، التي تتميز بالتغير المستمر، لذلك ظهرت بعض التوجهات الحديثة التي تعنى بذلك في مجال تفسير التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية

نظرا للتقلبات والتغيرات الاقتصادية وفي ظل حالة عدم التأكد، مع التطورات التي تشهدها الاقتصاديات الدولية أصبحت الأفكار والأسس التي تقوم عليها التجارة الدولية عند الكلاسيك والنيوكلاسيك غير ملائمة لمقتضيات الاقتصاد في العصر الحديث، الأمر الذي ساهم في نشوء وبروز أفكار وإسهامات حديثة في مجال التجارة الدولية.

أولا: نظرية ليندر للتجارة الدولية 1961: تعطي هذه النظرية اعتبارا هاما ودورا فعالا لجانب الطلب، وتستند على افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد.

يعتبر الاقتصادي السويدي " استيفان ليندر "من أوائل الاقتصاديين الذين درسوا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية وقد سلم " ليندر " في بداية تحليله بأن نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدم تفسيرا جيدا للتجارة في السلع الأولية، كما سلم بعدم قدرة هذه النظرية على تفسير التجارة الدولية في منتجات الصناعات التحويلية، التي يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الخارجية.

كما يرى أنه من الخطأ أن يفترض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة، وهو الخطأ الذي قامت عليه كل من النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ،حيث أن هناك دول اقتصادها يتميز بدرجة عالية من القدرة على تخصيص الموارد وفرص التجارة، وأخرى عكس ذلك، أي دول متقدمة ونامية، وعند تفسيره فرق بين نوعين من السلع[1]: المنتجات الأولية والسلع الصناعية، بالنسبة للأولى يرى أن تبادلها يتم وفقا للميزة النسبية التي تحدد نسب عناصر الإنتاج، وهو نفس تفسير " هكشر–أولين "، أي عن نسب عناصر الإنتاج تحدد بمعرفة الطلب، أما الثانية فيرى أنها أكثر تعقيدا ، فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات والواردات المحتملة، ويرجع السبب في الاتجاه إلى السوق المحلي إلى افتراض المعرفة غير الكاملة وعدم اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخارجية، مما

(1) عادل أحمد حشيش، ومحمود مجدي شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص148 .

يرفع من درجة المخاطرة عند التصدير إلى أسواق لا نعرف عنها شيئا، كما أن تقديم السلعة إلى السوق إذا كانت سلعة جديدة مبتكرة يساعد على التعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات المستهلكين وإن كانت في حاجة إلى تعديل، وذلك من واقع الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك القريب منه بحيث يستفيد الأول من التغذية العكسية للمعلومات، ومن البديهي أن ترتفع النفقات إذا كان التسويق يتم بأسواق خارجية.

كما أن هناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات والواردات الفعلية، والمبدأ الأساسي في نظرية " ليندر " هو وجود الطلب المحلي على السلع، والذي يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لتكون هذه السلع صادرات محتملة، كما أن هناك عدة أسباب تدعم المبدأ الأساسي " لليندر" تدور كلها حول فكرة واحدة هي الدراية بظروف السوق المحلية تكون قبل الدراية بظروف السوق الخارجية، من بينها[1]:

- ✓ القرار الخاص بإنتاج سلعة معينة لا بد أن يبنى على حاجات اقتصادية واضحة ومحددة؛
- ✓ إذا كان الاختراع ضروري لإنتاج السلع فإن وجود الطلب المحلي ضروري حتى يستطيع المنتج القيام بعملية الإنتاج، وحل جميع المشاكل المرتبطة بتطبيق الاختراع قبل الانطلاق إلى الأسواق الخارجية؛
- ✓ تعديل أي نوع من السلع أو تطوير سلع جديدة بفعالية لا يمكن أن يتم في السوق المحلية، حيث الظروف أكثر ملائمة للتعديل والتطوير.

وعليه " ليندر " يؤكد أنه نتيجة لهذه الأسباب توجد صعوبة في تحقيق ميزة نسبية في إنتاج السلعة، إلا إذا أنتجت هذه السلعة لمواجهة طلب في السوق المحلية في بداية الأم، وقد وضع مفهوم " كثافة التجارة " كي يقيس حجم التجارة بين الدول، إذ يرى أن تشابه هيكل الطلب في بلدين يجعل التجارة بينهما أكثر كثافة، فرغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب مثل (المناخ، اللغة، الدين)، إلا أن عامل الدخل يمكن أن يضع عقبات أمام التجارة.

وعلى غرار النظريات الأخرى وجهت لهذه الأفكار بعض الانتقادات منها أن السوق الخارجية ليست امتدادا للسوق الداخلية، إضافة إلى أن أذواق المستهلكين غير متشابهة عند تقارب مستويات الدخول الفردية في البلدان المختلفة (الأذواق تكون حسب العادات والتقاليد مثلا)[2] ، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه النظرية اعتبرت تطويرا

---

(1) زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، تخصص المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص ص 42،43.

(2) سامي خليل، مرجع سابق، ص 260.

في مجال التجارة الخارجية، إذ أنها درست العلاقة بين التجارة الدولية والنمو لاقتصادي، كما قدمت تحليلا نظريا لأسباب التفاوت في الدخل الفردي بين دول العالم، واهتمت بجانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي، إضافة إلى تأكيد الفارق الجوهري بين الهيكل الاقتصادي للدول النامية والدول المتقدمة، أي أنها تنتقل من التحليل النظري إلى الواقع الاقتصادي.

كخلاصة لهذه النظرية فإن التجارة الدولية تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي المرن، أي الدول المتقدمة، ولا تحفز ذات الهيكل الاقتصادي الجامد، أي الدول النامية، وقد اقتصرت دراسات " ليندر" للجوانب معينة فقط ولم يقدم تفسيرا متكاملا لكافة قطاعات التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية، لذلك ظهرت نظريات جديدة محاولة دمج تفسير أفكاره وأفكار نظرية هكشر–أولين وجعلها أكثر واقعية وقدرة على تفسير ظواهر الاقتصاد العالمي، وتتفق معها في تفسيرها لأسباب قيام التجارة الدولية.

ثانيا: نموذج الفجوة التكنولوجية: وضع بوسنر POSNER هذا النموذج في سنة[1] 1961، معتمدا في تفسيره على أن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة، وهذا يعطي للمؤسسة المخترعة والدولة ميزة احتكارية مؤقتة في السوق العالمي تزول بانتشار التكنولوجيا الجديدة وتقليد هذه السلعة؛ كما أشار "بوسنر " إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيات الحديثة هما[2]:

❶فترة إبطاء رد الفعل، ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب، وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة، واللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للاستجابة مع التغيرات الحادثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة إلى دول أخرى، وهنا يشعر المنتجون في هذه الدول الأخرى بتحدي المنافسة الجديدة، ويعترفون بحاجتهم إلى رد فعل ملائم؛

❷فترة إبطاء التقليد، وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي)، وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى.

(1) سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين والتنظير التنظيم**، مرجع سابق، ص 223.

(2) زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مرجع سابق، ص 44.

وتجدر الإشارة إلى أن المدى الزمني للفجوتين يختلف، فتكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب، والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية، وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية لهذه السلعة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية

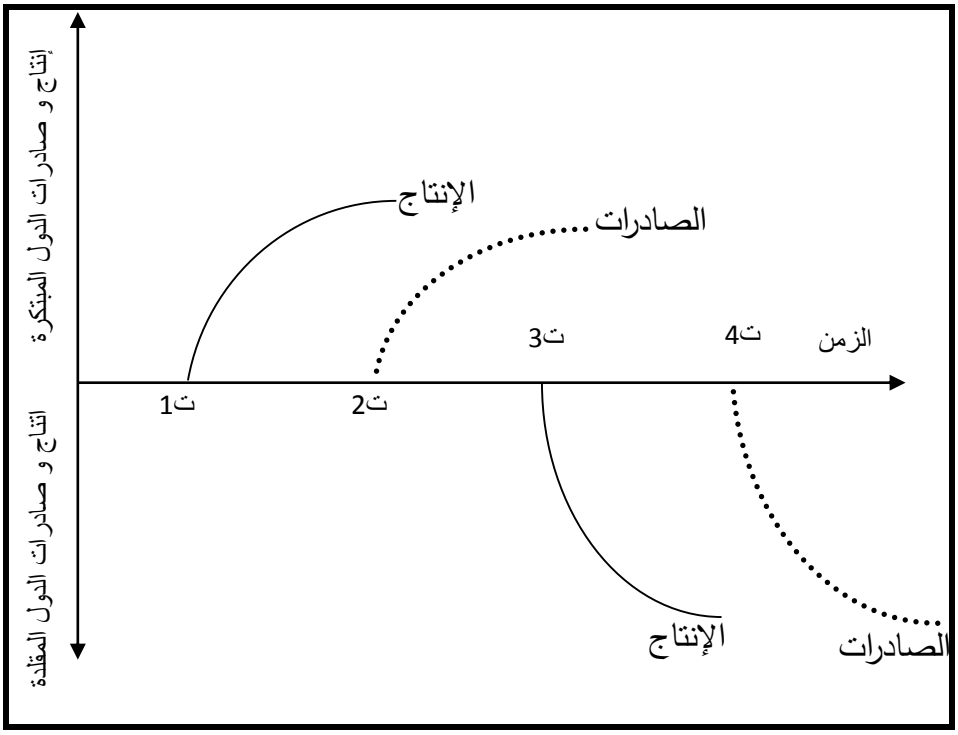

المصدر :سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، مصر،1991، ص 221.

يتضح من الشكل رقم (01) أن الفجوة ت1 ، ت2 ، تعبر عن فجوة تأخر الطلب، والفجوة ت1–ت3 تمثل فجوة التقليد، والفرق بينهما وهو ت2–ت 3 يشير إلى الفجوة التكنولوجية.

ومن بين الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية أنها لم تستطع الإجابة عن سؤالين في مجال التخصص والتبادل الدوليين هما[1]:

(1) زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مرجع سابق، ص 46.

- ✓ لماذا يقتصر ظهور الاختراعات، والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية اليابان ألمانيا، دون غيرها من الدول سواء أكانت من الدول الصناعية الأقل تقدما، مثل بلجيكا، إسبانيا، هولندا أو دول العالم النامي؟
- ✓ ما هي الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها؟

ونتيجة لهذا القصور في نظرية الفجوة التكنولوجية الذي يتضح من خلال النقاط السالفة الذكر ظهر نموذج دورة حياة المنتوج.

ثالثا: نموذج دورة حياة المنتوج: يعتبر هذا النموذج أكثر تعميما وامتدادا لنموذج الفجوة التكنولوجية، وقد تم تقديمه بواسطة" VERNON " سنة1966، وتمثلت فكرته الأساسية في دراسة دورة حياة المنتوج في التجديد، إذ اعتبره ميزة نسبية جديدة بالنسبة لدولة ما، فقد وضح عبر مثال للولايات المتحدة الأمريكية أن المنتوج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدولة الصناعية، ثم يصبح نمطيا وتعتبر هذه النظرية أول تفسير ديناميكي للعلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي.

طبقا لهذه النظرية، فإن دورة حياة المنتوج تمر بثلاث مراحل :مرحلة المنتوج الجديد، مرحلة المنتوج الناضج ومرحلة المنتوج النمطي وبمروره من مرحلة الاختراع إلى مرحلة التنميط، فإن معدل نمو الطلب على هذا المنتوج سوف يتفاوت صعودا أو هبوطا[2]،حيث أنه في المرحلة الأولى، نجد أن معدل الطلب هذا يتميز بالبطء، ليأخذ في الارتفاع خلال مرحلة النضج، ثم يعود مرة أخرى إلى الهبوط عندما يصبح المنتوج نمطيا، كما يصاحب هذه المراحل المختلفة لنمو الطلب تغيرات مناظرة في الأهمية النسبية لعناصر الإنتاج المختلفة المتمثلة في الأرض، العمل الماهر والعمل غير الماهر، رأس المال المادي والتكنولوجيات، وهي تغيرات من شأنها أن تنعكس على مستوى الإنتاج وهيكل التجارة الدولية.

الشكل رقم (02): مسار دورة حياة المنتوج

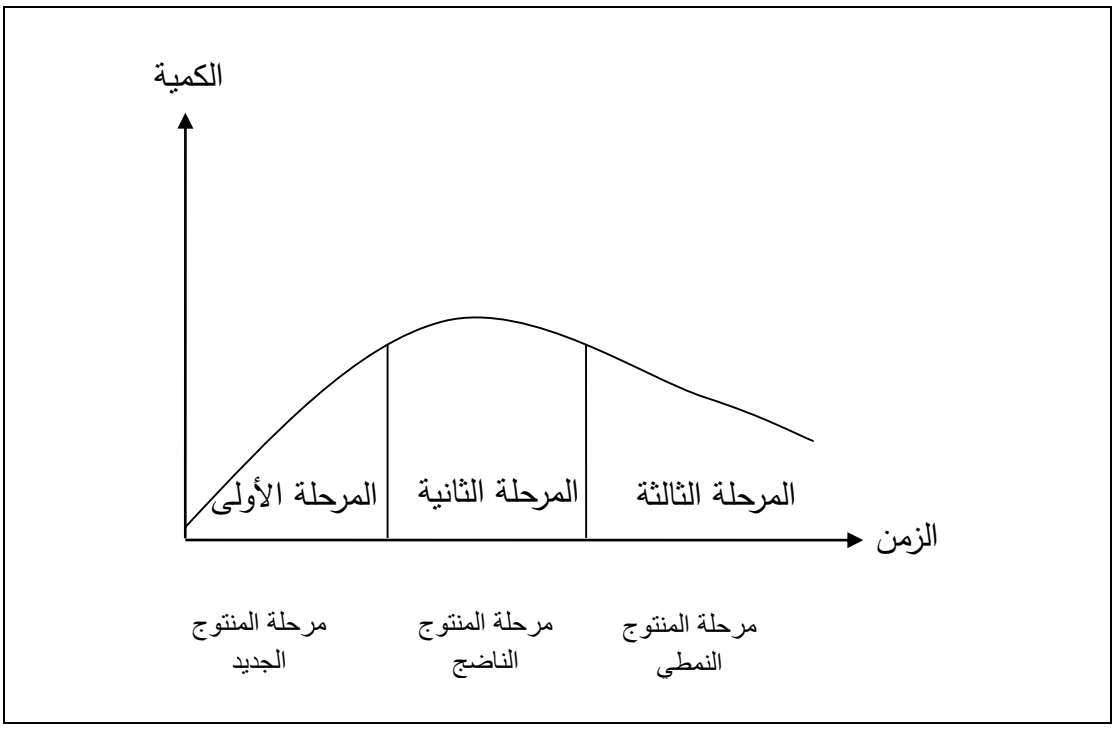

المصدر: سامي عفيفي، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، دار المصرية اللبنانية، مصر، 1991، ص 224.

من الشكل رقم (02) نميز المراحل التالية[1]:

❶**مرحلة المنتوج الجديد:** تتميز بأن نشاط البحث والتطوير يحتل مكانة بالغة الأهمية في إخراج المنتوج الجديد إلى الوجود، وعليه فإن الاستثمار في هذا النشاط يتوقف على توفر عدد من الشروط الأساسية التي تحكم قرارات المستثمرين الخواص في مجال البحث والتطوير والتي يمكن إيجازها كما يلي:

- وجود سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة.
- ضرورة توفر طاقة تكنولوجية، سواء منها البشرية (علماء، خبراء، عمال متخصصين ... الخ) أو المادية (آلات، معدات متطورة...الخ) من شأنها أن تسمح بإنتاج منتجات جديدة، أو تحسين جودة منتجات قائمة؛
- وجود قدرة تنافسية لدى المشروعات الإنتاجية صاحبة الاختراعات لمواجهة المنافسين.

❷**مرحلة المنتوج الناضج:** تعرف مرحلة نضج سلع دورة المنتوج خصائص عديدة منها:

(1) ANDREW HARISON، et autres، op.cit، page282.

- ✓ اختفاء العديد من المنتجات عن الظهور في الأسواق سواء لعدم توافقها مع رغبات المستثمرين أو لعدم مواكبتها لأذواق المستهلكين؛
- ✓ استقرار الأساليب والوسائل الفنية للإنتاج، بعدما كانت متغيرة في مرحلة المنتوج الجديد؛
- ✓ رغبة المستهلكين في الوصول إلى مستويات أفضل من الجودة؛
- ✓ زيادة درجة نمطية الإنتاج تؤدي إلى انخفاض المخاطر المصاحبة لعمليات الإنتاج والتسويق من الاستخدام المكثف لعناصر الإنتاج ذات تكنولوجيات عالية إلى استخدام عناصر إنتاج ذات تكنولوجيات نمطية؛
- ✓ سيادة المرونة السعرية للطلب، نظرا لوجود منتجات شبيهة منافسة، في حالة ارتفاع سعر المنتوج الناضج؛
- ✓ سيادة ظاهرة الإنتاج الكبير، التي تنشأ عنه مزايا اقتصاديات الحجم التي تلعب دورا هاما في تخفيض نفقات الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على المنتجات الناضجة.

تفسر هذه النظرية أنه بعد ظهور المنتوج الجديد بفترة قصيرة في الدولة الأم صاحبة الاختراع وفقا لنموذج دورة المنتوج، فإن قدرا من الطلب يبدأ في الظهور بصورة متزايدة في دول أوروبا الغربية المتطورة، وعندما تبلغ مرونة الطلب الداخلية مستوى أعلى، فإن نمو الطلب سيكون سريعا، الأمر الذي يشجع الشركات الأم على إنشاء وحدات إنتاجية في هذه الدول، قصد إشباع الطلب المتزايد من سلعة دورة المنتوج، على أن يكون الشرط الأساسي لوجود استثمارات أجنبية في هذه المرحلة هو أن: (النفقة الحدية للإنتاج +نفقات النقل من بلد التصدير إلى بلد الاستيراد) تكون أكبر من النفقة المتوسطة المتوقعة في بلدان الاستيراد.

❸**مرحلة المنتوج النمطي:** يرى أصحاب المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية، أن المرحلة الثالثة لدورة المنتوج، تتميز بتطورات هامة تؤدي في نهاية الأمر إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتوج في مرحلتها النمطية، مع خصائص سلعة " هكشر–أولين "، بالأساس في النواحي التالية[1]:

- ✓ تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة وفي ظل هذه الظروف تصبح التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج شائعة، ويمكن الحصول عليها من الأسواق العالمية؛
- ✓ اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم، وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة، والغلة المتناقصة؛

(1) سامي عفيفي، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، مرجع سابق، ص232 .

- ✓ سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع، وخدمات عناصر الإنتاج ويصبح فيها السعر أداة تنافسية أساسية؛
- ✓ تشابه الطلب نظرا لاتخاذ السلعة محل الدراسة لشكلها النهائي في جميع الدول؛
- ✓ ينتج عن نمطية السلعة استبعاد إمكانية حدوث ظاهرة انعكاس كثافة عناصر الإنتاج المستخدمة.

من خلال ما تقدم ذكره يمكن القول أن الأفكار السالفة الذكر قدمت تفسيرا لكثير من ظواهر الاقتصاد العالمي، وعالجت النقص الذي ظهر في النظرية الكلاسيكية و المتمثل في عدم واقعية الفروض التي قامت عليه، بينما تميزت النظريات التكنولوجية بأنها أكثر النظريات اقترابا من واقع الاقتصاد العالمي[1]، لأنها تتضمن الكثير من العناصر الديناميكية الهامة مثل اقتصاديات الحجم، العمل الماهر، دور البحوث والتطوير، الاستثمارات الأجنبية، الشركات متعددة الجنسيات، إلى جانب هذه النظرية هناك أيضا نظرية رأس المال البشري.

رابعا: نظرية رأس المال البشري (فيندلي،كيرزكوفسكي): تمثل هذه النظرية إحدى المحاولات لتفسير ملاحظات " ليونتياف " حول عدم أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار، الذي يتكون نتيجة الاستثمار في تدريب اليد العاملة ويسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل [2]، وحسب التحليل الأولي فإنه يمكن اعتبار العمالة الماهرة كنتيجة لائتلاف عاملين أساسيين: هما العمل و رأس المال حيث أن النشاط التربوي الذي يجعل من العمال غير الماهرين عمالا ماهرين، يعتمد على عامل يسمى رأس المال التربوي، الذي يمكن إدماجه في رأس المال بصفة عامة، وعليه فالبلد الذي يوجد فيه رأس المال وافر نسبيا سيصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة، في حين أن البلد الذي يقل فيه رأس المال نسبيا سيصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.[3]

خامسا: نظرية وفورات الحجم :تقوم هذه النظرية على أنه كلما زاد حجم الإنتاج بالنسبة لبعض السلع، كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة منها، وتشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا لنموذج " هكشر–أولين " لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة.

---

(1) سامي عفيفي، نفس المرجع، ص 236.

(2) جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ،2000، ص33 .

2زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مرجع سابق، ص 50.

(3) زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مرجع سابق، ص 50.

تعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة انخفاض النفقات)، كما ترى أن الدول الصناعية صغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى على العكس من ذلك فإن الدول الصناعية الكبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في انتاج السلعة التامة الصنع او الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى، وعليه يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، مثل الولايات المتحدة، ألمانيا الموحدة، فرنسا، انجلترا، وايطاليا في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة مثل بلجيكا، هولندا، لكسمبورج اليونان في إنتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسيطية.

سادسا: نظرية التبادل اللامتكافيء :ظهرت هذه النظرية في الخمسينات ولكنها لم تتطور إلا في السبعينات على يد " **ايمانويل** "، وقد اعتمد النظرية على مجموعة من الفروض، منها أنه إذا كان عنصر العمل غير قادر على الانتقال بين البلدان، فإن عنصر المال قادر على ذلك، الشيء الذي يخلف معدل واحد للربح في مختلف البلاد، إضافة إلى أن رأس المال ليس عنصرا أوليا للإنتاج، ولكنه من إنتاج العمل، أما الأجر فيتحدد بالعوامل التاريخية والإنسانية، وقد وضح طبيعة علاقة التبادل بين الدول المتقدمة والنامية، وأضاف أن التبادل اللامتكافيء ما هو إلا نتيجة تواطؤ اجتماعي عام في الدول المتقدمة، وقد ميز بين صورتين للتبادل الدولي[1]:

- عندما يكون رأس المال مختلف في الدولتين، ولكن الأجور ومعدلات فائض القيمة متساوية، بحيث يكون إجمالي الساعات للدول المتقدمة فإنها تحصل على الكثير من المنتجات إذا ما قورنت بإجمالي ساعات العمل للدول النامية؛
- عندما يكون رأس المال مماثل في الدولتين ولكن الأجور مختلفة، فإن ما تحصل عليه الدول النامية عن طريق التبادل الدولي أقل مما تحصل عليه الدول المتقدمة، ومعنى ذلك أن التبادل يؤدي إلى تحويل فائض القيمة إلى الدول المتقدمة عن طريق معدلات التبادل من الدول النامية وهذا ما يطلق عليه ايمانويل التبادل اللامتكافيء.

(1) زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مرجع سابق، ص 50.

إضافة إلى هذا تبين هذه النظرية أن الاختلاف في الأجور راجع للظروف التاريخية الممثلة في الفرق بين التكوين الاجتماعي للفرد في كل من البلد المتقدم والنامي، كما أن التبادل اللامتكافيء لا ينتج فقط عن الاختلاف في الأجور بين البلاد المتقدمة وتلك النامية، وإنما ينتج أيضا عن سيادة الاحتكار في العلاقات بين البلدين، الشيء الذي أهمله الفكر التقليدي في هذا المجال.

سابعا: نظرية مهارة العمالة والتخصص لـ (كيسينج): يرى» كيسينج " أن العمالة ليست عاملا وحيدا ومتجانسا من بين عوامل الإنتاج، إذ ينبغي تقسيمها إلى عدة أنواع من المهارات، فهو يميز بين ثماني فئات مرتبطة بثمانية أنواع من النشاط[1]:

❶العلماء، ❷المهندسون، ❸التقنيون والمصممون الصناعيون، ❹الاطارات الأخرى، القيادات، ❺عاملوا لآلات والكهرباء، ❻البقية من العمال اليدويين ذوي المهارة، ❼الموظفون بالمكاتب، ❽العمال الغير ماهرين أو شبه الماهرين.

وتشير الدراسات التي أجراها "**كيسينج** " إلى أن نموذج "**هكشير– أولين**" قادر على التنبؤ بطبيعة المبادلات بالاستناد إلى الأرصدة التي نسميها أرصدة عاملية، شريطة أن تتم تجزئة العمالة نفسها إلى عدة فئات فرعية أكثر تجانسا.

ثامنا: نظرية تشجيع الصادرات: تتطلب هذه النظرية من الدول النامية الدخول في التقسيم الدولي للعمل الذي يتأسس على تبادل منتجات استهلاكية ذات السعر الضعيف (من المحيط) مقابل منتجات المركز المتقدم، ولأن الأجور في الدول النامية ضعيفة، تفضل الشركات المتعددة الجنسيات أن تستثمر في هذه البلدان من أجل ارتفاع معدل الربح، وتسمى هذه العملية بتدويل الإنتاج، وتنفذ عن طريق تنقل الوحدات الإنتاجية وإعادة انتشار فروع صناعية، والمبرر لهذه العملية هو أن الفرق في معدل الأجور بين المركز والمحيط يفوق الفرق في معدل الإنتاجية، وهذا يحافظ على المعدلات القطاعية للربح، يواجه نمط تشجيع الصادرات لسياسة إحلال الواردات في الدول النامية مشكلة ضيق السوق، ويبقى اللجوء إلى السوق الخارجي ضروري لاستيراد التكنولوجيات الجديدة وتلبية النمط الاستهلاكي المستورد من الدول المتقدمة، ولهذا يحتاج الخلل في ميزان المدفوعات إلى الدخل الذي يأتي من تصدير منتجات الدول النامية.[2]

(1) على عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2007، ص40.
(2) جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، طبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان،2010، ص30.

تاسعا: نظرية إحلال الواردات: يعني إحلال الواردات الإنتاج المحلي لما نحتاج من سلع كانت تستورد من قبل عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات ؛ ثم خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة، بمنع استيراد السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي مستخدمين في ذلك إما التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى (مثلا الحصص)، فمن خلال فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي، يصبح المنتج المحلي في مكانة أفضل من المنتج الأجنبي من حيث الأسعار، خاصة بعد إضافة التعريفة إلى سعر السلعة المستوردة بحيث تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية، فينشأ محليا فائض في الطلب على هذه السلع مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها، وبالتالي ربحية الاستثمار فيها فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في إنشاء الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة المستوردة من قبل.[1]

ووفقا لهذه الطريقة فإن سياسة التصنيع تمر بمراحل متعددة، فالمرحلة الأولى يتم فيها فرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وبالتالي تتميز بإحلال الواردات للصناعات الاستهلاكية، أما المرحلة التي تلي ذلك فيمكن أن يتخذ التصنيع فيها طريقين:

الأول فيتخذ نمط إحلال الواردات للصناعات الوسيطة (التي تنتج مستلزمات الإنتاج)، ثم بعد ذلك الصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج، أما في الطريق الثاني تتحول الصناعات الاستهلاكية إلى مجال الصادرات ويترتب من سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات تخفيف العبء على ميزان المدفوعات فيما يخص موارد النقد الأجنبي النّادرة، ويترتب كذلك على هذه السياسة انخفاض الأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية وزيادة الواردات من السلع الاستثمارية، فتؤدي سياسة إحلال الوردات إلى توفير موارد النقد الأجنبي التي كانت تستخدم في استيراد تلك السلع من قبل، ومن ثم يمكن استخدام هذه الموارد في أغراض الاستثمار[2]

عاشرا: معدل التبادل الدولي: يعرف هذا المعدل بأنه عبارة عن مقدار طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، وعلى مرونة هذا الطلب، وهذا ما سماه" **جون ستوارت ميل** "بالطلب التبادلي[3]، أي الوحدات المستوردة التي يحصل عليها البلد مقابل كل وحدة تصدرها إلى الخارج، وبطريقة أخرى هو المقارنة بين ثمن صادرات البلد وثمن وارداته، ونميز في معدل التبادل ما يلي:

---

(1) فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الإقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، 2014/2013، ص24.

(2) فيصل لوصيف، مرجع سابق، ص 25.

(3) سامي خليل، **الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص89.

❶**معدل التبادل الصافي:** وهو عبارة عن النسبة بين أسعار الصادرات والواردات، ويعتبر أكثر المعدلات استعمالا في التجارة الخارجية ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

حيث: $N= PX/PM$

PX : أسعار الصادرات PM :أسعار الواردات

إذا كان:

- $N<1$: المعدل في صالح الدولة
- $N>1$:المعدل في غير صالح الدولة
- $N = 1$: لا يوجد تغيير نسبي في أسعار الصادرات والواردات

❷**معدل التبادل الإجمالي:** وهو النسبة بين الرقم القياسي لكمية الصادرات والرقم القياسي لكمية الواردات، ويعطى بالصيغة التالية، ويحسب بالعلاقة التالية : $G= QM / QX$

QM: الرقم القياسي للصادرات

QX: الرقم القياسي للواردات

G: كبير كلما كان في صالح الدولة

❸**معدل التبادل الدولي الحقيقي البسيط:** يشير إلى معدل التبادل الصافي مصححا بالتغيرات في الإنتاجية في كل من الصادرات والواردات، حسب العلاقة التالية: $S=N \times ZX$.

N: معدل التبادل الدولي الصافي

ZX: الرقم القياسي لإنتاجية الصادرات

S: معدل التبادل الدولي الحقيقي البسيط:

❹**معدل التبادل الحقيقي المزدوج:** ويشير إلى معدل التبادل الدولي الصافي مصححا بالتغيرات في الإنتاجية في كلا من الصادرات والواردات ويعبر عنها كالآتي: $S=N \times (ZX/ZM)$

N: معدل التبادل الدولي الصافي

ZX: الرقم القياسي للصادرات

ZM: رقم القياسي للواردات

من خلال التعرف على أنواع معدل التبادل يمكن القول أن أكثرها استخداما في التجارة الدولية هو معدل التبادل الصافي، الذي يمثل العلاقة بين ثمن الوحدة من الصادرات وثمن الوحدة من الواردات، أما فيما يخص بالعوامل التي تحدد معدل التبادل الدولي هي الكمية المطلوبة والمعروضة ومرونة العرض والطلب.[1]

الحادي عشر: نظرية أسعار الصرف: سعر الصرف هو الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية، أما سوق النقد الأجنبي فهو عبارة عن إطار مؤسسي يقوم فيه الأفراد والمؤسسات ببيع وشراء مختلف العملات، وتتمثل الوظيفة الأساسية لسوق النقد الأجنبي في ضمان نقل الأموال (أو قدرة شرائية) من دولة ما (أو عملة ما) إلى دولة أخرى، كما يترتب الطلب على العملات أساسا على واردات السلع والخدمات وعمليات الاستثمار والاقتراض، في حين أن عرض العملات ناتج عن عمليات التصدير للسلع والخدمات وعن الاستثمار والقرض، وتتمثل نظريات تحديد أسعار الصرف فيما يلي : [2]

❶**نظرية الكمية:** تتخلص هذه النظرية في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدي إلى التغيير في معامل التبادل الدولي، إذن نقص في الصادرات مما ينتج ميزان حسابي غير متوازن.

❷**نظرية الأرصدة:** تعتمد على القيمة الخارجية للعملة التي تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير، وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها.إذا كان الرصيد موجبا فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية أما في حالة العكس، فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية.

❽**نظرية سعر الخصم:** إن رفع سعر الخصم في بلد ما يؤدي إلى زيادة القيمة الخارجية لعملة ذلك البلد، وذلك لأنه يؤدي إلى الزيادة في سعر الفائدة، فيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وبذلك يزداد طلب الأجانب على عملة ذلك البلد مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر صرفها، وعلى العكس فإن انخفاض سعر الخصم يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية والمقومة بعملة الدولة إلى المناطق ذات سعر الفائدة المرتفع، فيؤدي ذلك إلى زيادة في عرض العملة، ومن ثم العجز في ميزان المدفوعات فتنخفض القيمة الخارجية للعملة.

(1) زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مرجع سابق، ص 58.

(2) زيرمي نعيمة، نفس المرجع، ص 60.

❹**نظرية تعادل القوى الشرائية:** إن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة تتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية، أي على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى.

❺**نظرية الإنتاجية** :تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي.

بعد التطرق إلى النظريات الدارسة لموضوع التجارة الدولية يمكن القول أنها قدمت وجاءت بأفكار مست جوانب متعددة متعلقة بالتجارة الدولية، وما يميزها أنها جاءت متسلسلة زمنيا حيث برزت الأفكار الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية وبعدها النظريات الحديثة وهذا الاختلاف الزمني جعل أفكارها متباينة، ففي كل مرحلة زمنية تتطور وتظهر الإسهامات الجديدة للعديد من المفكرين الاقتصاديين الذين تم ذكرهم في هذا المبحث، وعموما يلاحظ أن النظريات الحديثة بأفكارها استطاعت أن تدرس موضوع التجارة الدولية بالاعتماد على متغيرات قريبة في تفسيراتها من الواقع الاقتصادي، بينما ركزت النظريات الأخرى على في تحليلها على الميزة النسبية لعنصر دون غيره ما جعل نتائجها منفردة غير متكاملة.

بعد التطرق إلى ماهية التجارة الدولية ومختلف النظريات المفسرة لها، هناك جانب لا يقل أهمية عن هذين الجانبين والمتعلق بسياسات التجارة الدولية، حيث سيتم توضيح تلك السياسات وشرحها وتفصيلها في المبحث التالي.

المبحث الثالث: سياسات واتجاهات التجارة الدولية

تعتبر السياسة التجارية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدول في الوقت الراهن، وتختلف أدوات تطبيقها حسب نوع السياسة المتبعة من طرف الدول، وعليه سيتم في هذا المبحث توضيح المقصود بالسياسة التجارية، ثم إبراز أنواعها مع التطرق لحجج المدافعين عن كل نوع من هذه الأنواع، وصولا إلى أهم الأساليب الفنية المعتمدة لتنظيم التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف سياسات التجارة الدولية

إن كلمة سياسة في الغالب تعني مجموع الإجراءات التي توضع لنهج وإتباع طريق معين بغية تحقيق هدف ما أو من أجل توجيه نشاط هادف لتحقيق غايات في مجالات مختلفة، أما سياسة التجارة الخارجية تعبر عن:

"مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة[1] " أي تمثل "وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات... الخ [2] "

والجديد بالذكر أن هذه السياسة تكون من اختيار الدولة حيث توضح وجهتها وعلاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية)، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ قرارات وإجراءات تضعها موضع التطبيق، كما أن السياسة التجارية تختلف باختلاف النظم الاقتصادية ففي دول النظام الرأسمالي تختلف عن دول النظام الاشتراكي، وتختلف من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، تسعى من ورائها الدول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية، توضح فيما يلي:

أولا: الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:[3]

- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي؛
- ✓ تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها؛

(1) مجدي محمود شهاب، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص185

(2) عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص12.

(3) زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مرجع سابق، ص 57.

- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من خطر الاغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج، وحمايته من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم؛
- ✓ حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها، إضافة إلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية: تتمثل في: [1]

- ✓ حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزراعين أوالمنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة؛
- ✓ إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة؛
- ✓ حماية الطبقات الفقيرة بتوفير لهم بعض السلع التي تتناسب مع العادات والتقاليد والتي لا يمكنهم توفيرها؛
- ✓ عدم السماح بدخول بعض المنتجات المنافية للدين والعادات إلى الدولة.

ثالثا: الأهداف الإستراتيجية: تتمثل في:

- ✓ المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- ✓ العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثل؛
- ✓ تشجيع تصدير بعض المنتجات أو الحد منها والتي لها تأثير على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛
- ✓ اتخاذ السياسة المناسبة التي تسهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتغيير مجراه في حالة وجود الأزمات والمشاكل الاقتصادية.

المطلب الثاني: أنواع وأدوات سياسات التجارة الدولية

نظرا لقيام التجارة الخارجية على التصدير والاستيراد، فإن القواعد والإجراءات منصبة على هاتين القاعدتين فالدولة قد تعتمد – تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف معينة–إما على فتح أسواقها للمبادلات الدولية مطبقة بذلك قواعد المبادلات الحرة، أو تضييق الخناق على هذه المبادلات وغلق حدودها مطبقة قواعد حماية التجارة، ومنه نميز سياستين للتجارة الخارجية:

(1) محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، طبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 300.

أولا: سياسة حرية التجارة: يقوم نظام الحرية الاقتصادية والتجارية على نظريات " آدم سميث " وأتباعه من الاقتصاديين الكلاسيكيين أو التقليديين أمثال ريكاردو، استوارت ميل، برفعهم شعار " دعه يعمل "، باعتبار الفرد هو المنظم الرئيسي للعملية التجارية، ورفعوا شعار " دعه يمر " عن طريق التخفيض أو الإلغاء الكلي للتعريفة الجمركية، وتعرف هذه السياسة بأنها السياسة التي تتبعها الدولة أو الحكومة عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى، ويستند هذا المذهب إلى العديد من الحجج منها[1]:

- ✓ أن التحرير لا يساهم فقط في النمو الاقتصادي ولكنها تعمل على تحقيق السلام والأمن في العالم من خلال إحلال المنافسة التجارية بدلا من الصراعات العسكرية؛
- ✓ تطبيق الإجراءات التجارية المقيدة لانتقال السلع مثل الرسوم الجمركية أو غير الجمركية سيؤدي إلى نقص الرفاهية الاقتصادية للدولة والعكس صحيح في حالة التحرير؛
- ✓ تحرير التجارة الخارجية يجعل السلع والخدمات أرخص بالنسبة للمستهلكين مما يزيد القدرة الشرائية؛
- ✓ الحرية تساعد على الإنتاج الوفير حيث أن الدولة تتمتع بميزة تنافسية في إنتاج سلعة ما يفوق احتياجاتها فتقوم بالمبادلة مع دولة أخرى تحصل منها على السلع التي تحتاجها؛
- ✓ تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الاستفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المتقدمة؛
- ✓ تؤدي الحرية إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع إستراتجية الإشباع من أجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي؛
- ✓ تسمح الحرية بتخصص كل دولة في إنتاج السلع المناسبة تبعا لظروفها الطبيعية والتاريخية بتكاليف منخفضة وبالتالي يزداد الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم مما يعود بالنفع على كل الدول؛[2]
- ✓ تخفيض أسعار السلع الدولية حيث تساهم الحرية في مضاعفة الحجم الكلي للسلع الدولية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها بحكم الوفرة؛

---

(1) محمد صفوت قابل، **تحرير التجارة الخارجية بين التأييد والمعارضة**، دار الحكمة للنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص ص 55-58.

(2) نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، مرجع سابق، ص36.

✓ الحرية تشجع التقدم التكنولوجي حيث أن وجود المنافسة وتحسن النوعية يؤدي إلى التقدم التكنولوجي من أجل البقاء في السوق.

ثانيا: سياسة حماية حرية التجارة:

تسمى أيضا بسياسة تقييد التجارة الدولية، وقد ظهرت في نفس الوقت الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة، حيث أن أنصارها أصبحوا يرون ضرورة تقييد التبادل مع الخارج لاسيما استيراد السلع الأجنبية قصد حماية السلع الوطنية من المنافسة الخارجية.

وتعرف هذه السياسة على أنها حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية[1]، فتنفذ عن طريق تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الأجنبية.

بالنسبة لهذه السياسة تمارسها الدولة بفرض الرسوم الجمركية على الواردات، إضافة إلى وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية، وتتمثل أهم الحجج الداعية لتبني هذه السياسة فيما يلي:

❶**الحجج الاقتصادية:** الحماية تؤدي إلى معالجة البطالة بفعل الحماية التي توفرها الدولة لصناعتها ضد المنافسة الأجنبية التي تهدد بالإفلاس، وبالتالي تسريح العمال.

❷**الحجج غير الاقتصادية:** تتمثل في:

حماية أمن الدولة والمحافظة على الطابع الوطني؛

✓ الحماية تجعل الدول تقيد علاقاتها التجارية مع الخارج حتى تحافظ على تقاليد شعبها الفكرية والاجتماعية، والهوية الوطنية؛

✓ الاستقلالية حيث تساهم الحماية في استقلال الاقتصاد الوطني، فمثلا في حال حدوث أزمات لا تجد الدولة نفسها متأثرة بالاقتصاد العالمي.

وبالنسبة لتحديد السياسة الدولية التي تتخذها الدول والمناسبة لها فإنها تتأثر بمجموعة من العوامل نذكرها فيما يلي:

(1) كامل البكري، **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2000 ، ص85 .

❶**مستوى التنمية الاقتصادية:** يعد مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة، فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الدولية، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة الخارجية تتسم بمرونة عالية نظرا لتوصّله إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها .

❷**الأوضاع الاقتصادية السائدة:** تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:[1]

أ- **على مستوى الاقتصاد المحلي:** إن ارتفاع الصناعة المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطية والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية، إضافة إلى أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما في مختلف المنتجات عند تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق، فضلا عن ذلك فإن الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود والبطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

ب-**على المستوى الدولي:** إن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات من جهة، وضغط استهلاكها المحلي من جهة أخرى.

أما فيما يخص **المعايير** التي يراها الاقتصاديون كفيلة بالحكم على مدى نجاعة السياسة التجارية تتمثل في: [2]

❶**مدى فاعلية السياسة المتبعة:** من خلال مقارنة التكلفة والعائد لكل من سياسة تدعيم صناعات التصدير أو صناعات الإحلال محل الواردات في الكفاية في استخدام الموارد، يكون الحكم ممكنا على مدى فاعلية السياسة المتبعة.

---

(1) السيد محمد أحمد السريتي، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، طبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، مصر، 2009، ص 162.

(2) السيد محمد أحمد السريتي، نفس المرجع، ص 163.

❷**مدى مساهمة السياسة المتبعة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل:** إن من المعايير الهامة لتقييم أية سياسة للتجارة الخارجية هو مدى تأثيره على توزيع الدخول فإتباع سياسة لحماية المنتجات الوطنية مثلا، ينشأ عنها إعادة توزيع الدخول لصالح فئة المنتجين الوطنيين على حساب مجموع المستهلكين.

❽**مدى تأثير السياسة المتبعة على النمو الاقتصادي:** إن إتباع سياسة من شأنها ترشيد استهلاك العديد من السلع المستوردة، سوف يؤثر على الميل الحدي للاستيراد، فيؤثر على فاعلية السياسة النقدية والمالية المطبقة تبعا لأثر المضاعف، مما يسهم في الإسراع بمعدلات التنمية.

بعد التعرف على مختلف العوامل التي تؤثر في اختيار نوع السياسة التي يجب على الدولة انتهاجها، وكذا مختلف المعايير التي تسمح بتقييمها والتي من خلالها يمكن الحكم على مدى نجاعتها، يجب التعرف على الأدوات التي تمارس بها أي الوسائل التي تسمح بتطبيقها وتكون هذه السياسة وفقا للنظام الاقتصادي السائد، والتي تصنف إلى الوسائل السعرية، الكمية والتنظيمية، كما هو موضح فيما يلي:[1]

❶**الوسائل السعرية:** وهي التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الواردات والصادرات وذلك عن طريق:

أ. **الرسوم الجمركية:** وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية (واردات أو صادرات) ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم " التعريفة الجمركية "وهناك نوعين من التعريفات الجمركية وهي: [2]

- ✓ **رسوم القيمة:** تفرض كنسبة مئوية من قيمة المنتج؛
- ✓ **رسوم النوعية:** فرض كمبلغ محدد من النقود على كل وحدة من المنتج.

ب. **الإعانات:** والغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين، أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية، التسهيلات الائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية.....الخ.

(1) فيصل لوصيف، مرجع سابق، ص34.

(2) كامل البكري، **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل**، مرجع سابق، ص 87.

ج. **الإغراق:** وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل والخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية وينقسم إلى ثلاثة فروع:

- ✓ **الإغراق العارض:** والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة؛
- ✓ **الإغراق قصير الأجل والمؤقت:** والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله؛
- ✓ **الإغراق الدائم:** المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

د. **سعر الصرف:** ويقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات، بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية.[1]

❷**الوسائل الكمية:** تستعمل هذه الوسائل نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد، ويقصد بنظام الحصص "نظام تحدد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوز استيرادها من سلع معينة خلال فترة معلومة من الزمن "،[2] ولهذا النظام آثار اقتصادية إذ يؤدي إلى تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل، مما يخلق فرصة للحصول على ربح إضافي، أما من يحصل على هذا الربح فالأمر يتحدد على كيفية تنظيم نظام الحصص، وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام.

يتبع هذا النظام – نظام الحصص– نظام تراخيص الاستيراد، ويتبلور في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة لذلك والتي تمنح هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط، وقد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة كتحديد حصة التاجر على أساس المستورد من السلعة في فترة زمنية سابقة، وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يمنح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.[3]

(1) زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص292 .

(2) محمد زكي الشافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت،1970 ، ص203 .

(3) محمد زكي الشافعي، نفس المرجع، ص205

❽**الوسائل التنظيمية:** يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل، والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق داخله المبادلات الدولية، من معاهدات واتفاقات تجارية واتفاقات الدفع وإجراءات الحماية الإدارية والتكتلات الاقتصادية[1]:

أ. **المعاهدات التجارية:** وتعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الديبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية التي تعتبر تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين، وتتضمن الإشارة إلى الاجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات أو القيم أو بيان المنحنيات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين.

ب. **اتفاقات الدفع:** وهي اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، فتتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقايضة المدفوعات ومتحصلات كل منهما على الأخرى إضافة إلى أنه يحدد العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجرى التسوية وفقا له.

ج. **الحماية الإدارية:** وهي عبارة عن إجراءات استثنائية تقوم بها السلطة الإدارية بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية مثل: الشد في تطبيق القواعد الصحية....الخ.

د. **التكتلات الاقتصادية الدولية:** وتظهر كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية، وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ عدة أشكال أهمها:[2]

- ✓ **منطقة التجارة الحرة:** أين تلتزم كل دولة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، مثل منطقة التجارة الحرة الأوروبية؛
- ✓ **الإتحاد الجمركي:** ويتفق مع سابقه من حيث إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية، على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج، مثل اتحاد البينيلوكس بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ الذي عقد في لندن في 1944؛

(1) زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص297.

(2) زينب حسين عوض الله، نفس المرجع، ص 298.

- ✓ **الإتحاد الاقتصادي:** هو التعاون بين الدول الأعضاء، وإلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية، تحرير حركات رؤوس الأموال وإنشاء مشروعات ....الخ، كل ذلك بغرض إنشاء هيكل اقتصادي متكامل بين الدول؛
- ✓ **الاندماج الاقتصادي الكامل:** إضافة إلى الإتحاد الاقتصادي تنشأ سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول (مثل السوق المشتركة)؛
- ✓ **التكتلات الاقتصادية الدولية:** مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوكالة الدولية المتخصصة لمنظمة العمل الدولية، منظمة التنمية، والزراعة، منظمة الأغذية والزراعة...الخ.

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية

شهدت التجارة الدولية العديد من التغيرات والتطورات من حيث الأنظمة والقوانين وغيرها، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

أولا: النظام التجاري الدولي الجديد:[1]

لقد ظهرت مجموعة من المتغيرات في مرحلة الثمانينات والتي انعكست بشكل حاد على التجارة الدولية لكل من البلدان المتقدمة والنامية، كما تشير هذه المرحلة أيضا إلى الدور المتزايد للتجارة الدولية في الاقتصاد العالمي، حيث أن الإنتاج العالمي تضاعف بـ 1.6 %، كما تضاعفت التجارة العالمية بـ 3.3% وذلك بين 1980 و 2000 تزايدت وتيرة احتكار وتدويل الإنتاج وتركيز رأس المال والتجارة، بواسطة السيطرة الشاملة للشركات المتعددة الجنسيات التي صارت تتحكم في ثلثي (3/2) هذه التجارة في أواخر الثمانينات.

إن الطبيعة المتناقضة للتجارة الدولية في عقد الثمانينات طرحت من خطر التناقض الحاد بين النمو السريع في صادرات المواد المصنعة والنمو البطيء في صادرات المواد الأولية، ورغم التأثير العميق لاقتصاديات الدول النامية بما فيها البلدان النفطية، إلا أنه لا يبدو في ظل هذه التناقضات أن هناك بوادر تحسن التبادل التجاري بعوامل مختلفة مثل زيادة تدهور البيئة الاقتصادية الدولية والإجراءات الحمائية للدول المتقدمة التي تعيق بدون شك دور التجارة الدولية لحل مشكلة الديون الخارجية، وإصلاح أوجه الاختلال التجاري في البلدان النامية.

كما أن الصعوبات المزمنة التي أصبحت تلاحق بصفة خاصة التجارة الخارجية للبلاد النامية فتضعها إما موضع التنمية الجديدة أو تؤكد تعميق تبعيتها، وإلى تحدي التكنولوجيات والغذاء الذي يواجه هذه البلدان، يضاف

(1) فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مرجع سابق، ص 145.

تحدي الحمائية الجديدة المتزايدة من البلدان الصناعية في وجه الصادرات الصناعية والزراعة وصادرات الخامات للبلدان النامية، فقد تحولت التجارة الدولية بسبب هذه الحمائية إلى عائق بدل أن تحرك النمو في البلدان النامية، فقد أصبحت تعني مزيدا من انخفاض في مستويات التجارة الخارجية، وتراجع في النمو الاقتصادي إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة.[1]

ثم شهد الاقتصاد العالمي ومنذ بداية التسعينات اتجاها نحو تكوين الكتل الاقتصادية وإنشاء مناطق للتجارة الحرة والاتحادات الجمركية وتسارع هذا الاتجاه في أعقاب الثمانينات مع إعلان برنامج إنشاء السوق الأوربية المشتركة الموحدة سنة 1992، وإنشاء سوق حرة للتجارة بأمريكا الشمالية سنة 1989، ضمت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وبذلك أصبحت الكتل التجارية الإقليمية تتقلد دور محرك لتنمية التجارة الدولية لقد رافقت ظاهرة التكتلات، تزايد وتيرة التقدم التقني وتنظيم الاقتصاد الدولي، اللذين ساعدا على إمكانية التخصص الجزئي في الفرع الواحد، فأصبحت أجزاء منفردة من فروع الإنتاج هدفا للتخصص بدل هذه الفروع بالكامل، كما أتاحت تحقيق هذه الإمكانية إلى حد كبير بفضل عامل التنظيم الدولي للاقتصاد الذي عرف قفزة نوعية في تطور التعاون الإنتاجي الدولي وتطورت بشكل لم يسبق لها مثيل الأشكال الجديدة للتبادل الدولي، فأصبحت الدول المتطورة تعتمد أكثر فأكثر على بعضها البعض وعلى بعض الدول النامية ،لأن الاتجاهات المعاصرة في التخصص أدت إلى إدماج وثيق للاقتصاديات الوطنية بصورة مباشرة في عملية الإنتاج و بالتالي فقدت استقلاليتها.[2]

كما أصبح التبادل بين الدول المتقدمة يمثل 2/3 تجارة السلع الصناعية، أما صادراتها من هذه 1/4 من إجمالي التبادل الدولي، مما نتج عنه استيلاء الدول الرأسمالية واحتكارها السلع للدول النامية بلغ على أهم ميادين التجارة الدولية، عن طريق سيطرتها على ميادين الإنتاج التي أصبحت تخلق مزايا نسبية جديدة بفضل زيادة وتيرة التقدم التكنولوجي، بينما لم يبق أمام البلدان النامية إلا أن ترضى بإمكانيات مشكوك فيها للتنمية من خلال النمو الكمي في صادرات المواد الخام، وهو المجال الذي لم يمسه التقدم العلمي التكنولوجي إلا قليلا باستثناء مجموعة صغيرة فقط من الدول النامية التي استطاعت أن تحتل مكانا في هذا التدويل للإنتاج، وحققت نموا في تجارة السلع الصناعية بشكل جزئي، وبالموازاة ركزت الدول المتقدمة جهودها في الصناعات الأكثر استعمالا لرأس المال التكنولوجي أين تكون المكاسب عالية، وتخلت عن فروع الصناعات ذات المكاسب الضعيفة بتلوث البيئة، ومن خلال ما سبق يتضح أن الاقتصاد الدولي أصبح يخضع إلى اتجاهين أساسيين ومتناقضين:[3]

- ✓ **الشمولية:** التي هي من اختصاص الشركات المتعددة الجنسيات التي تريد العمل على المستوى الدولي؛
- ✓ **الإقليمية:** التي تتكفل بها الدول الوطنية وهي نتيجة الجاذبية الجغرافية والتاريخية.

---

(1) MICHEL RAINELLI، le commerce international ‘8Éme édition la DECOUVERTE ، PARIS ، France ، 2002 ، page23.

(2) زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، مرجع سابق، ص 67.

(3) زيرمي نعيمة، نفس المرجع، ص 67.

وهكذا تظهر معالم جديدة لتقسيم العمل بين الشمال والجنوب، مبني على المزايا النسبية للصناعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة الرخيصة الموجودة بالدول النامية والصناعات ذات التكنولوجيات العالية والاستعمال المكثف لرؤوس الأموال الموجودة بالدول المتقدمة.

النظام التجاري الجديد والدول النامية: [1]

يرى صندوق النقد الدولي بأن المنظمة العالمية للتجارة سوف تقوي النمو في البلدان النامية خاصة تلك التي تنتهج سياسات تجارية متفتحة، لأن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد العالمي وفتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجات البلدان النامية سوف يؤدي إلى تحسين البيئة الاقتصادية الصعبة التي كانت تواجه تلك الدول، ومن تم تحسن أدائها الاقتصادي ورفع معدلات نموها، ثم إن تفهم أهمية النظام التجاري الجديد واستقصاء آثاره بالنسبة لها لا يتعلق فقط بتحسين أوضاع تجارتها ونموها الاقتصادي بل إنه يتعلق بمستقبلها في ظل هذا النظام الذي تشوبه عيوب جوهرية تمس مصالح هذه الدول بصورة أساسية، وتلحق الضرر المستمر باقتصادها.

بالنظر إلى أهمية التجارة الدولية بوجه عام ولتلك الدول بوجه خاص، فإن مجموعة الدول النامية تعاني من مشكلة التبادل غير المتكافئ القائم بينها وبين الدول المتقدمة، إذ يسود الفرق بين أسعار صادرات الدول النامية إلى دول الشمال المتقدم، وأسعار الصادرات الصناعية المتجهة من هذه الأخيرة من حيث تغير حركة أسعار كل من الصادرات والواردات بفعل الاحتكار والتفاوت في مرونة العرض والطلب في غير مصلحة صادرات الدول النامية، ويلحق هذا التغير قصوراً واضحاً في موازين مدفوعات الدول النامية ، وينعكس ذلك سلباً على السياسات التنموية فيها، كما أن بنية هذا النظام قد تبلورت على أساس تقسيم عمل دولي، تقوم فيه قدرة الشمال المتقدم العلمية والتقنية بدور حاسم، وتسوقه إلى اختصاص دول الشمال المتقدم بصادرات كثيفة البحث العلمي، والتقنية (الصناعات الكيماوية والأدوية والإلكترونية المتقدمة، والهندسية، والطيران ومنتجات الهندسة الوراثية ووسائل الإنتاج وغيرها)، واختصاص دول الجنوب بإنتاج وتصدير السلع الزراعية، والاستراتجية: الطاقة، والمواد نصف المصنعة والسلع الصناعية النمطية شائعة الاستخدام وذات المعارف التقنية المصممة وغيرها.

فكل التغيرات الاقتصادية العالمية التي تبلورت في هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد أثرت على الدول النامية، بما فيها إنشاء منظمة التجارة العالمية لاستكمال الثالوث [2] الاقتصادي العالمي، وما طرحته من قضايا

---

(1) فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مرجع سابق، ص 146.

(2) إضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

جديدة في كافة المجالات، يملي على هذه الدول ضرورة التكيف مع ما أفرزه هذا النظام الجديد من تغيرات لأنها ستواجه تحديات كبيرة– إذ تم التغلب عليها– قد تؤدي إلى مكاسب وقد تؤدي إلى خسائر في حالة العكس.

لكن مواقف الدول النامية من المنظمة العالمية للتجارة بقيت تتأرجح بين التأييد، التحفظ، والتردد نظرا لأهمية هذه المنظمة بسبب ما هو متوقع لها من سيطرتها في قضايا الاقتصاد العالمي عامة والتجارة الدولية خاصة ؛ فإن جميع هذه الدول ستتأثر بها على درجات متفاوتة وبأشكال مختلفة وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن تقلص حدود استخدام سلاح الحماية، أي تخفيض مستوى الحماية بشكل ملحوظ بالنسبة لقطاع الزراعة – الذي هو من القطاعات الأساسية في اقتصاديات غالبية الدول النامية – على مدى السنوات القادمة؛ وإلغاء الحماية نهائيا على مدى السنوات العشر القادمة بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس – وهو أيضا من القطاعات الهامة لمعظم الدول النامية – ؛ وإلغاء الحماية نهائيا بالنسبة ل40% من السلع المصنعة، مع تخفيضها بنسبة % 30 فيما يتعلق بالقسم الآخر أي ال % 60 و الذي يهدف في الأخير إلى الوصول إلى عالم غير محدود من الناحية التجارية، سوف يضعف من قدرة الدول النامية على رسم سياستها التنموية وتطوير اقتصادياتها، وهي مجردة من سلاح الحماية أو بمستوى متدني منها خاصة فيما يتعلق بالإنتاج الوطني، ودون أن نهمل قطاع الخدمات الذي سوف تشتّد المنافسة فيه بسبب التحرير التدريجي، ونظرا لضعف وهشاشة هذا القطاع في الدول النامية– خاصة الخدمات المالية –فإنه سوف يتأثر سلبا نتيجة هذا التحرير، إضافة إلى أن إلغاء أو تخفيض الدعم بالنسبة لبعض المنتوجات سيضعف القدرة التنافسية لهذه الدول في الأسواق العالمية.[1]

أمام محدودية القدرات الاقتصادية للدول النامية في وضعها الراهن، والمستوى المتدني لصناع القرار فيها من أجل تطوير مستوى التعاون والتنسيق فيما بينها، نجد أنها تقف في مفترق الطرق فيما يتعلق اتخاذ القرار إما بالرفض، وبالتالي الانعزال عن الجزء المنتج للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي، أو القبول وبالتالي الانضمام إلى المنظمة، والتكيف مع نظام اقتصادي دولي غير متكافئ وغير عادل فالخيارات محدودة، ولكل خيار كلفة ينبغي تحملها، لأنها وعلى الرغم من أن عدد سكانها على % 80 من سكان العالم إلا أنها لا تساهم في الدخل العالمي بأكثر من حوالي% 20 ، بنصيب يقد رب % 24.4 من سوق الصادرات العالمية، ويعيش فيها أكثر من مليار نسمة تحت خط الفقر، كما أن نصيبها في صنع التطور العلمي والتقدم التكنولوجي يكاد يكون منعدم، ولعل خيار التكيف هو الأقل تكلفة، على أن تتعامل هذه الدول مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة بصورة أكثر عقلانية وأكثر

(1) زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مرجع سابق، ص 68.

انفتاحا، وأن تعمل على تطوير آليات عملها الاقتصادي بما يساهم في استغلال أفضل لطاقاتها المتاحة ومواردها الممكنة. [1]

ما يمكن استخلاصه من خلال ما تقدم أنه ليس مطلوبا من الدول النامية سوى أن تلتحق بقطار العولمة، وتندمج في الاقتصاد العالمي وتنتهج سياسة حرية الأسواق، وحرية التجارة بأي شرط وتحت أي وصفة يقدمها صندوق النقد الدولي أو تمليها سياسات البنك الدولي أو تطرحها مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، والتي لا تعبر سوى عن ما تمارسه وتمليه الدول الصناعية الكبرى لتحقيق أهدافها وإيجاد الأسواق التي تقتني منها المواد الأولية بأرخص الأثمان وتبيع منتجاتها بأغلى الأثمان انطلاقا من نفس المواد الأولية.

ثالثا: التجارة الدولية والبيئة:[2]

يؤدي التطور الهائل للتجارة العالمية إلى التأثير على البيئة، فنجد أن التخصص والاستغلال المكثف للعمليات الإنتاجية يؤديان إلى تدهور البيئة بشكل كبير وواضح، إلى جانب أنه يكشف بوضوح بعض المشاكل البيئية، فهذا النوع من النمو يفرض العمل على عدم خلق التوازن البيئي العالمي في مجالات عديدة مثل منع المتاجرة ببعض الكائنات المهددة بالانقراض أو المواد الخطيرة، إضافة إلى التلوث البيئي الناتج عن التغيرات المناخية والجوية والمحافظة على التنوع البيولوجي.

كما يؤدي الانتشار الواسع للتجارة الدولية وكثافة المشاكل البيئية إلى جدال قائم بين أولائك الذين يساندون التبادل الحر، والمنادون بضرورة حماية البيئة، فالتيار الأول يجزم أنه يجب تشجيع نمو المبادلات الدولية لأنه يحسن من مردودية إنتاج السلع والخدمات، ويساعد على تزايد الثروات والرفاهية الجماعية، كما أنه يضيف أن تحرير التجارة قد يكون مفيدا للبيئة، خصوصا عندما يبنى على القواعد البيئية فإنه سوف يساعد على التنمية البيئية والمحافظة على وتيرة التنمية المستدامة، كما قد يؤدي هذا التحرير إلى توسيع نطاق الخدمات ورفع مستوى المنافسة في مجال الخدمات البيئية، إضافة إلى جذب استثمارات أجنبية ومحلية، وخلق فرص عمل وأخيرا زيادة الاستجابة لمتطلبات المستهلك، أما التيار الثاني فيعتقد أن تحسين الرفاهية الاجتماعية يمر بحماية البيئة، في حين سيكون تحرير التجارة دون مراعاة الجوانب البيئية سببا رئيسيا في الإضرار بها.[3]

(1) زيرمي نعيمة، مرجع سابق، ص 69.

(2) زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مرجع سابق، ص 70.

(3) زيرمي نعيمة، مرجع سابق، ص70.

وللحفاظ على البيئة تقوم الغرفة الدولية للتجارة منذ عام 1971 بتنشيط شبكة من المؤسسات تشارك في الندوات الدولية حول البيئة، كما أن هناك مؤسسات أخرى تبنت نهجا مماثلا مثل المجلس العالمي للتجارة والتنمية المستدامة، وقد حددت الغرفة منذ 1993برنامج عمل في خمس نقاط:

❶ترقية السياسات البيئية المتوافقة مع الإبقاء على نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح؛

❷الإعلان على انطلاق حملة دولية لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعالم كله للانضمام إلى ميثاق الغرفة الدولية للتجارة من أجل البيئة والتنمية؛

❸تدعيم وتقوية العمل التقليدي للغرفة عن طريق وضع قواعد السلوك حول المبادلات الدولية للنفايات السامة والتأمين على المخاطر الصناعية؛

❹وضع برنامج تكوين في ميدان البيئة لصالح المؤسسات؛

❺ترقية اتفاقيات التعاون في ميدان البيئة بين مؤسسات الدول الصناعية والدول السائرة في طريق النمو.

مما سبق يمكن القول أن التجارة في الأساس تعد عملية تبادل للسلع والخدمات بسبل مختلفة والتي ترتبط بعناصر إنتاج السلع، ونقلها أو تسويقها، وتتأثر بطبيعة الموارد الطبيعية المتوفرة وأسلوب إدارتها والآثار البيئية المترتبة عليها، فتنشأ العلاقة بين التجارة والبيئة من أهمية إدارة عناصر الإنتاج والنقل والتسويق للسلع بما يحافظ على الموارد الطبيعية والبيئة ويراعي المعايير الاقتصادية والاجتماعية، كما تستلزم إدارة الموارد الطبيعية بأساليب كفؤة في الإنتاج والاستهلاك مع الحفاظ على البيئة ومراعاة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية.

إن للسلع البيئية دورا في التأثير على التجارة الخارجية مثل السلع المصنعة والمواد الكيميائية المستخدمة مباشرة في تقديم الخدمات البيئية) مثلا تنقية الهواء، معالجة المياه، الأراضي)، والمنتجات ذات الأفضليّة البيئيّة كالمواد الخام والسلع المصنّعة .فقد تسبّب أثارا سلبية مرتبطة بموانع بيئيّة واقتصادية وفنية تحول دون تحرير التجارة فيها.[1]

فنجد أن القضايا البيئية فرضت نفسها بقوة على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية وفي مختلف جميع الأنشطة خاصة بعدما بلغت الأوضاع البيئية حدودا حرجة أوشكت على الاختلال ولم تعد تلك القضايا تشكل هاجسا يهدد الحاضر وحسب، بل أصبحت واقعا جسيما يهدد حياة الأجيال في المستقبل، ولقد تم إدراج موضوعات التجارة والبيئة في أجنده منظمة التجارة العالمية منذ سنة 1995ولكنها ظلت محل مفاوضات حتى

(1) زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مرجع سابق، ص71.

تم الاتفاق على إدراجها في قمة الدوحة في سنة 2001، والتي أكدت لأول مرة هذه العلاقة وأظهرت الارتباط بين المعايير البيئية والتجارة، وعلاقتهما بالقدرة التنافسية ومع تنامي التنمية المستدامة تحول الاعتقاد تدريجيا إلى أن تحرير التجارة أصبح وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وليس إضرارا بالبيئة؛ كما تقوم لجنة التجارة والبيئة بمنظمة التجارة العالمية بتناول المفاوضات المتعلقة بموضوعات التجارة والبيئة في إطار نصوص إعلان الدوحة من خلال الاجتماعات الدورية والجلسات الخاصة للجنة، وبالتالي كان من الضروري أن تقفز القضايا البيئية في مقدمة أولويات الاهتمام على الصعيد العالمي وأن تعمل جميع الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء من أجل مواجهة تلك القضايا ومعالجتها وفي هذا الإطار أيضا كان من الضروري أن تكون القضايا والاعتبارات البيئية من الموضوعات الهامة التي تفرض نفسها على سياسات ونظم التجارة الدولية.

خلاصة الفصل

من خلال ما جاء في هذا الفصل اتضح أن للتجارة الدولية التي تمارس من خلال نشاطي أو عمليتي التصدير والاستيراد أهمية بالغة في الاقتصاديات العالمية والمحلية من العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أن لهذه التجارة أسس وافتراضات تقوم عليها والتي اتضحت من خلال دراسة وتحليل مضمون نظريات التجارة الدولية في صيغتها القديمة والحديثة حيث تميل كل دولة إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتفوق في إنتاجها، وتميل إلى استيراد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في إنتاجها نسبيا كما أن هناك العديد من العوامل المتحكمة في تحديد التبادل الخارجي، كنفقات النقل وقانون تناقص الغلة فضلا عن اختلاف نسب عوامل الإنتاج كثيرا ما يؤدي إلى تخصص الأقاليم في إنتاج سلعة بالرغم من عدم توافر العوامل الأخرى.

من جهة أخرى تم التطرق إلى سياسات التجارة بنوعيها الحمائية وسياسات التقييد وقد تم توضيح أهم الحجج التي تقوم عليها كل سياسة والأهداف المتوخاة منها، إذ تبين أن السياسة التجارية إنما تعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد في هذه الدولة كما أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق مستوى أعلى من التشغيل تحقيق الأمن الغذائي...الخ، لا يأتي إلا بالتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية بصفة عامة وبينها وبين السياسة التجارية بصفة خاصة.

وعموما يمكن القول أن التجارة الدولية تعد وسيلة مهمة للتأثير على الاقتصاد الوطني وتوجيهه وذلك من خلال مساهمتها في زيادة النمو الاقتصادي، الذي سيتم التطرق له في الفصل الثاني مع تحديد العلاقة بينه وبين التجارة الدولية.

الفصل الثاني:

النمو الاقتصادي وأثر التجارة الدولية عليه

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الإقتصادية كونه مرتبط بتوفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير (محليا أو خارجيا) وعبر عنه بالزيادة الحاصلة في الدخل الوطني بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة معينة، من الزمن وتحقيق النمو إقتصادي في البلدان يتطلب كل شيء معرفة المحددات والعوامل التي تحدد النمو الإقتصادي الذي يسمح بدوره من معرفة تقارب أو تباعد مستويات المعيشة ويعود قصور النمو الإقتصادي الحديث إلى عوامل أوظواهر تاريخية، ناتج عن النظام الخاص بحق الملكية والرأسمالية والتي منبعها المدرسة الكلاسيكية ثم النظرية شوم بتير و التي تهتم بدور المنظم والإبتكارات التكنولوجية والنظرية الكينية والعديد من المدارس والنظريات الأخرى غير أن الفكر الجديد والتي أعطت الأهمية لتقدم التكنولوجي لأجل تحديد وتفسير النمو الإقتصادي غير أن هناك بعض المعوقات التي تحد من تحديد معدل النمو الإقتصادي.

وبناءا على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول** :الإطار المفاهمي للنمو الإقتصادي.
- **المبحث الثاني:** قياس، محددات ونظريات النمو الإقتصادي.
- **المبحث الثالث:** إنعكاسات التجارة الدولية على النمو الإقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

اهتم اقتصاديون في دراساتهم بالنمو الاقتصادي كأحد العناصر المهمة في الاقتصاد الكلي والذي يتحدد ويقاس بالناتج المحلي الإجمالي، هذا الأخير الذي تسعى الدول إلى زيادته لتحقيق أهداف سياستها الاقتصادية، وبالتالي يعد النمو الاقتصادي من بين العوامل الاقتصادية التي تعبر عن مدى نجاعة وتقدم الاقتصاد في كل دولة، وعليه سيتم في هذا المبحث تحديده مفهومه، وأهميته، مكوناته.

المطلب الأول: تعريف النمو الإقتصادي

اهتم بدراسة موضوع النمو الاقتصادي العديد من المفكرين والدارسين وقد وضعت العديد من التعاريف أغلبها تركز على الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن النمو الاقتصادي يعبر عن:

"الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين ". [1]

وبما أن كمية السلع والخدمات المنتجة في اقليم معين تمثل الناتج المحلي لتلك الدولة فهذا يعني أن النمو الاقتصادي يمثل " الزيادة في اجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "[2]

ومن ناحية ارتباطه بالزيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، إذا فهو " يعبر عن الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي، حيث يتحقق ذلك في الأجل الطويل ولا يعد ولا يدخل ضمن تعريف النمو في الدخل الفردي أي زيادات دورية أو عارضة بل تعد الزيادات المضطردة في الدخل نموا اقتصاديا ". [3]

من التعاريف الثلاثة يلاحظ تركيزها على قياس النمو الاقتصادي بحجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد والمتمثلة في زيادة متوسط الدخل دون أن تركز على الكيفية التي يحصل بها الفرد على تلك السلع والخدمات أو كيفية توزيعها على باقي أفراد المجتمع.[4]

وهذا يعني أن النمو الاقتصادي يتأثر بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي الذي يمكن الحصول عليه بقسمة الدخل القومي الحقيقي على عدد السكان خلال نفس العام، حيث أن النمو الاقتصادي يتحقق إذا كان معدل نمو الدخل القومي الحقيقي أكبر من معدل النمو السكاني، أما إذا كان معدل الزيادة في الدخل

---

(1) أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص.63

(2) محمد ثابت هاشم، **التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2007، ص 119.

(3) أسامة بن محمد باحنشل، **مقدمة في تحليلي في الاقتصادي الكلي**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، سنة 1999، ص185 .

(4) محمودي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2004، ص330 .

القومي الحقيقي يعادل معدل الزيادة في عدد السكان، فلن يترتب على ذلك زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي بل يظل ثابتا، وإذا كان معدل نمو الدخل القومي الحقيقي سوف ينخفض ومن ثم ينخفض مستوى معيشة للأفراد، وهذا ما يعبر عنه بحالة التخلف الاقتصادي كما هو الحال في العديد من الدول النامية حاليا.[1]

مما سبق يتضح أن الشرط الأول لحدوث النمو الاقتصادي هو أن يكون معدل نمو الدخل القومي الحقيقي أكبر من معدل النمو السكاني، ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية:[2]

معدل النمو الاقتصادي= معدل نموالدخل القومي–معدل النمو السكاني

أما الشرط الثاني لحدوث النمو الاقتصادي أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي أكبر من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار، يعني حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وليس النقدي وأن الدخل الحقيقي يساوي الدخل النقدي مقسوما على المستوى العام للأسعار، ولذلك فإذا كان معدل الزيادة في نصيب الفرد من الدخل النقدي أقل من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ينخفض، أما إذا كان معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل يساوي معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار يظل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ثابتا، لذلك لكي يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي لا بد أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي أكبر من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية: [3]

معدل النمو الإقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل النقدي – معدل التضخم

وعموما يمكن استخلاص أن النمو الاقتصادي يقصد به التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي

(1) ابراهيم مشورب، **إشكالية التنمية في العالم الثالث**، الطبعة الأولى، دار المهل اللبناني، لبنان 2006، ص 31.

(2) عبد الحفيظ خزان، **تفعيل دورأسواق الاوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2002 الى 2013**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شها دة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص :الاسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014–2013 ص91.

(3) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية مصر 2003، ص 12.

وأن تكون هذه الزيادة في المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، أي لابد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود ولابد من استبعاد معدل التضخم حتى تكون زيادة حقيقية.[1]

وفي إطار تحديد مفهوم النمو الاقتصادي يجري التميز عادة بين مفهومه ومفهوم التنمية الاقتصادية، ويمكن التميز والتفرقة بين المفهومين من خلال:

❶**طبيعة التغير:**[2] النمو الاقتصادي يتضمن نمو الناتج والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي أساسا ولا يهتم بهيكل توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع، ولا يركز على نوعية التغير في الإنتاج، بل على نوعية هذا التغير دون ضرورة حصول تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى ذات الصلة به، سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية، أو غيرها من الجوانب حتى الاقتصادية منها.

أما التنمية الاقتصادية ينبغي أن تتضمن إضافة للنمو الناتج والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي حصول تغيرات جذرية ومهمة وواسعة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والثقافية، وفي التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه المجالات، وفي الهياكل والبنية المرتبطة بها كما تتضمن حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي مصحوبة بحسن نمط وتوزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة، كما ترتكز على نوعية السلع والخدمات نفسها بإحداث تغير في هيكل الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، زيادة الخدمات التعليمية والصحية والثقافية لأفراد المجتمع، تحسين وتطوير البنية الأساسية، استخدام الفنون الإنتاجية الحديثة بمعنى أن الزيادة في الدخل يتم ترجمتها في صورة زيادة السلع والخدمات وتحسين نوعي في مستوى المعيشة.

❷**ديناميكية التغير:** يحدث النمو الاقتصادي بصورة تلقائية دون تدخل من قبل الدولة ويكون مجرد نمو عابر لفترة زمنية محددة، أما التنمية الاقتصادية فإنها تحدث بفعل تدخل الدولة ولها صفة الاستمرارية، بمعنى أنها مخططة أو محفز، من الدولة من أجل إحداث التغيرات الجذرية المطلوبة في هيكل النشاط الاقتصادي، وفي هيكل توزيع الدخل وقد يتم ذلك من خلال خطة اقتصادية.

مما سبق يتضح أن مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، فهذا الأخير مرتبط بحدوث زيادة في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه، وذلك عن طريق زيادة الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج، وحدوث زيادة في الكفاءة الإنتاجية لهذه العناصر، أما عملية التنمية

(1) على جدوع الشرفات، **التنمية الإقتصادية في العالم العربي الواقع.العوائق.سبل النهوض، الطبعة الاولى**، دار جليس الزمان، الأردن 2010، ص 39.

(2) فليح حسن خلف، **الاقتصاد كلي**، علم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن 2006، الطبعة الاولى، ص 459.

الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك فهي تتضمن إجراء تغيرات جذرية في هيكل الإنتاج وفي طريقة استخدام وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يضمن استمرار عملية النمو بطريقة تراكمية، تجدر الإشارة إلى أمر مهم يتمثل في أن تحقيق النمو لا يتوقف بالضرورة على تحقيق التنمية الاقتصادية والعكس صحيح، فهناك دول تقوم بالتنمية الاقتصادية ولا تحقق معدلات متسارعة بالنسبة للنمو الاقتصادي أو أية زيادات فيه، وعموما يمكن استنتاج بعض الفروقات بينهما في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): جدول يوضح الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية

النمو الإقتصادي	التنمية الإقتصادية
•يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع •مرتكز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات •لا يأخذ بعين الإعتبار شكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد •لا يعنى بتحديد مصدر زيادة الدخل القومي	•عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده •تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها •تتضمن زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة •تأخذ يعين الإعتبار بمصدر زيادة وتنويع الدخل القومي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: -محمد العربي ولد خليفة، **التنمية والديموقراطية في الجزائر والمنطقة العربية**، دار النشر راجعي، الجزائر 2009، ص 34.

- جابر سيد عوض، **التنمية الإقتصادية في المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2007، ص 121.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي مؤشرا مهما في النظرية الاقتصادية الكلية، وهو مرتبط بتوفير السلع والخدمات المنتجة في دولة معينة والموجهة لتحقيق المصلحة العامة، وعليه يمكن توضيح أهميته بالنسبة لـ:[1]

(1) طيبة عبد العزتز، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم :دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2010/1990**، أ طروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شها دة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص :نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2012/2011، ص50.

أولا: الأفراد: يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة، وبالتالي فإن النمو الإقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة، كما يساعد على فتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

ثانيا: الدولة: تمثل الدولة الهيئة العامة الحامية للأفراد والساهرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبم أن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة، فإنه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع.

ومن ناحية أخرى يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو.

وعلى هذا الأساس فالنمو الاقتصادي يهدف إلى[1]:

- ✓ المساهمة بشكل كبير في حل المشاكل الاقتصادية وزيادة الموارد؛
- ✓ تحقيق الزيادة في الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج؛
- ✓ حدوث زيادة في الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج؛
- ✓ التخفيف من حدة البطالة التي لا تجد الكثير من الدول حلول لها، ومن خلال توفير فرص عمل في جميع القطاعات؛
- ✓ زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح؛
- ✓ القضاء على الفقر وتحسين المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛
- ✓ المساعدة بشكل كبير في توفير الحاجات الضرورية والأساسية لحياة الفرد كالأكل والمشرب بأسعار تناسب دخل الفرد.

المطلب الثالث: عناصر وأنواع النمو الإقتصادي

بما أن النمو الاقتصادي يتأثر ببعض العوامل أو يتحقق نتيجة لبعض الظروف فإنه يمكنه تصنيفه بناء عليها إلى عدة أنواع، كما أنه يتكون من عناصر محددة.

(1) محمد أحمد بدر الدين، **إستراتيجيات النمو الإقتصادي**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2017، ص21.

أولا: عناصر النمو الإقتصادي: يمكن حصرها فيما يلي:[1]

❶**العمل:** الذي يمثل مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان إستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجاته وهو في الاقتصاد الكلي يمثل مجموع القوى العاملة والمساهمة في العملية الإنتاجية مقابل عائد يتمثل في الأجور، أي هم الجهد المبذول في تحقيق كمية الناتج المحلي الإجمالي المحددة في اقتصاد ما.

❷**رأس المال:** مجموع السلع التي توجد في وقت معين في إقتصاد معين، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الإستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى وهذا يعبر عن رأس المال المادي المساهم في عملية إنتاج السلع والخدمات.

❸**التقدم التقني:** ويعني الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، أي استخدام الطرق والمعدات المتطورة ذات التكنولوجيا المتفوقة في العملية الإنتاجية من أجل ترشيد العملية الإنتاجية وتحسين كفاءتها.

ثانيا: أنواع النمو الإقتصادي: يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي إلى:

❶**النمو الإقتصادي الطبيعي:** الذي حدث تاريخيا بالإنتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، عبر مسارات تاريخية إجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الإجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق.

❷**النمو الإقتصادي العابر (غير المستقر):** أي الذي لا يملك صفة الإستمرارية، لأنه ناتج عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية ويزول بزواله، كما يناسب حالة الدول النامية، حيث يأتي إستجابة للتحسن في تجارتها الخارجية، كما يحصل في إطار بنى إجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

❸**النمو الإقتصادي المخطط:** وهو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته .غير أن فعاليته ترتبط إرتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط .وهو نمو ذاتي الحركة إذا إستمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضع عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية إقتصادية.[2]

---

(1) محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الإقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر 2001، ص 10.

(2) محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، كليةالعلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص ص 08-09.

❹**النمو الإقتصادي الموسع:** ويتسم بنمو الدخل بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

❺**النمو الإقتصادي المكثف:** ويتسم بنمو الدخل بقدر يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع، وعند المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف تحدث نقطة الإنقلاب، أين المجتمع يتحول تماما والظروف الإجتماعية تتحسن.[1]

(1) صدر الدين صوايللي، **النمو والتنمية والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع :اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص27-28.

المبحث الثاني: قياس محددات ونظريات النمو الإقتصادي

نظرا لأهمية موضوع النمو الاقتصادي تناول دراسته العديد من المفكرين الذي وضعوا بعض النظريات بنوا ووضعوا فيها جميع الأفكار والأسس التي تعبر عن النمو الاقتصادي وكيفية تحقيقه وزيادته، وتحدد العوامل التي يتأثر بها وتحدد اتجاهه كما وضعت بعض القوانين والنماذج الرياضية والإحصائية التي تستخدم في تقييم النمو الاقتصادي وقياسه، هذا الأخير الذي يتحدد استنادا لبعض المعايير سيتم التعرف عليها في المطلب الأول، ثم سيتم توضيح المحددات وبعدها مختلف النظريات الدارسية له

المطلب الأول: قياس النمو الإقتصادي[1]

يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام بعض المعايير أهمها معيار الدخل، فقد إستخدمت معايير الدخل كوسيلة لقياسه على الرغم من أن الحقائق العملية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية، لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية والوطنية، وإختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية، وهي من الأمور التي يتعين أخذها بعين الإعتبار عند تقدير هذا المؤشر)، من بين هذه المعايير نذكر: [2]

أولا: الدخل الوطني الكلي:

حيث تم إقتراح إستخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الإقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلف إقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا إنتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

ثانيا: الدخل الوطني الكلي المتوقع:

حيث أن بعض الإقتصاديين إقترحوا قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة، أي أن حجتهم في ذلك أنه قد تكون لدولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للإستفادة من ثروتها الكامنة، وقد تم إنتقادهم نظرا لصعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

---

(1) محمود فوزي أبو السعود، **مقدمة في الإقتصاد الكلي**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص334.

(2) زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2016/2005، ص ص 135/133.

ثالثا: متوسط نصيب الفرد:

وهو أكثر المعايير إستخداما وصدقا بحسب الكثير من الإقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات له غير دقيقة لإختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه إنطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الإستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج، وفي هذا الشأن يتمسك الاقتصاديون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية، حيث أن:[1]

$$\text{معدل النمو البسيط} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة السابقة}} \times 100$$

ويستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

رابعا: معادلة SINGER: في سنة 1952 وضع singer معادلة النمو الإقتصادي التالي:[2] $D=SP-R$ حيث أن (D) هو معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما يمثل (S) معدل الإدخار الصافي، أما (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الإستثمارات الجديدة)، في حين تمثل(R) معدل نمو السكان، أي تكون المعادلة بالشكل التالي:

معدل النمو السنوي لدخل الفرد= (معدل الإدخار الصافي X إنتاجية الإستثمارات الجديدة)- معدل نمو السكان

من المعادلة يتضح أن معدل النمو السنوي لدخل الفرد يرتبط طرديا مع كل من معدل الإدخار الصافي وإنتاجية الإستثمار الجديدة وعكسيا مع معدل نمو السكان.

المطلب الثاني: محددات النمو الإقتصادي (العوامل المؤثرة فيه)

يتفق معظم الإقتصاديين على أن النمو الإقتصادي يتأثر بعدد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية يمكن تلخيصها في الأتي:[3]

(1) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، مصر 2006، ص 90.

(2) محمود فوزي أبو السعود، **مقدمة في الإقتصاد الكلي**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص335.

(3) محمد الحسن الخليفة، **النمو الإقتصادي في الدول الافريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية**، ورقة بحثية مقدمة إلى مجلة المصرفية وإقتصادية، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، السودان، العدد(69) سبيتمبر 2013، ص04.

أولا: إنخفاض مستوى الإدخار المحلي الذي يعتبر من المصادر الهامة لتوفير الموارد المالية التي يمكن إستخدامها في المجالات الإستثمارية المختلفة، وكذلك ضعف وعدم تطور المؤسسات والأسواق المالية المحلية لإستقطاب الموارد؛

ثانيا: عدم تطور أو وجود البنيات الأساسية التي تساعد وتسهل عملية تحقيق النمو الإقتصادي من خلال تحريك عوامل الإنتاج والسلع المنتجة من مناطق الإنتاج إلى أماكن الإستهلاك والتصدير، وذلك بإستخدام وسائل النقل البري والسكك الحديدية وتوفير الخدمات المصاحبة مثل النقل المبرد والتغليف والتعبيئة؛

ثالثا: الإعتماد على عدد محدود من سلع الصادرات، وتصدير السلع في شكل مواد خام دون إضافة قيمة، حيث يؤدي ذلك إلى إنخفاض عائد الصادرات في حالة انخفاض الطلب العالمي مما يؤثر سلبا على مقدرة الدولة على استيراد السلع الإستيراتيجية ومقابلة الإلتزامات الخارجية، ومثال ذلك تأثر الدول المصدرة للموارد الأولية سلبا بالأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث إنخفض الطلب على صادراتها، وقد أدى ذلك إلى تراجع تدفق الموارد للعملات الأجنبية، وحدوث عجز في الحساب الجاري والرأسمالي نتيجة لإنخفاض عائد الصادرات وتدفق رووس الأموال للدخل، وقد يغطى ذلك العجز بالإستدانة من الخارج مما يضعف ثقة المستثمرين الأجانب وبالتالي تخفيض إستثماراتهم في إنشاء المشروعات الإنتاجية والخدمية، كما يمكن أن ينعكس ذلك سلبا على الدول المستضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر وعدم إتاحة إمكانية الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتطوير وتدريب القوى العاملة والتي يلاحظ ضعف الموارد المخصصة لتأهيلها في معظم الدول النامية، هذا بجانب عدم الإهتمام بتطوير مهارات المستثمرين ورجال الأعمال المحلين للقيام بالدور المنوط بهم في تحقيق النمو الإقتصادي؛

رابعا: عدم تحصيل الإيرادات العامة بصورة مثلى من مصادرها المختلفة، وعدم ترشيد الإنفاق وحصره على الأولويات يؤدي إلى إنخفاض القيمة الحقيقية للدخول والأرباح، وبالتالي إنخفاض الإدخار، كما يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي إنخفاض تنافسية سلع الصادرات؛

خامسا: عدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي، وظهور النزاعات يؤدي إلى إنخفاض الإنتاج بغرض الإستهلاك المحلي والتصدير ويضعف ذلك إمكانية تحقيق النمو الإقتصادي؛

سادسا: التغيرات المناخية وعدم توفر البيئة المواتية للإستثمار يحد من فرص تحقيق النمو الإقتصادي.

المطلب الثالث: نظريات النمو الإقتصادي

لقد تطورت نظريات النمو الإقتصادي بتطور الفكر الإقتصادي، واختلاف النظرة إلى العوامل التي يمكن أن يقوم على أساسها هذا النمو بين مختلف المدارس الفكرية، تتمثل هذه النظريات في:[1]

أولا: نظرية النمو الكلاسكية: حاول الإقتصاديون الكلاسيك اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي والعملية التي تسمح بتحقيقه، وكانت أبرز أفكارهم متمثلة في:

- ✓ إعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي: العمل، رأس المال، والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي والتغير في الإنتاج(النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها، فحسب الكلاسيك يرون أن القوى الدافعة للنمو الإقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال(الإستثمار)، وأن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح وأن التقدم التكنولوجي لايتم إلا من خلال تكوين رأس المال؛
- ✓ إعتقد الكلاسيك بأن هناك علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا بأن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال؛
- ✓ إتجاه الأرباح نحو الإنخفاض: إذ يقولون أن الأرباح لا تزيد بشكل مستمر بل تتجه إلى الإنخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، والسبب طبقا لآدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين، كما يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي؛
- ✓ إن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين؛
- ✓ أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الإجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهذه تشمل نظام إجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام كفوء للإنتاج، وهناك حاجة لتحرير الناس من التقاليد القديمة والمواقف والخرافات وتحديد حجم العائلة.

(1) عبد الحفيظ خزان، مرجع سابق، ص 97.

ثانيا: النظرية الكلاسيكية الحديثة: ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر بمساهمات أفكار أبرز إقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، وغيرهم قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الإقتصادي دون حدوث ركود إقتصادي وتتمثل أفكارهم فيما يلي[1]:

- ✓ إن النمو الإقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح؛
- ✓ إن النمو الإقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، رأس المال، التكنولوجيا التنظيم)؛
- ✓ بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع الإشارة إلى أهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة؛
- ✓ فيما يخص رأس المال أعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الإستثمارات ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الإقتصادي؛
- ✓ أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والإبتكار؛
- ✓ إن النمو الإقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

وعلى الرغم من محاولة النيوكلاسيك تقديم أفكار حول أهمية النمو الاقتصادي والعوامل المساهمة في زيادته إلا أن تلك الأفكار وجهت لها **الانتقادات** التالية:[2]

- ✓ التركيز على النواحي الإقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الإجتماعية، والثقافية، والسياسية؛
- ✓ القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ماهو متفق عليه في الكتابات الإقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية؛

(1) محمد أحمد بدر الدين، مرجع سابق، ص ص24.25.26

(2) زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 156.

- ✓ إفتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينات من القرن العشرين؛
- ✓ الإهتمام بالمشكلات الإقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث في المدى الطويل.

ثالثا: النظرية الكينزية: ترتبط هذه النظرية بأفكار الإقتصادي " كينز " الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الإقتصادية العالمية للفترة من (1929-1932)، وبموجبها فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الإستثماري، ومن خلال الميل الحدي للإستهلاك، وترى هذه النظرية أن هناك ثلاث معدلات للنمو هي:[1]

- ✓ معدل نمو الفعلي وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل؛
- ✓ معدل نمو المرغوب وهو يمثل معدل نمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها؛
- ✓ معدل نمو الطبيعي فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الإستخدام الكامل.

رابعا: النظرية الماركسية: لقد فند " كارل ماركس " في نظريته آراء الرأسماليين، وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الإبتكار والإختراع السائدين وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة.

وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النمو الإقتصادي ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الإستهلاك، أي ما هو مخصص للإستثمار، كذلك يرى " ماركس " أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الإستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة ....ويرى " ماركس " أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة، أي أن هناك تنظيما معينا للإنتاج في المجتمع يتضمن:[2]

- ✓ تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية؛

---

(1) توفيق عباس المسعودي، **دراسات في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق دراسة تطبيقية)**، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة كربلاء، العدد 26، المجلد السابع، العراق، نيسان 2010، ص 32.

(2) محمد عبد السلام شهاب، **إحتساب محددات النمو الإقتصادي، دولة الإمارات العربية المتحدة، حالة تطبيقية**، مجلة أفاق الإقتصادية، إتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد 21، العدد 83، 2000، ص 83.

- ✓ البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق إستخدام موارد الثروة الموجودة؛
- ✓ الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج، وحالة العلم بوجه عام.

وما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال تتجه نحو الإنخفاض، بل على العكس نجد الأجور في إرتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية التقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيا.(1)

خامسا: النظرية الحديثة: ركزت هذه النظرية على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحور حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة " غريك مانكي "، " ديفيد رومر" و " ديفيد ويل " فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الإقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية، لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، ولكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.(2)

سادسا: نظرية جوزيف شومبيتر: إشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الإقتصادية، وتمرد على المدارس الإقتصادية السائدة في زمنه، وخرج على أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة مبتعدا عن التحليل السكوني (الستاتيكي) محاولا تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي) وبإهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الإقتصادية

(1) عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الإقتصادي، نظريات النمو والتنمية الإقتصادية**، الجزء الثالث، ص ص16.17.
(2) محمد أحمد بدر الدين، مرجع سابق، ص 29.

والإحصاء، إضافة إلى دور التاريخ وعلم الإجتماع، في معالجة القضايا الإقتصادية لعصره، كانت أفكاره عكس أفكارالمدرسة التقليدية الجديدة وكذلك للمدرسة الكينزية.

تأثر " **جوزيف شومبيتر** " بالمدرسة النيو كلاسيكية باعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الإقتصادي وتأثر أيضا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقصات النظام الرأسمالي، وتنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليحل محله النظام الإشتراكي وقد ظهرت أفكاره في كتابه: نظرية التنمية الإقتصادية عام 1911، وكملها في كتاب له سنة 1939، ويمكن تلخيص أهم أفكاره فيما يلي: [1]

- ✓ إن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة وإندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة وذلك بسبب التجديدات والإبتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو؛
- ✓ يتوقف النمو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هو الإئتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والإبتكار؛
- ✓ إعطاء المنظم أهمية خاصة، ووصفه بأنه مفتاح التنمية، أو الدينامو المحرك لعجلة التنمية؛
- ✓ التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين التي يمكن أن تأخذ إحدى أو بعض الصور التالية[2]: استغلال موارد جديدة، استحداث سلع جديدة، استحداث أساليب إنتاج جديدة، فتح أسواق جديدة إعادة تنظيم بعض الصناعات.

وفي تحليله لعملية النمو الإقتصادي يبدأ شومبيتر بإفتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لإقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي إستثمار أو زيادة سكانية حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل إستثمارات جديدة، فتولد موجة من الإستثمارات نتيجة التجديد والإبتكار.

نقد النظرية:[3]

- ✓ إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم، حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمختصين؛
- ✓ إفتراضه لتأثير الإدخار بسعر الفائدة، رغم أن هذه العلاقة لا يزال الغموض يكتنف جوابنها؛

(1) زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 156.
(2) عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص ص 38.37.36.35
(3) زيرمي نعيمة، نفس المرجع، ص 157.

- ✓ إفتراض التمويل عن طريق الإئتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك، إنما يتم تمويل الإستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات؛
- ✓ عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو، كالزيادة السكانية، وتناقص الغلة، وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموا.

سابعا: نظرية مراحل النمو عند والت روستو: تسمى أيضا "نظرية مراحل التطور الإقتصادي "، روج لها روستو في كتابه: " مراحل النمو الإقتصادي " الذي إستحوذ على إهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل يقول عنه ريمون أرون: " لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النمو الإقتصادي بغض النظر عن التناقص بين النظم السياسية شيئا عاديا ".[1]

بالرغم من أن " روستو " في هذا الكتاب لم يعن أساسا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها " روستو " هنا تتلخص في أن النمو الإقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، حيث أن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيا للمرحلة التي تليها وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس طريق الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850-1950 حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي، وحسب " روستو " يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوره الإقتصادي إلى أحد المراحل الخمس التالية: [2]

- ✓ مرحلة المجتمع التقليدي؛
- ✓ مرحلة التهيؤ للإنطلاق؛
- ✓ مرحلة الإنطلاق؛
- ✓ مرحلة الإتجاه نحو النضج؛
- ✓ مرحلة الإستهلاك الوفير.

ويرى " روستو " أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث ورغم تقديمه لهذه الأفكار إلا أن أفكاره لاقت أيضا انتقادات، حيث أجمع الاقتصاديون على فشلها في أمرين: أولهما إثبات صحة المراحل التاريخية، وثانيهما في إمكانية تطبيقها على دول العالم الثالث، يقدم " روستو

(1) محمد احمد بدر الدين، مرجع سابق، ص33

(2) إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر 1997، ص 79

" فهما بسيطا للتخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر ولا أقل، وبصورة أكثر تحديدا يفترض " روستو " أن كل البلدان تتعرض لنفس المشاكل، وتعاني من نفس المعوقات، فهو صور لنا مراحل النمو الخمسة على شكل (محطة قطار)، عن طريقها يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق النمو وزيادة على هذا فقد أغفل " روستو " ظرفا هاما من الظروف المهيئة للإنطلاق في الرأسمالية الغربية وهو الإستعمار ونهب الثروات الذي حققت عن طريقه مراحل ازدهارها وتقدمها، في الوقت الذي حرمها فيها الإستعمار من فرص تنمية ذاتها زعما بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والإزدهار.

ثامنا: نموذج هارولد ودومار:[1] يعد من أكثر النماذج اتساقا وشيوعا تم تطويره في الأربعينات، ويرتبط باسمي الإقتصاديين البريطاني "روي هارولد " والأمريكي " إيفري دومار"، ويركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو، ويفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي، لتعرف هذه العلاقة والمشكلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الإقتصاد بمعامل رأس المال.

فنموذج " هارولد دومار " يبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وأن الاستثمار السريع يؤدي إلى زيادة سرعة النمو، وأساس النمو أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الإستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

وقد قدمت انتقادات لهذا النموذج الذي استخدام لرفع معدلات النمو الإقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الإنطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية، فإن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلافا كبيرا، وما ينطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة، وإن كل ما يمكن استخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار، فكما يلاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج " هارولد دومار " لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرا، التي تتضاءل فيها نسبة ما يوجهللإدخار، ومن ثم للاستثمار من دخلها القومي المنخفض أساسا والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الإستهلاكية الأساسية، وفي هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سد فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية، أو أرباح الاستثمارات الأجنبية في بلادها.[2]

(1) عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص ص 43.42.41.

(2) زيرمي نعيمة، مرجع سابق، ص 159.

تاسعا: نظرية النمو المتوازن وغير متوازن: وهي للاقتصادي " روز نشتاين رودان "، ومفاد نظريته أنه لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لابد أن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية كوحدة، وذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بإنخفاض مستوى الدخل عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة، مثل القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي، ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد " رودان " على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية.[1]

أما بخصوص فكرة النمو غير المتوازن فقد بلور " هيرشمان " معالمها بعدما انتقد أقطاب النمو والنمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتجية النمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفرات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الإجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد وهكذا.[2]

وبالنسبة للانتقادات فقد انتقدت من ناحية أنه يعاب عليها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان النامية والصناعية) هذه الأخيرة التي ورثت نظاما اقتصاديا هشا، لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الإقتصادي دورا مهما في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاء التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التابعة لها، بمعنى قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر.[3]

(1) زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 169.

(2) زيرمي نعيمة، نفس المرجع، ص 170.

(3) كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراء في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلسمان 2013/2012، ص ص 69.70.

المبحث الثالث: انعكاسات التجارة الدولية على النمو الإقتصادي

إن العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الإقتصادي تعد أمرا ضروريا في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد رغم سلبيات التجارة الدولية التي يؤكدها خبراء المنظمات الدولية خصوصا على الدول النامية رغم أنها تؤدي إلى زيادة تدفقات السلع وخدمات وروؤس الأموال، وخلق بيئات أكثر استقرارا لمزاولة الأعمال التجارية، وإجتذاب استثمارات أجنبيةأكبر، من أجل ذلك إرتأينا لفحص العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الإقتصادي من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: العوامل ذات التأثير بين التجارة والنمو الإقتصادي

أولا: تأثير عوامل الإنتاج:[1] يؤدي نمو السكان عبر الزمن إلى زيادة حجم القوى العاملة في كل بلد، كما أن نمو وزيادة المخزون من رأس المال تكون باستخدام جزء من الموارد في إنتاج المعدات، وتمثل كل من الآلات والمصانع والمباني ووسائل النقل والطرق....الخ، رأس المال الذي يصنعه الإنسان من خلالها، وتنوع كل من أنواع العمل ورأس المال عندما ينمو كل من العنصرين بنفس المعدل في ظل ثبات الغلة فإن الإنتاجية تبقى ثابتة كما كانت عليه قبل أن تنمو عوامل الإنتاج، أما إذا بقى معدل التبعية،بدون تغير فإن الدخل الحقيقي للفرد، وثروة المجتمع تبقى بدون تغير كذلك، في حين إذا كان العمل ينمو بسرعة أكثر نسبيا من رأس المال فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل، وعوائد عنصر العمل والدخل الحقيقي للفرد وعلى العكس إذا كان رأس المال ينمو بسرعة أكبر نسبيا من العمل فإن ذلك سيؤثر بالارتفاع على إنتاجية عنصر العمل وعوائد العمل ودخل الفرد الحقيقي.[2]

وبالنسبة لريبزنسكي Rybezenski: افترض في نظريته نمو عامل واحد من عوامل الإنتاج الذي يؤدي إلى توسيع إنتاج السلعة التي تستخدم هذا العامل، في حين يتم تقليل إنتاج السلعة التي تستخدم عامل الإنتاج الذي لم يتم مع إفتراض ثبات الأسعار النسبية للسلع، وبرهان هذه النظرية هو أنه حتى تبقى أسعار السلع النسبية ثابتة وإنتاجية كل من العمل ورأس المال في إنتاج السلعتين مختلفتين ثابتة كذلك، والطريقة الوحيدة لتوظيف جميع وحدات العمل المضافة (نتيجة النمو) توظيفا كاملا ولبقاء نسبة رأس المال إلى العمل ثابتة في إنتاج السلعتين هي خفض إنتاج السلعة الأخرى.[3]

من ناحية أخرى نوهت العديد من الدراسات إلى أن التقدم التقني هو أساس الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد في المجتمع الصناعي أكثر من تراكم رأس المال، والتقدم التقني العامل على ترشيد عنصر العمل، وترشيد رأس المال حيث أن:[4]

---

(1) على عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص 156.

(2) زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 175.

(3) زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 175.

(4) زيرمي نعيمة، نفس المرجع، ص 176.

- ✓ **التقدم التقني المتعادل:** يعمل على زيادة الإنتاجية لعنصر العمل ورأس المال بنسب متساوية، وعليه نجد نسبة (رأس المال/ العمل) = تبقى ثابتة.

- ✓ **التقدم التقني العامل على ترشيد العمل:** يتم زيادة إنتاجية رأس المال أكثر نسبيا من إنتاجية العمل، وعليه يتم إحلال رأس المال محل العمل في الإنتاج حيث ترتفع نسبة رأس المال/العمل عند ثبات الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج (الأجرة/ معدل الفائدة)، بعد أن يأخذ هذا النوع مكانه ومفعوله نلاحظ أن مستوى محددا من الإنتاج يمكن إنتاجه الأن بوحدات أقل من العمل ورأس المال، ولكن بنسبة أعلى من رأس (المال/العمل).

- ✓ **التقدم التقني العامل على ترشيد رأس المال:** يتم زيادة إنتاجية العمل بنسبة أكبر من إنتاجية رأس المال وعليه يتم إحلال عنصر العمل محل رأس المال في الإنتاج، لكن نسبة (رأس المال/ العمل) تأخذ في الإرتفاع عندما تكون الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ثابتة (الأجرة/معدل الفائدة)، وبعد أن يأخذ هذا النوع مكان نجد أن مستوى معين من الإنتاج يمكن إنتاجه بوحدات أقل من العمل ورأس المال، ولكن بنسبة أقل من رأس المال وأعلى من العمل.[1]

ثانيا: تأثير التغيرات في الأذواق على التجارة: في الحالة التي يكون فيها ثبات لكميات عوامل الإنتاج والتكنولوجيا، وتتغير الأذواق في بلد ما، فإن التبادل التجاري في هذا البلد يتغير خاصة إذا تغيرت الأذواق في هذا البلد من السلعة التي يستوردها إلى السلعة التي يصدرها، وطبعا مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، بحيث نجد أن حجم التجارة ينخفض وتتحسن شروط التبادل، أما في حالة العكس، أي انتقال الأذواق من السلعة التي تصدرها إلى السلعة التي تستوردها، فإن حجم التجارة يرتفع وتتدهور شروط التبادل لهذا البلد، إن كل تغيير في الأذواق يؤدي إلى إنتقال منحنيات السواء التي تشير إلى مختلف مستويات الإشباع التي يمكن الحصول عليها، وحيث أن حجم التجارة يحدد إنطلاقا من الفرق بين الكميات التي يمكن إنتاجها، وتلك التي يمكن إستهلاكها لتحقيق الرفاهية المجتمعية، فإن كل التغيير في الأذواق يؤدي إلى تغيير في الكميات المصدرة وأيضا المستوردة، وعليه نستنتج أنه في الحالة التي يتغير فيها أحد العوامل المؤثرة على الطلب والعرض، فإن حجم التجارة وشروط التبادل لا تبقى ثابتة، حيث أنه من ناحية العرض فإن التغيير في كمية عوامل الإنتاج أو التكنولوجيا، يؤدي إلى تغيير في

(1) زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 180.181.

مستويات التبادل لكل دولة، وكذا في شروط التجارة، أما من جانب الطلب، فإن كل تغيير في الأذواق يؤدي إلى تغيير في توجه الدول في المجال التجاري على مستوى السلع والكميات المتبادلة.[1]

المطلب الثاني: أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي

ترى بعض وجهات النظر أن التجارة تعد محفزا للنمو الإقتصادي، وهي "محرك النمو" الذي أسهم في تحقيق النسبية في العالم المتقدم إقتصاديا حاليا، وذلك في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وتعتبر التجارة الدولية أحد أهم مجالات التفاعل بين إقتصاد الدولة والإقتصاديات الخارجية، لما توفره من سلع وخدمات من وإلى الدولة وما تخلفه من روابط على مستوى الإقتصاد الكلي، كما أن هناك العديد من الآليات التي يتم من خلالها إظهار الأثر المتبادل بين التجارة الدولية والنمو وأهمها:[2]

- ✓ زيادة الصادرات التي تعظم نمو الناتج المخلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق، وخفض الواردات.
- ✓ تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم فرص العمل وتعظيم الأجور، وبالتالي تعظيم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول.
- ✓ تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجه للصادرات من شأنها أن تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة.
- ✓ التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية (باعتبارها مصدرا رئيسي من مصادر النمو) وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة.

وكذلك هناك عدة فوائد غير مباشرة من التجارة تصب في مصلحة النمو الإقتصادي منها:[3]

- ✓ التجارة توسع الأسواق وتشجع الإبتكار وتحقق أفضل إستخدام للماكنة، وتسهل التخصص وتقسيم العمل فهي تسمح بإنجاز إقتصاديات الحجم.
- ✓ التجارة تحفز المنافسة الدولية.
- ✓ تزيد التجارة من الدخل الحقيقي من خلال المستويات المرتفعة للتوفير والإستثمار.

---

(1) رفيق هشام، **مقدمة في العلاقات الدولية**، وراقة البديع، الطبعة الأولى، مراكش 2002، ص 83.

(2) أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 73ماي 2008، ص6.

(3) زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص المالية الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، تلمسان، 2016/2015، ص 182.

✓ التجارة لها تأثير تعليمي هام، حيث تساهم في نقل المهارات والتكنولوجيا من بلد لأخر.

غير أنه هناك من يعارض فكرة أن التجارة الدولية هي محرك النمو وأنهم لم يدعموا الفرضية القائلة بأن "التجارة محرك للنمو" التي حتى وإن كانت صحيحة بالنسبة لبعض الدول كالبريطانيا في القرن التاسع عشر، إلا أنها لا تعطي نفس النتائج في الدول النامية اليوم، وقد كانت الحجج في ذلك كثيرة، إلا أنه يمكن إجمالها في تدهور نسب التبادل الدولي الناجم عن التقسيم الدولي للعمل الذي أدى إلى تخصص الدول النامية في تصدير الموارد الأولية، وحجة القطاعات المنعزلة، وترى أن التجارة عاجزة عن تشجيع النمو خارج نطاق ضئيل من الأفراد الذين يتعاملون فيها مباشرة، ففي مقدور التجارة أن تحقق مكاسب تتجاوز كثيرا المنافع قصيرة الأجل الناجمة عن تحسين الإنتاج، وأن من المرجح أن يؤدي توفير فرص الحصول على المدخرات ذات النوعية الأفضل إلى تحسين الإنتاجية أو تعجيل نمو الناتج.[1]

لكن هناك صعوبة في إقتباس تأثير السياسات التجارية على النمو، غالبية الأدلة المتوفرة حاليا تبين وجود علاقة إجابية بعد الإنفتاح والتحرر التجاري.

(1) غازي عبد الرزاق النقاش، **التحويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، الطبعة الثالثة، دار وائل، الأردن، 2006، ص ص 188.186

خلاصة الفصل

ركزنا في هذا الفصل على النمو الإقتصادي، وأهميته وأنواعه ومقاييسه، وكذلك تناولنا النظريات المفسرة للنمو، إنطلاقا من النظرية الكلاسكية، حيث أن الإقتصاديين منذ عهد أدم سميث تناولوا في كتاباتهم النمو الإقتصادي، وكيفية تحقيقه، ضمن تحليلهم الشامل للفعاليات الإقتصادية، مؤكذين على حصوله تلقائيا من دون الحاجة إلى تدخل الدولة وتوجيهها، كما ركزت النماذج النيو كلاسكية في النمو على نوع وحيد من النمو وهو تراكم رأس المال المادي، وبالرغم من أنها لم تتجاهل المصادر الأخرى، إلا أنها لم تدمجها بشكل واضح في نماذجها، على عكس النظريات الحديثة للنمو التي تنوعت فيها المصادر من رأس المال مادي وبشري وتكنولوجي.

ومن أجل التعرف على العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الإقتصادي، إرتأينا إلى التطرق إلى النظريات الرابطة بينهما، وخلصنا في نهاية إلى أنه في مقدور التجارة الدولية أن تحقق مكاسب كثيرة تساهم في تحسين الإنتاج، لكن الصعوبة قد تكمن في إقتباس تأثير السياسات التجارية على النمو، لأن السياسات التجارية نفسها دالة لمتغيرات أخرى منها النمو، وغالبية الأدلة المتوفرة حاليا تبين وجود علاقة إيجابية بعد الإنفتاح كيفما تم قياسه.

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث:

دراسة وتحليل أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

تمهيد:

بعد التطرق إلى الإطار العام والمفاهيمي للمتغير الدراسة في الجزء النظري من هذا البحث، سيتم في هذا الفصل تحليل ودراسة العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2006-2016، أي توضيح الأثر من خلال دراسة قياسية إحصائية تحدد اتجاه العلاقة وتبين مدى الارتباط بين متغيري الدراسة، وذلك بعد تحليل تطور كل من التجارة الدولية في الجزائر خلال نفس الفترة وكذا تحليل تطور النمو الاقتصادي للتعرف على واقع كل منهما في الاقتصاد الجزائري.

بعد تحليل مختلف البيانات سيتم اختبار فرضيات الدراسة بعد التعرف على النتائج الناتجة عن الدراسة الاحصائية، والخروج بنتائج من هذه الدراسة التي سيتم تفسيرها والتعليق عليها.

بناء على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** تحليل تطور التجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016.
- **المبحث الثاني:** تحليل تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2006-2016.
- **المبحث الثالث:** الدراسة القياسية لتحليل أثر التجارة الدولية على النمو الإقتصادي في الجزائر واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: تحليل تطور التجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

مرت التجارة الدولية بالجزائر بمرحلة الرقابة على التجارة الدولية، وصولا إلى مرحلة التحرير، حيث عمدت السلطة الجزائرية غداة الإستقلال إلى تبني فكرة الرقابة على التجارة الدولية، ولتأمين هذه الرقابة اعتمدت ثلاث آليات: التعريفة الجمركية، الرقابة على الصرف آلية النظام الموقفي، وبعد مرحلة الستينيات، جاء مخطط الرباعي الأول ليفصح نوايا السلطات الجزائرية إتجاه قطاع التجارة الدولية، وإقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الدولية من طرف الدولة، ولكن بعد الأزمة النفطية لسنة 1986، أظهرت عيوب الأسلوب التنموي المتبع، حيث أصبح الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهار أسعار النفط.

المطلب الأول: تحليل تطور حجم إجمالي الصادرات في الجزائر خلال الفترة(2006-2016):

تمثل الصادرات مجموع السلع والخدمات المصدرة نحو العالم الخارجي، وتتنوع هذه الصادرات على كل دولة، وبالنسبة للجزائر تتنوع صادراتها بين الصادرات النفطية وغير النفطية والتي سيتم تحليل نسبها لاحقا، وقد شهدت بعض التطورات نتيجة التغيرات الاقتصادية والظروف التي مرت بها الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة، ويمكن توضيح قيمها خلال الفترة **(2006-2016)** في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تطور حجم اجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2006-2016)

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات	54741	60136	79298	45194	57053	73489
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	
الصادرات	73981	65971	95662	34668	28883	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الديوان الوطني للاحصائيات

ويمكن توضيح هذه النتائج بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): منحنى تطور حجم إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2006-2016)

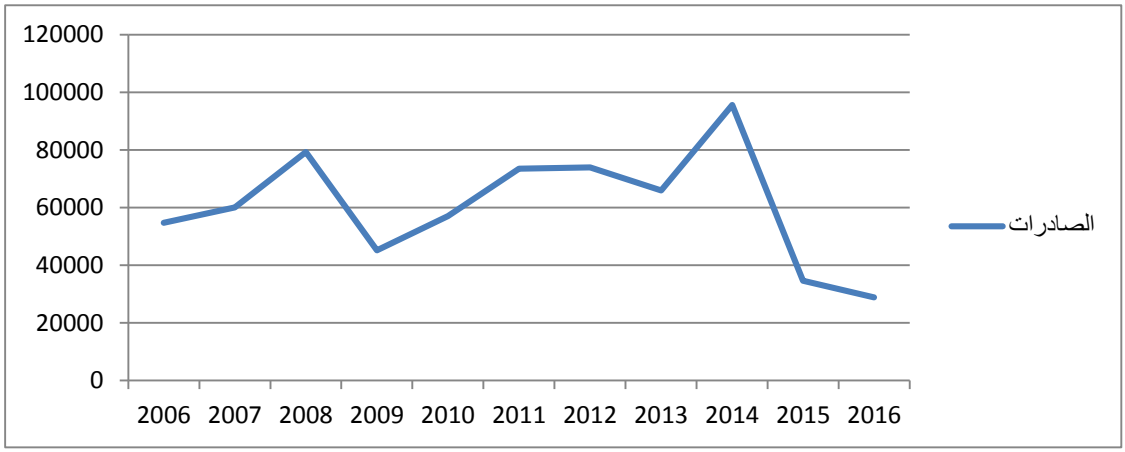

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول رقم(3) بالاستخدام برنامج Excel.

من خلال هذا المنحنى يلاحظ أن الصادرات الجزائرية شهدت تذبذبات، حيث كانت تقدر سنة 2006 بـ: 54613 مليون دولار، وارتفعت إلى 79298مليون دولار سنة 2008، أي ارتفعت بنسبة 83 %، وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة التي عرفتها أسعار النفط باعتبار أن جل الصادرات الجزائرية من المحروقات فقد ارتفع سعر النفط إلى 94.45 دولار للبرميل سنة 2008، أما في سنة 2009 فنلاحظ أن قيمة الصادرات انخفضت بسبب أنخفاض أسعار النفط إلى 61.06 دولار للبرميل، وبسبب عودة أسعار النفط للارتفاع نظرا للزيادة في الطلب العالمي على الطاقة ارتفعت مرة أخرى قيمة الصادرات سنة 2010 وسنة 2011، حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2012 حوالي: 73981 مليون دولار، لتعود وتنخفض قيمة الصادرات في السنوات الموالية، حيث إنخفظت في سنتي 2009 و2010 والسبب يعود في ذلك إلى تأثيرات الأزمة المالية سنة 2008 والركود الإقتصادي العالمي، كما أنها واصلت في الإنخفاض بعد سنة 2012، حيث بلغت نسبة الإنخفاض سنة 2013 إلى9.86% وهذا راجع إلى انخفاض سعر النفط، أما في سنة 2014 لاحظ إرتفاع بقيمة 95662 مليون دولار، أي بنسبة 14.29%وهذا الإرتفاع راجع إلى زيادة اسعار النفط، ولكن عرفت صادرات بعدها انخفاض متتالي لسنتي 2015 و2016حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2016 بمقدار 28883 مليون دولار، أي بنسبة 4.31% وهذا الإنخفاض راجع دائما إلى تدهور وإنخفاض اسعار البترول لان جل الصادرات من المحروقات، وكذلك إلى الإجراءات التدبيرية التي إتخذتها الحكومة الجزائرية في هذه الفترة من بينها سياسة التقشف.

ومن خلال هذه النتائج يمكن تفسيرها وإرجاع هذا التذبذب إلى إعتماد الجزائر على عدد محدود من السلع وتركيزها على النفط الذي عرف انهيار من ناحية الأسعار في السنوات الأخيرة، ونتيجة لذلك اعتمدت سياسة التنويع في الصادرات وعدم اقتصارها على الصادرات النفطية، فالمحروقات تحتل الصدارة في قائمة الصادرات الاجمالية ويمكن تفسير ذلك كما يلي:

بلغت قيمة الصادرات النفطية 3880978.00 مليون دج سنة 2006 أي نسبة 96.6 % من الصادرات الجزائرية،[1] أخذت قيمتها في الارتفاع نظرا لارتفاع أسعار النفط، إلى أن بلغت 4970025.1 مليون دج سنة 2008 أي نسبة 97.5%، ثم انخفضت سنة 2009 إلى 3270227.5 مليون دج بسبب الأزمة، ثم أخذت ترتفع أين وصلت سنة 2013 إلى 5570546.9 مليون دج ثم تراجعت إلى 4709622.4 مليون دج سنة 2014.[2]

في حين ظلت الصادرات من المنتجات خارج النفط (التنوع السلعي) بعيدة عن المأمول ولا تمثل إلا قيمة هامشية من مجموع الصادرات، تتكون حسب أهميتها النسبية من المنتجات التالية:[3]

- ✓ **المواد النصف المصنعة:** بلغت قيمة الصادرات من المواد نصف مصنعة سنة 2006 حوالي 60147.00 مليون دج أي بنسبة 1.9 % من مجموع الصادرات، أخذت قيمتها في الارتفاع إلى أن بلغت 89308.4 مليون دج أي 2 % من الصادرات، ثم انخفضت قيمتها سنة 2009 إلى 50258.7 مليون دج، وبقيت في انخفاض إلى سنة 2014 بنسبة 3.5 % من مجموع الصادرات؛
- ✓ **المواد الغذائية:** الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية طيلة الفترة ما بين 2006 و2014 كانت محصورة بين 0.1 % و0.5 % من إحمالي الصادرات، وكذلك الصادرات من التجهيزات الفلاحية الصناعية، والمواد الخام والأولية ظلت هامشية لا تتعدى نسبها 0.1 %، 0.4 % على التوالي.

(1) ONS, la direction tecgnique chargée de la comptabilité nationale Alger, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012, mars 2014, p91.

(2) ONS, la direction tecgnique chargée de la comptabilité nationale Alger, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014, octobre 2015, p87.

(3) ONS, la direction tecgnique chargée de la comptabilité nationale Alger, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014, op, cit, p91.

وعليه يتضح أن التنويع السلعي للصادرات الجزائرية محدود بسبب تخلف الهيكل الإنتاجي من خلال انخفاض المكونات السلعية للصادرات وتركزها في المحروقات، وبالتالي زيادة المخاطر التي قد تواجهها الجزائر في تحصيل عوائد الصادرات.

المطلب الثاني: تحليل تطور حجم اجمالي الواردات في الجزائر خلال فترة (2006-2016):

الواردات الجزائرية شهدت هي الأخرى تطورات مختلفة خلال هذه الفترة، خاصة في الآونة الأخيرة، وقبل تفسير ذلك سيتم توضيح حجمها في الجدول التالي:

الجدول رقم(4): تطور حجم اجمالي الواردات الجزائرية خلال فترة (2006-2016)

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات	21631	27631	39479	29294	40472	47247
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	
الواردات	46801	54852	33058	51702	46727	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الديوان الوطني للإحصائيات.

ويمكن توضيح هذه النتائج بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): منحنى تطور حجم اجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة (2006-2016)

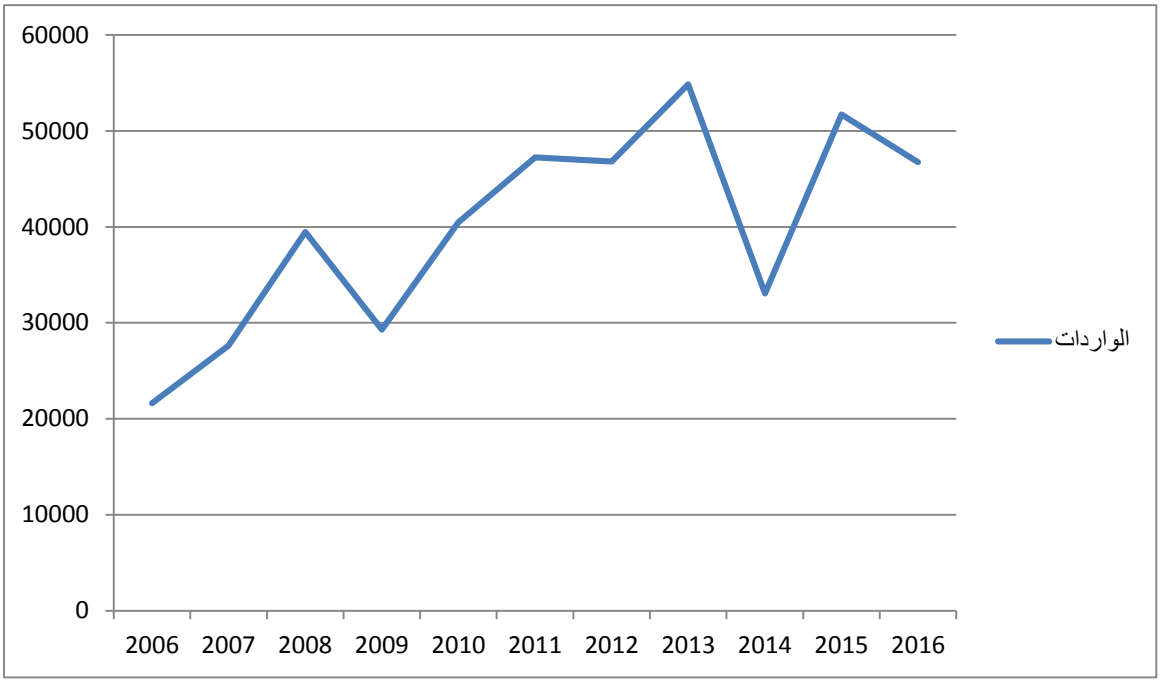

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول رقم (4) باستخدام برنامج Excel.

يلاحظ أن الواردات الجزائرية في نمو مستمر، حيث قدرت في سنة 2006 بـــ: 21456 مليون دولار أي نسبة 4.89% لتصل إلى 39479مليون دولار سنة 2008 أي ارتفعت بنسبة 8.99 % مما كانت عليه سنة 2006.

كما يلاحظ أن الواردات انخفضت بنسبة 6.67 %سنة 2009 وهذا راجع إلى الازمة العالمية 2008، كما شاهدت الواردات إرتفاعا بنسب كبيرة سنتي 2010 و2011 و2012 و2013، قدرت ب:9.22 %، 10.76%، 10.66 %، 12.50 % على التوالي، هذا الإرتفاع راجع إلى[1]أزمة الغذاء العالمية والإرتفاع الهائل في أسعار خمس مواد رئيسية، ففي سنة 2008 ارتفعت أسعار القمح بنسبة 13.0 %، الذرة بنسبة 31%، الصويا بنسبة 87%، الأرز بنسبة 74 %، كما ارتفاع أسعار اللحوم والدجاج والبيض ومشتقات الحليب.

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، **الأزمة الغذائية العالمية، تبعات العولمة الإقتصادية والتكامل الدولي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 38.

ونلاحظ أيضا في سنة 2014 أن الواردات شهدت إنخفاضا ملحوظا، حيث وصلت إلى 33058 مليون دولار مقارنة بسنة 2013 كانت 54852 مليون دولار، أي إنخفضت بنسبة 7.53 % وهذا راجع إلى الإنخفاض الكبير في عائدات النفط المصدر المالي الأساسي لتمويل موازنة الدولة في ظل غياب مصادر أخرى للدخل، مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى إتخاذ إجراءات تقليص الواردات، حيث قامت بمنع استيراد حوالي 16 مادة غذائية، و8 مواد صناعية، كما أن الواردات عرفت إرتفاع لسنتي 2015 و2016 ويمكن إرجاع أسباب تنامي الواردات خلال هذه الفترة إلى:[1]

- ✓ ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح والسكر والحليب؛
- ✓ الزيادات في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات مثلا؛
- ✓ زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة، وكما تمثل سلع التجهيز نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات وهو مايفسر بمحاولة الدولة إعادة الإعتبار إلى قطاع الصناعة.[2]
- ✓ توفر وسائل الدفع الخارجي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تباطؤ معدلا النمو في الدول الصناعية وحدوث تضخم ناجم عن إرتفاع تكاليف الإنتاج، ينعكس على قيمة صادراتها للدول النامية والمصدرة للنفط، وبالتالي إرتفاع أسعار الواردات.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية تبنت سياسة كبح الواردات عقب إنهيار أسعار البترول وتدني العائدات النفطية، وكان ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها تتمثل في:

- ✓ سياسة التعويم المحكوم للدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي، وتراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة- الأورو- حيث أدت إلى

(1) مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، **مستقبل الإنفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات**، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول البدائل التمويلية للإقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، 25 أفريل 2016، ص ص، 6-7.

(2) فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورو متوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد11، 2012، ص، 113.

(3) شريفة بوالشعور، مرجع سابق، ص، 38.

إنحدار الدينار الجزائري إلى 105.84 للدولار وإلى 117.48 مقابل الأورو فيما كانت قيمته تقدر بحوالي 79.6 للدولار في 2014، لكبح إرتفاع فاتورة الواردات؛[1]

- ✓ تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام رخص الإستيراد؛
- ✓ التزام كافة وكلاء السيارات بالأستثمار محليا، وسحب الرخصة في حال عدم الإستجابة لهذا الشرط.[2]

أما فيما يخص التنويع السلعي للواردات التي تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد القومي، في الحصول على السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا، فتتمثل أهم مجموعات المنتوجات المستوردة بالتدرج التنازلي كما يلي:[3]

- ✓ تتصدر تشكيلة التجهيزات الصناعية والفلاحية على رأس القائمة في المرتبة الأولى، حيث بلغت سنة 2006 حوالي 276802.00 مليون دج بنسبة 36.2 % من إجمالي الواردات، أخذت ترتفع إلى أن بلغت 1580689.1 مليون دج سنة 2014 أي بنسبة 33.5 %.
- ✓ تحتل المواد الأولية والخام والمواد النصف مصنعة المرتبة الثانية، حيث كانت الواردات منها تقدر سنة 2006 بـــ: 180627.3 مليون دج، أي بنسبة 23.6 % من مجموع الواردات، بدأت تتصاعد حتى بلغت قيمتها 1187783.9 مليون دج، أي ما يمثل 25.1 % من الواردات.
- ✓ تشغل المواد الغذائية المرتبة الثالثة من المجموع الكلي للواردات، حيث قدرت سنة 2006 بـــ: 184024.2 مليون دج أي 24.1%، واستمرت قيمتها في الإرتفاع إلى أن بلغت سنة 2014 حوالي 886659.4 مليون دج، أي 28.8 % من إجمالي الواردات.
- ✓ تحتل مجموعة المواد الإستهلاكية غير الغذائية المرتبة الرابعة، حيث انتقلت قيمتها من 112707 مليون دج سنة 2006 بنسبة 14.7%، إلى 832629.7 مليون دج سنة 2014 وهو مايمثل 17 % من الواردات.

(1) تخفيض قيمة الدينار لكبح تكاليف الواردات، جريدة الخبر، الموقع: www.elkhabar.com ، تاريخ الإطلاع:2018/05/27، الساعة: 23:30

(2) سيارات: تراجع الواردات بنسبة تفوق 67 بالمئة، وكالة الأنباء الجزائرية، الموقع ، **www.aps.dz**، تاريخ الإطلاع: 2018/05/28، ساعة: 21:00 ليلا

(3) ONS, Evolution des échanges extériers de marchandises de 2004-2014, op, cit.

- ✓ مواد الطاقة تأتي في المرتبة الخامسة بنسبة لا تتعدى 1.4% وهو ما يعادل 10707.9 مليون دج سنة 2006، ثم أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 384249.5 مليون دج، أي بنسبة 9.8 % سنة 2012، ثم انخفضت إلى 231946.1 مليون دج أي 4.9 % سنة 2014.

المطلب الثالث: تحليل تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2006-2016):

يمثل الميزان التجاري صافي الصادرات أي الفرق بين الصادرات والواردات خلال فترة زمنية معينة، وهما تمثلان مكونات الميزان التجاري، ولما أنهما شهدا العديد من التطورات في الجزائر فهذا سيؤثر على رصيد الميزان التجاري الذي يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2006-2016)

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الميزان التجاري	33110	32505	39819	15900	16581	26242

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
الميزان التجاري	27180	11119	62604	- 17034	- 17844

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات الديوان الوطني للاحصائيات

ويمكن توضيح تلك النتائج بيانيا في الجدول التالي:

الشكل رقم (05): منحنى تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2006-2016)

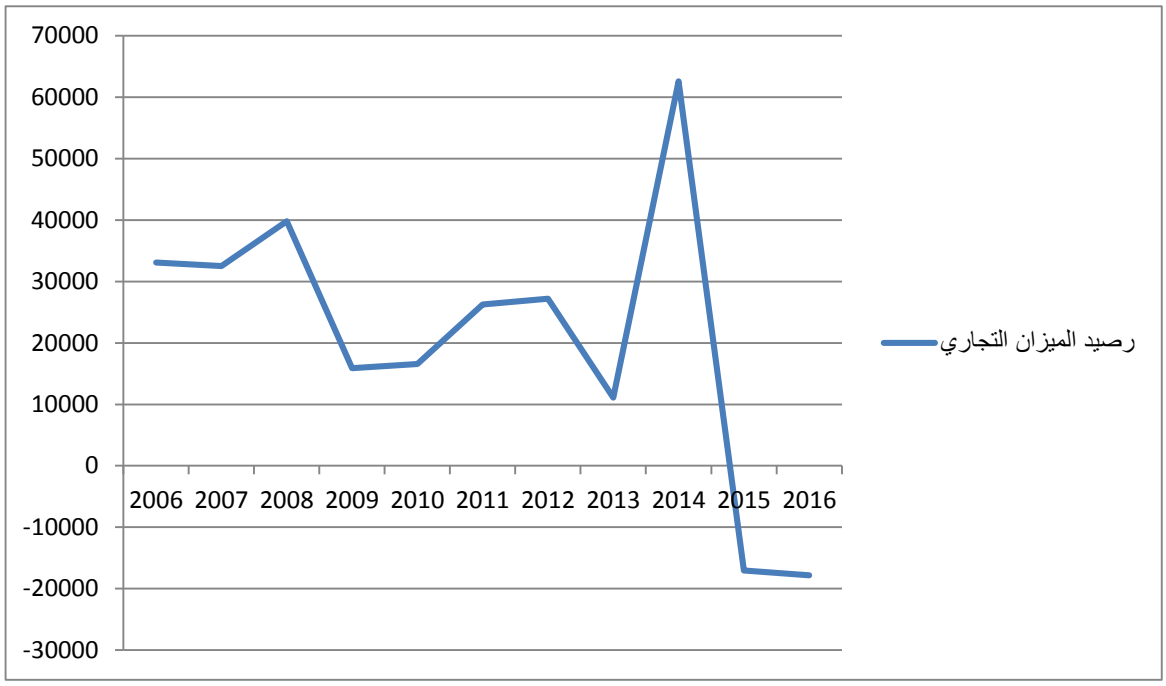

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5) باستخدام برنامج Excel.

من خلال المنحنى يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري في تذبذب طيلة الفترة من سنة 2006 إلى غاية 2016، حيث حقق رصيد موجب في الفترة 2006 إلى 2014، وهذا يعود إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول وزيادة حصيلة الصادرات، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري أعلى قيمة له سنة 2008 بقيمة 39819 مليون دولار أي بنسبة 24.69%، ثم انخفض سنة 2009 إلى 15900 مليون دولار، وهذا راجع إلى تقلبات أسعار البترول، كما يلاحظ أن رصيد الميزان التجاري لسنتي 2015 و2016 حقق عجزا بسبب تدني أسعار البترول من جهة، وارتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى.

وبالتالي فرصيد الميزان التجاري الجزائري يتأثر بتغير أسعار البترول، بالانخفاض في حالة تدني أسعار البترول، وبالارتفاع في حالة تحسين أسعار البترول.

المبحث الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

يتم قياس النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة، وسيتم تحليل حجم الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)، وذلك بعد تعريفه وتوضيح أساليب قياسه.

المطلب الأول: تعريف وقياس الناتج المحلي الوطني

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج بأنه إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة، ويوجد تسميات أخرى للناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج وهي[1]:

- ✓ الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة المضافة؛
- ✓ الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة النهائية.

ويعرض الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين، الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط، والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع التنظيمي.

أما الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل يعرف بأنه " إجمالي دخول عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية (أي في الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة ".[2]

وهناك أسماء أخرى للناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل، إجمالي الدخل من عوامل الإنتاج أو هيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق يمثل " إجمالي قيمة السلع الموجهة إلى تلبية الطلب الكلي في المجتمع (أي مجموع الإنفاق النهائي) ويشمل الإنفاق الإستهلاكي الخاص، والإنفاق الإستثماري، والإنفاق الحكومي، وصافي التعامل الخارجي (الصادرات ناقصا الواردات) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة ".[3]

---

(1) مهند بن عبد الملك السلمان، أحمد ين بكر البكر، **دراسة وصفية لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي**، مؤسسة النقد العربي السعودي، فيفري 2016، ص 7.

(2) السعيد بريبش، **الإقتصاد الكلي، نظريات، نماذج، تمارين محلولة**، دار العلوم للنشر، الجزائر 2002، ص 62.

(3) السعيد بريبش، نفس المرجع، ص 63.

وتوجد أسماء أخرى للناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، الإنفاق على الناتج المحلي، الإنفاق على الناتج المحلي بقيم المشترين.

الناتج بطريقة الإنتاج = الناتج بطريقة الدخل= الناتج بطريقة الإنفاق

ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): دورة الناتج المحلي الإجمالي

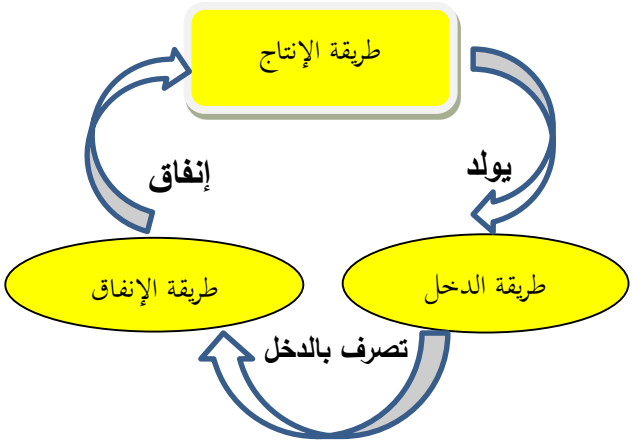

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: مهند بن عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، دراسة وصفية لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016، ص8

من الشكل رقم (06) يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي تم الحصول عليه عن طريق عناصر إنتاجية، والتي تحصل بمجملها على الدخل ثم تنفق عناصر إنتاجية الدخل الذي تحصلت عليه من خلال الإنفاق، وعليه يستخلص بأنها حلقة تدفق دائري، أي أن المفاهيم الثلاثة يجب أن تكون نواتجها الحسابية متساوية.

ثانيا: قياس الناتج المحلي الإجمالي: توجد ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجملي، وهي طرقة الإنتاج وتحتوي على مسارين للتقدير الأول القيمة المضافة، والثاني القيمة النهائية، وطريقة الدخل وطريقة الإنفاق.[1]

(1) مهند بن عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، مرجع سابق، ص 8.

وهذه الطرق الثلاث تعطي في الأخير نفس النتيجة تماما، لكن تختلف في كيفية تقدير الناتج المحلي الإجمالي، فتقدير الإنتاج هو تقدير القيم النقدية لما يتم إنتاجه، وتقدير الدخل هو تقدير دخول عوائد من قام بالإنتاج، وتقدير الإنفاق هو تقدير إنفاق من حصل على الدخل من عناصر الإنتاج، ويمكن تلخيص تلك الطرق في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

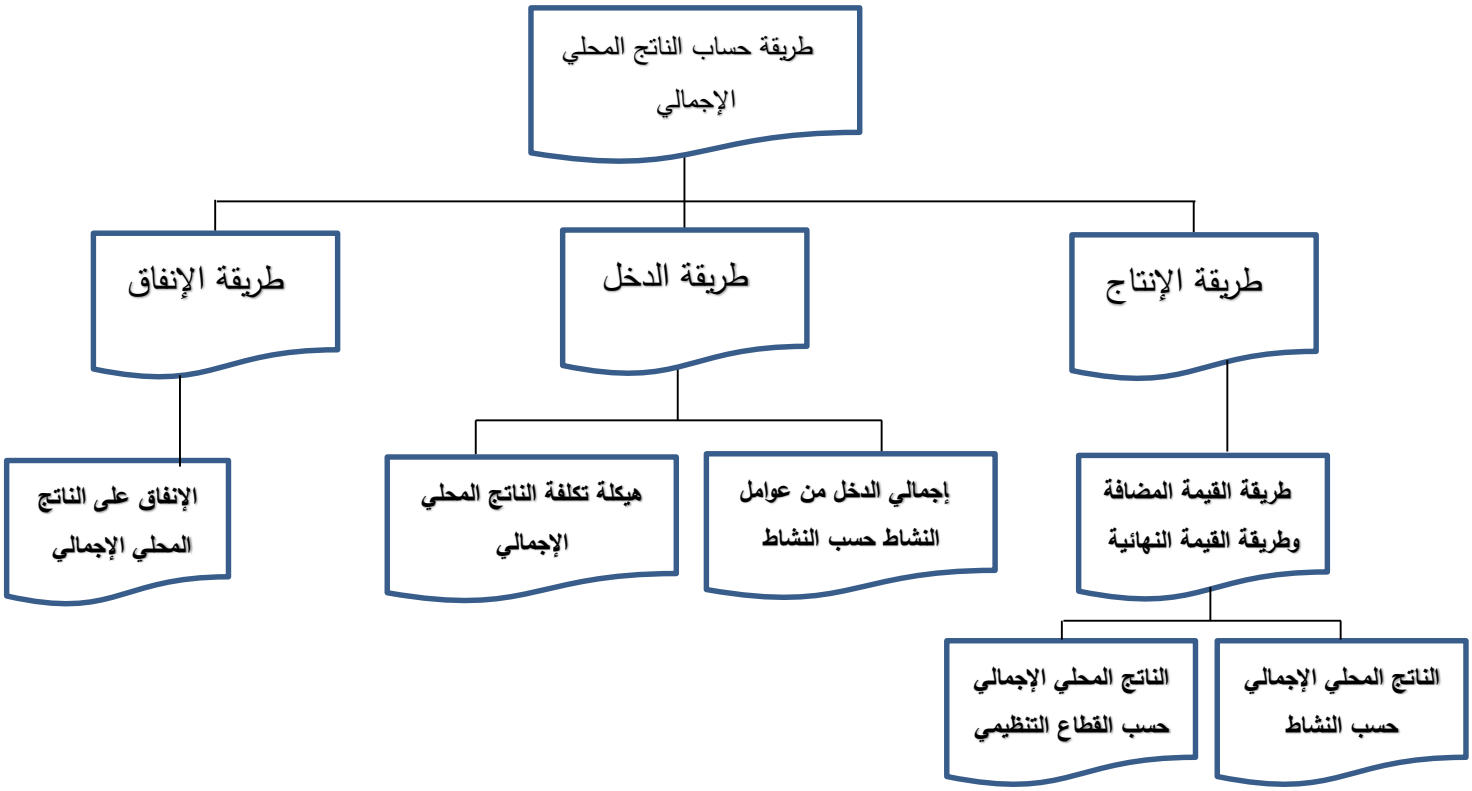

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: مهند بن عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، دراسة وصفية لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016، ص9

المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2006-2016):

عرف الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2006 و2016 ارتفاعا وتطورا مستمرا ولتوضيح ذلك ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة (2006-2016)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	117.02	134.97	170.2	139.8	158.6	168.8
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	178.4	187.5	196.2	205.2	156	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات المستخلصة من الديوان الوطني للإحصاء: والبنك العالمي.

ويمكن توضيح تلك النتائج بيانيا في الشكل التالي:

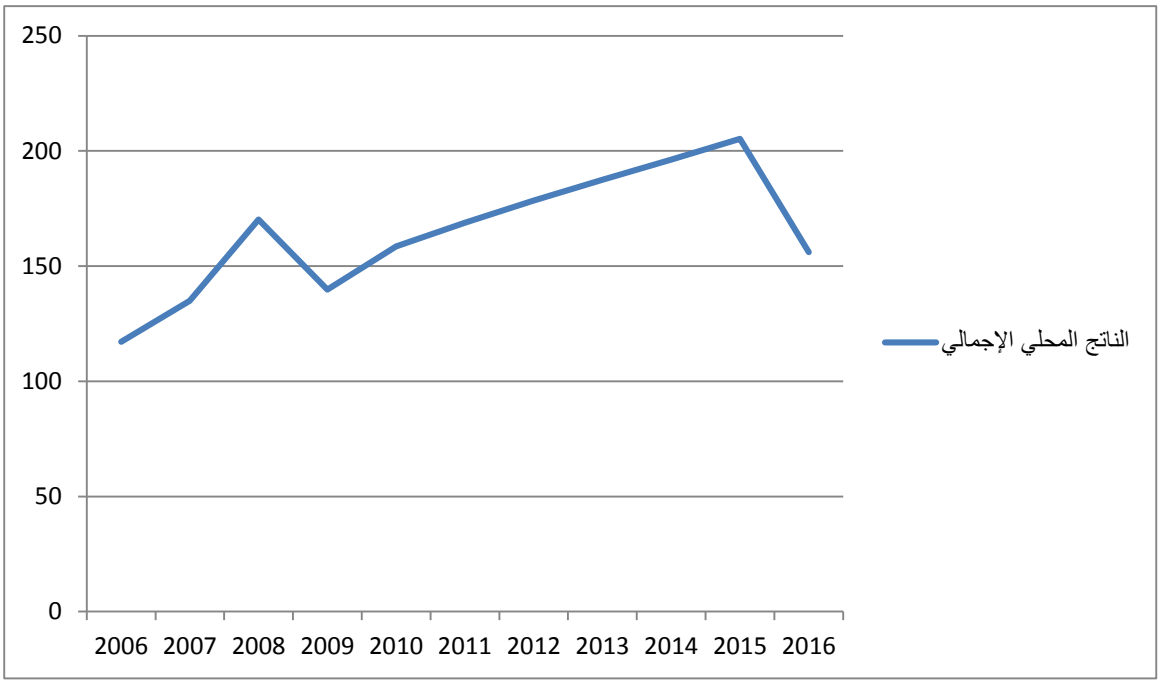

الشكل رقم (08): منحى تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة(2006-2016)

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول رقم (6) وباستخدام برنامج Excel

من خلال المنحنى يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي شهد ارتفاعا وتطورا مستمرا خلال الفترة 2006-2015، حيث ارتفع من 117.2 مليار دولار إلى 205.2 مليار دولار، وبالرغم من أن عدد السكان في تزايد

مستمر حيث كان في 2006 يقدر بـ: 33.9 مليون نسمة، وأصبح في 2015 أكثر من 40 مليون نسمة، وهذه الزيادة لم تؤثر سلبا على معدل الزيادة قي الناتج المحلي الإجمالي، لأنه كان دوما أكبر من معدل الزيادة السكانية، ونجد أيضا بأن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن التعبير عنها بأنها متتالية، حيث تزداد من 2006 إلى 2007 ثم 2008 تقريبا بزيادة 14 مليار دولار عن كل سنة، والعجز الذي سجلته الجزائر خلال هذه المدة، كان سنة 2009، وبلغ هذا العجز أو الانخفاض بـــ: 19.35% وهذا بسبب انعكاسات أزمة الرهن العقاري التي أثرت على سوق النفط، وبالتالي انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 170.2 مليار دولار في سنة 2008 إلى 139.8 مليار دولار سنة 2009، أي خسارة تقدر بـــ: 17.86 بالمئة.

ويمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي لم يتأثر بانعكاسات الأزمة إلا في سنة 2012، حيث ارتفع في سنة 2010 ووصل إلى 185.6 مليار دولار، وفي سنة 2011 إلى 168.8 مليار دولار، وهي منخفضة مقارنة بسنة 2008، ولكن في 2012 وصل إلى 178.4 مليار دولار، هذا ما يدل على انتهاء تداعيات أزمة الرهن العقاري على الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، وهي عبارة عن زيادة شبه ثابتة تقدر تقريبا بـــ: 10 مليار دولار عن كل سنة.

بعد تحليل تطور كل من التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)، سيتم دراسة وتحليل علاقة الأثر بين المتغيرين من خلال استخدام بعض الأساليب الاحصائية.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2006-2016 واختبار الفرضيات

لدراسة أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2006-2016، سيتم أولا إثبات وجود علاقة بين المتغيرين، ثم تحديد اتجاه ومدى قوى تلك العلاقة، أي مقدار الأثر بينهما. من خلال تحديد أثر بعد المتغير المستقل الذي يمثل التجارة الدولية وهو الميزان التجاري، على بعد المتغير التابع المتثمل في النمو الاقتصادي وهو الناتج المحلي الإجمالي، وبعدها سيتم اختبار الفرضيات والخروج بالنتائج المتعلقة بالدراسة الميدانية، وقبل ذلك سيتم توضيح المنهجية المتبعة في هذه الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة القياسية

تتطلب هذه الدراسة تشكيل وبناء نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يحدد ويقيس العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي من خلال أبعادهما، وتشمل الدراسة ما يلي:

أولا: تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط:[1] يعطى بالعلاقة التالية: $Y= a + bX$ حيث أن:

$$a = \frac{\sum y\,i - b(\sum xi)}{n}$$

$$b = \frac{n\sum xiyi - (\sum xi)(\sum yi)}{n\sum x^2 - (\sum xi)^2}$$

يمكن توضيح بعض الملاحظات الخاصة بالعلاقة كما يلي:

- ميل الخط يمثل مقدار التغير في y المقابلة للتغير في x بمقدار وحدة واحدة.
- إشارة معامل الانحدار تدل على نوع علاقة الارتباط (علاقة طردية أو عكسية).
- توجد علاقة بين معامل النحدار ومعامل الارتباط الخطي الذي يجب تحديده هو الآخر.

بالنسبة **لمعامل الارتباط:** يقيس قوة الإرتباط بين متغيريين نرمز له بالرمز: r تتراوح قيمته بين: $-1 \leq r \leq 1+$

(1) نور الهدى بلحاج، **أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الإقتصادية الكلية-دراسة حالة الجزائر-200-2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 167.

إشارة معامل الإنحدار b تدل على نوع الارتباط:

- $0 \leq r \leq 1$: ارتباط طردي.
- $-1 \leq r \leq 0$: ارتباط عكسي.
- إذا كان $x = 0$ ليس معناه أنه لا يوجد ارتباط بل هناك إرتباط غير خطي.

يستعمل عادة معامل الإرتباط الخطي البسيط في قياس قوة ومتانة العلاقة الارتباطية الخطية بين الظاهرتين المدروستين، ويحسب كمايلي:[1]

$$r_{xy} = \frac{n\sum(yi.xi) - (\sum yi).(\sum xi)}{\sqrt{[n\sum xi^2 - (\sum xi)^2].[n\sum yi^2 - (\sum yi)^2]}}$$

ثالثا: تقييم نتائج تقدير نموذج الانحدار المقترح: من خلال حساب:

❶**معامل التحديد البسيط r^2:** تستعمل احصائية r^2 في سلسلة الاختبارات الموجهة للحكم على صلاحية النموذج، ويشير معامل التحديد إلى النسبة المئوية من التغير الكلي في المتغير التابع (Y)، التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغير المستقل(X) حيث:[2]

$$r^2 = (rxy)^2$$

وعليه كلما كانت قيمة r^2 قريبة من 1 كلما كانت العلاقة بين XY متينة وقوية والنموذج الرياضي المقترح واقعي وبسيط.

❷**اختبار أو مقياس فيشر: F.test:** يستخدم هذا المقياس في تقييم جودة تمثيل معادلة الإنحدار المقترحة، وإختبار موضوعية معامل التحديد، ويتمثل ذلك في اختبار الفرضية الصفرية H_0 لمقياس فيشر حول المعنوية الإحصائية لمعادلة النموذج المقترح، ومدى موضوعية قيمة معامل التحديد المحصل عليها، من أجل ذلك نقوم بمقارنة القيمة الفعلية Fr، والقيمة الحرجة أو الجدولية Ft المستخرجة من جدول إحصائية فيشر.[3] وعليه فإنه قيمة Fr تحسب كما يلي:

---

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 154.

(2) على مكيد، **الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 11

(3) علي مكيد، **الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**، نفس المرجع، ص47.

$$Fr = \frac{R^2}{1-R^2} \times \frac{n-m-1}{m}$$

المطلب الثاني: التحليل القياسي لأثر الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي

يتم تحديد الأثر من خلال تحديد مدى قوة العلاقة بين كل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي وبين الواردات والناتج المحلي الإجمالي، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أولا: التحليل القياسي لأثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي

ويمكن الوصول إلى نتائج تحليل أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على معطيات الجدول التالي:

السنوات	الصادرات Xi	الناتج المحلي الاجماليYi	XiYi	Xi^2	Yi^2
2006	54741	117.02	6405791.82	2996577081	13693.6804
2007	60136	134.97	8116555.92	3616338496	18216.9009
2008	79298	170.2	13496519.6	6288172804	28968.04
2009	45194	139.8	6318121.2	2042497636	19544.04
2010	57053	158.6	9048605.8	3255044809	25153.96
2011	73489	168.8	12404943.2	5400633121	28493.44
2012	73981	178.4	13198210.4	5473188361	31826.56
2013	65971	187.5	12369562.5	4352172841	35156.25
2014	95662	196.2	18768884.4	9151218244	38494.44
2015	34668	205.2	7113873.6	1201870224	42107.04
2016	28883	156	4505748	834227689	24336
المجموع	**669076**	**1812.69**	**111746816.44**	**44611941306**	**305990.3513**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (3) و(6)

اعتمادا على نتائج الجدول يمكن بناء معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = a + bX$$

$$Y= 141.676 + 0.00038\ X$$

$a = \frac{\sum yi - b(\sum xi)}{n}$ n:تمثل حجم العينة المقدرة بـ 11 $a = 141.676$

$b = \frac{n\sum xiyi - (\sum xi)(\sum yi)}{n\sum x^2 - (\sum xi)^2}$ $b = 0.00038$

$r_{xy} = \frac{n\sum(yi.xi) - (\sum yi).(\sum xi)}{\sqrt{[n\sum xi^2 - (\sum xi)^2].[n\sum yi^2 - (\sum yi)^2]}}$ $r_{xy} = 0.7124$

من النتائج يتبين أن معامل الارتباط موجب، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، وقد قدر معامل الارتباط بـ: 58.24 % وهذا يدل على وجود ارتباط قوي.

ثانيا: التحليل القياسي لأثر الواردات على الناتج المحلي الإجمالي

ويمكن الوصول إلى نتائج تحليل أثر الواردات على الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على معطيات الجدول التالي:

السنوات	الواردات Xi	الناتج المحلي الاجماليYi	XiYi	Xi^2	Yi^2
2006	21631	117.02	2531259.62	467900161	13693.6804
2007	27631	134.97	3729356.07	763472161	18216.9009
2008	39479	170.2	6719325.8	1558591441	28968.04
2009	29294	139.8	4095301.2	858138436	19544.04
2010	40472	158.6	6418859.2	1637982784	25153.96
2011	47247	168.8	7975293.6	2232279009	28493.44
2012	46801	178.4	8349298.4	2190333601	31826.56
2013	54852	187.5	10284750	3008741904	35156.25
2014	33058	196.2	6485979.6	1092831364	38494.44
2015	51702	205.2	10609250.4	2673096804	42107.04
2016	46727	156	7289412	2183412529	24336
المجموع	**438894**	**1812.69**	**74488085.89**	**18666780194**	**305990.3513**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (4) و(6)

اعتمادا على نتائج الجدول يمكن بناء معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y= a + bX$$

$$Y= 84.3206 + 0.00024\ X$$

$a = \frac{\sum yi - b(\sum xi)}{n}$ n:تمثل حجم العينة المقدرة بـ 11 $a = 84.3206$

$b = \frac{n\sum xiyi - (\sum xi)(\sum yi)}{n\sum x^2 - (\sum xi)^2}$ $b = 0.00024$

$r_{xy} = \frac{n\sum(yi.xi) - (\sum yi).(\sum xi)}{\sqrt{[n\sum xi^2 - (\sum xi)^2].[n\sum yi^2 - (\sum yi)^2]}}$ $r_{xy} = 0.5932$

من النتائج يتبين أن معامل الارتباط موجب، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي، وقد قدر معامل الارتباط بـ: 59.32 % وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بينهما.

المطلب الثالث: التحليل القياسي لأثر الميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي

يتم تحديد الأثر من خلال قوة العلاقة بين الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على معطيات الشكل رقم (7) والشكل رقم (10) كما هو موضح في الجدول التالي:

السنوات	الميزان التجاري Xi	نسبة النمو في الناتج المحلي الاجماليYi	XiYi	Xi^2	Yi^2
2006	33110	117.02	2531259.62	467900161	13693.6804
2007	32505	134.97	3729356.07	763472161	18216.9009
2008	39819	170.2	6719325.8	1558591441	28968.04
2009	15900	139.8	4095301.2	858138436	19544.04
2010	16581	158.6	6418859.2	1637982784	25153.96
2011	26242	168.8	7975293.6	2232279009	28493.44
2012	27180	178.4	8349298.4	2190333601	31826.56
2013	11119	187.5	10284750	3008741904	35156.25
2014	62604	196.2	6485979.6	1092831364	38494.44
2015	17034 -	205.2	10609250.4	2673096804	42107.04
2016	17844 -	156	7289412	2183412529	24336
المجموع	**230182**	**1812.69**	**34624125.86**	**10344992880**	**305990.3513**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (5) و(6)

اعتمادا على نتائج الجدول يمكن بناء معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y= a + bX$$

$$Y=52.36 + 0.00018\ X$$

$a = \frac{\sum yi - b(\sum xi)}{n}$ n:تمثل حجم العينة المقدرة بـ 11 $a = 52.36$

$b = \frac{n\sum xiyi - (\sum xi)(\sum yi)}{n\sum x^2 - (\sum xi)^2}$ $b = 0.00018$

$r_{xy} = \frac{n\sum(yi.xi) - (\sum yi).(\sum xi)}{\sqrt{[n\sum xi^2 - (\sum xi)^2].[n\sum yi^2 - (\sum yi)^2]}}$ $r_{xy} = 0.4022$

من النتائج يتبين أن معامل الارتباط موجب، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي، وقد قدر معامل الارتباط بـ: 40.22% وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ضعيفة نوعا ما بينهما.

المطلب الرابع: اختبار فرضيات الدراسة

سيتم اختبار الفرضيات من خلال تقييم علاقة الانحدار وحساب معامل التحديد r^2:

ولتكون قيمته موضوعية يجب التحقق من النتائج باستخدام " مقياس فيشر " ويكون ذلك كما يلي:

اختبار الفرضية الصفرية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين إجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) عند مستوى معنوية 5%.

$r^2= 0.3391$

$$Fr = \frac{r^2}{1 - r^2} * \frac{n-m-1}{m}$$

$Fr = 4.561$

نستخرج قيمة Ft من الجدول عند درجة حرية $V_1= m=1$ ثم ننتقل إلى الجدول ونختار القيمة المقابلة لـ V_2 نجد أن:

Ft= 5.12

بما أن قيمة المحسوبة Fr أقل من القيمة الجدولية Ft فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل وتأكيد أن هناك أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5 % للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي.

اختبار الفرضية الصفرية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) عند مستوى معنوية 5%.

$r^2=0.3518$

$$Fr = \frac{r^2}{1-r^2} * \frac{n-m-1}{m} \qquad \boxed{Fr = 4.884}$$

نستخرج قيمة Ftمن الجدول عند درجة حرية $V_1= m=1$ ثم ننتقل إلى الجدول ونختار القيمة المقابلة لـ V_2 نجد أن:

Ft= 5.12

بما أن قيمة المحسوبة Fr أقل من القيمة الجدولية Ft فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل وتأكيد أن هناك أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5 % للواردات على الناتج المحلي الإجمالي.

اختبار الفرضية الصفرية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) عند مستوى معنوية 5%.

$r^2= 0.1617$

$$Fr = \frac{r^2}{1-r^2} * \frac{n-m-1}{m} \qquad \boxed{Fr = 1.763}$$

نستخرج قيمة Ftمن الجدول عند درجة حرية $V_1= m=1$ ثم ننتقل إلى الجدول ونختار القيمة المقابلة لـ V_2 نجد أن:

Ft= 5,12

بما أن قيمة المحسوبة Fr أقل من القيمة الجدولية Ft فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل وتأكيد أن هناك أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5 % للميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل دراسة وتحليل أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2006-2016، وذلك بتحليل تطور كل من التجارة الدولية والنمو الاقتصادي من خلال دراسة تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري في نفس الفترة، وقياس أثر كل منهما على الناتج الناتج المحلي الاجمال، حيث خلصنا إلى أن إجمالي الصادرات الجزائرية تعتمد على المحروقات وتتغير بتغير سعر النفط، أما الواردات الجزائرية فإنها في إرتفاع مستمر وذلك راجع لعدم تنوع في الصادرات الجزائرية، وهذا ما ادى بالتذبذب في الميزان التجاري وسجل عزا خلال سنتي 2005 و2016 وراجع ذلك إلى انخفاض أسعار البترول الذي أدى بدوره إلى تدهور عائدات النفط من الصادرات الجزائرية من جهة، وكذلك إرتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى.

أما فيما يخص أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2006-2016 فإن هناك علاقة طردية بين الصادرات والواردات والميزان التجاري من جهة وبين الناتج المحلي الاجمالي من جهة أخر، أي كلما كانت الصادرات في ارتفاع فإن الناتج المحلي الاجمالي يكون مرتفع وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي، والعكس صحيح، أما فيما يخص العلاقة بين الميزان التجاري والناتج المحلي الاجمالي فانها الارتباط كان ضعيف نوعا ما وهذا راجع لتغيرات الحاصلة في الميزان التجاري في هذه الفترة جراء تذبذب في اسعار النفط بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى. وكذلك العجز الذي سجله في سنتي 2015 و2016، وفي هذه الفترة الحكومة الجزائرية تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي وذلك من خلال الاجراءات والتدابير التي تبنتها في الأونة الأخيرة من تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويع في فاتورة الصادرات، وكبح فاتورة الواردات، وتشجيع استهلاك الصناعات المحلية.

الخاتمة

أثبتت التجارب بما لايدع مجالا للشك أنه لا يمكن لأي دولة مهما كان حجمها وإمكانياتها، العيش في عزلة عن بقية العالم، فالتبادل الدولي أصبح ضرورة تحكم راهن العلاقات الاقتصادية، وباعتبارها المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبدان فإن لقطاع التجارة الدولية الدور الكبير والأثر البالغ على النمو الاقتصادي، في جميع البلدان دون إستثناء، وهو ماحاولنا التطرق إليه من خلال هذه الدراسة بتخصيص فصلين نظريين، وأبرزنا فيها أهم الأسس النظرية للتجارة الدولية، وكذلك النمو القتصادي، ومدى أثر التجارة الدولية عليه، أما الفصل الثالث خصص للدراسة النظرية حيث تم إجراء دراسة قياسية تحليلية لأثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2016/2006، من خلال تحليل تطور التجارة الجزائرية في هذه الفترة، وكذلك النمو الإقتصادي ومعرفة العلاقة بينهما.

وقد تم استخلاص من هذه الفصول بشقيها النظري والتطبيقي مجموعة من النتائج التي تحمل في طياتها إجابة عن الإشكالية الرئيسية، التي تتمثل في أنه للتجارة الدولية تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2006-2016.

وقد تم ذلك بناء على إختبار الفرضيات إحصائيا حيث كانت النتائج كالتالي:

بالنسبة للفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2006-2016 عند مستوى معنوية 5%

بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى: وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معنوية 5% حسب النتائج المتحصل عليها: Ft= 5.12 أكبر من Fr= 4.561.

بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية: وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الواردات والناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معنوية 5% حسب النتائج المتحصل عليها: Ft= 5.12 أكبر من Fr= 4.884.

بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة: وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الميزان التجاري والناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معنوية 5% حسب النتائج المتحصل عليها: Ft= 5.12 أكبر من Fr= 1. 736

أما بالنسبة لنتائج الدراسة يمكن توضيحها كما يلي:

أولا: النتائج النظرية: نوجزها فيما يلي:

- ✓ خلصت النظرية الكلاسكية في تفسير قيام التجارة الدولية إلى قانون النفقات النسبية، إضافة إلى إتخاذ العمل كعنصر أساسي وحيد للقيمة، إلا أنها أهملت الأسباب التي تدعو إلى إختلاف هذه النفقات بين

الدول، أي أنها بهذه الصورة لم تحدد متى تقوم التجارة الدولية، ولا تفسر لماذا تقوم، فهي تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها، وهذا ما حاولت تفسيره النظرية النيوكلاسيكية.

- ✓ إعتبرت النظريات الحديثة، أقرب إلى واقع الإقتصاد العالمي من سابقتها في تفسير أسباب التجارة الدولية عن طريق إدخال جملة من العوامل مثل الإعتماد على البحث والتطوير، وإقتصاديات الحجم ورأس المال البشري، والإهتمام بالإستثمارات الأجنبية، والتنوع الإنتاجي، وتكاليف النقل وغيرها، مع مراعاة الفروق القائمة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الأقل تقدما.
- ✓ تنوعت المصادر في النظريات الحديثة المفسرة للنمو الإقتصادي بين رأس المال المادي والبشري، وأخر تكنولوجي، كما تميزت نظريات النمو الداخلي بالجدية في تفسير أسباب التقدم التكنولوجي(ومن ثم التقدم الاقتصادي)، ومحاولة إثباتها أن هذا التقدم راجع إلى عوامل داخلية في الأساس، كرأس المال البشري وتراكم المعرفة، كذلك فإنها أعادت مرة أخرى مكانة التعليم في النمو الإقتصادي.
- ✓ كان لجدلية النمو الإقتصادي والتجارة الدولية العديد من المعارضيين والمؤيديين، الذين كانت لهم حجج دامغة ركزت حول فوائد التجارة الحرة على النمو أنها تؤدي إلى زيادة المنافسة، الدخل، الإستثمار ونقل المهارات، والتكنولوجيا وتوسع الأسواق وتشجيع الإبتكار، في حين أن المعارضون ذهبوا إلى إفتراض صحة ماقاله المؤيديين، بأن ما ينطبق على دولة لا ينطبق على أخرى، كما أن التجارة في نظرهم عاجزة عن تشجيع النمو خارج نطاق ضئيل من الأفراد الذين يتعاملون داخلها مباشرة.

ثانيا: النتائج التطبيقية: نوجزها فيما يلي:

أما في الفصل التطبيقي الذي خصص لدراسة أثر التجارة الدولية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2016/2006، فقد مكننا من إستخلاص مايلي:

- ✓ من أهم مميزات الإقتصاد الجزائري حتى اليوم ضعف إندماجه في الإقتصاد العالمي، خصوصا على مستوى التجارة الدولية، فعلى مستوى الصادرات الإرتباط الوحيد والقوى هو المحروقات، حيث يعاني الإقتصاد الجزائري من تبعية مطلقة لها، أما على مستوى الواردات فالجزائر تعاني من تبعية كبيرة على عدة أصعدة، أهمها المواد الغذائية.
- ✓ يتوجب على الجزائر بناء إستراتيجية من أجل تنويع الإقتصاد خارج المحروقات، وتطوير الإنتاجية ومناخ الأعمال، عن طريق تنويع هياكل الإنتاج كما يتعين عليها تنويع الإقتصاد الوطني نحو قطاعات كثيفة العمالة للقضاء على البطالة.

- ✓ رغم ما حققه الإقتصاد الجزائري من فائض في الميزان التجاري، إلا أنه لا يمكن طمس حقيقة هشاشته وإعتماده الكلي على عائدات البترول، حيث تتمحور العلاقات الإقتصادية الدولية للجزائر في تصدير البترول الخام بالدرجة الأولى بسبب ضمور القطاعات الأخرى.
- ✓ ظهرت الجزائر بوصفها حالة ناشزة تجمع بين مستوى مرتفع من الإنفاق العام وبين نمو إقتصادي متواضع.
- ✓ على الرغم من أن الجزائر تملك ثالث أكبر إحتياطي من النفط، وثاني أكبر إحتياطي من الغاز الطبيعي في إفريقيا، إلا أن معظم الجزائريين يشكون من تفاقم التحديات الإجتماعية والإقتصادية التي يواجهونها.
- ✓ لم تنجح الحكومات المتعاقبة في كسر إعتماد الإقتصاد الجزائري المفرط على النفط، الذي تحدد أسعاره عوامل جيوسياسية (الإقليمية والدولية)، ولذلك لايزال قطاع الطاقة يشكل نحو 98 % من الصادرات الكلية، لذلك يعد إقتصاد الجزائر أحد أقل إقتصاديات تنوعا.

التوصيات:

من خلال دراستنا وتحليلنا للإشكالية المطروحة وبعد الخروج بنتائج لهذا البحث ارتأينا تقديم بعض النقاط التي وجدناها مهمة بالنسبة للبحث نذكر منها:

- ✓ لابد من إتباع سياسة تجارية بعيدة المدى تهدف وتترجم خطة تنمية واضحة المعالم، وفق أسس وأفكار علمية ممنهجة.
- ✓ البحث عن السبل الكفيلة لتنويع الصادرات فمن غير الممكن أن يكون بلد متنوع في كل المجالات (تنوع التربية، تنوع التضاريس، تنوع الثروات الباطنية، تنوع الثقافات) أن تكون صادراته محصورة في المحروقات.
- ✓ وعلى المدى القصير، ضرورة الإستفادة من الميزة النسبية الوحيدة التي تمتلكها الجزائر، وهي النفط في إكتساب صناعات وتكنولوجيا جد متطورة.
- ✓ ضرورة ترشيد الإستيراد، وتوجيهه بكيفية تضمن تحقيق الأهداف المنشودة بأكبر قدر ممكن.
- ✓ ضرورة الاهتمام أكثر بزيادة حجم المعاملات في سياق يخدم الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق العوائد التي تؤثر على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع.

قائمة المصادر

والمراجع

باللغة العربية:

الكتب:

1- إبراهيم مشورب، **إشكالية التنمية في العالم الثالث**، الطبعة الأولى، دار المهل اللبناني، لبنان 2006.

2- أسامة بن محمد باحتشل، **مقدمة في تحليلي في الإقتصاد الكلي**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية 1999.

3- إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة، الجزائر 1997.

4- أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي**، دار الراية، عمان 2012.

5- جابر سيد عوض، **التنمية الإقتصادية في المجتمع**، المكتب الجامعي الخديث، مصر 2007.

6- جاسم محمد منصور، **التجارة الدولية**، دار زهران، الأردن 2013.

7- جمال الدين لعويسات، **العلاقات الإقتصادية والتنمية**، دار هومة، الجزائر2000.

8- جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي،عمان 2010.

9- حمدي عبد العظيم، **إقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشروق، مصر 1996.

10- خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتاب الحديث، الأردن 2009.

11- رفيق هشام، **مقدمة في العلاقات الدولية**، وراقة البديع، مراكش 2002.

12- زينب حسين عوض الله، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر 2008.

13- سامي خليل، **الإقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة2001.

14- سامي عفيفي حاتم، **الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، دار المصرية اللبنانية، القاهرة 2005.

15- سامي عفيفي، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، دار المصرية اللبنانية، مصر1991.

16- السعيد بريش، الإقتصاد الكلي نظريات، نماذج، تمارين محلولة، دار العلوم للنشر، الجزائر 2002.

17- السيد محمد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، مصر 2009.

18- السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2012.

19- عادل أحمد حشيش، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر 2002.

20- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي**، دار الجامعية الجديدة، مصر 2003.

21- عبد القادر رزيق المخادمي، **الأزمة الغذائية العالمية، تبعات العولمة الإقتصادية والتكامل الدولي**، دار الفجر، القاهرة 2009.

22- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005.

23- عبد القادر محمد عيد القادر عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر 2003.

24- على جدوع الشرفات، **التنمية الإقتصادية في العالم العربي الواقع، العوائق، سبل النهوض**، دار جليس الزمان، الأردن 2010.

25- على عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي**، دار المسيرة، عمان 2007.

26- على مكيد، **الإقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.

27- فليس حسن خلف، **الإقتصاد الكلي**، علم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن 2006.

28- كامل البكري، **الإقتصاد الدولي، التجارة والتمويل**، دار الجامعية، مصر 2000.

29- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، **أسس العلاقات الإقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2006.

30- مجيد على حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **الإقتصاد القياسي**، دار وائل للنشر، الأردن 1998.

31- محمد أحمد بدر الدين، **إستراتيجيات النمو الإقتصادي**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر 2017.

32- محمد العربي ولد خليفة، **التنمية والديموقراطية في الجزائر والمنطقة العربية**، دار النشر راجعي، الجزائر 2009.

33- محمد ثابت هاشم، **التنمية الإقتصادية في المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2007.

34- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت 2010.

35- محمد زكي الشافعي، **مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية**، دار النهضة، بيروت 1970.

36- محمد صفوت قابل، **تحرير التجارة الخارجية بين التأييد والمعارضة**، دار الحكمة، مصر 2002.

37- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، مصر 2006.

38- محمد فوزي أبو سعود، **مقدمة في الإقتصاد الكلي**، دار الجامعية، مصر2004.

39- محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الإقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر 2001.

40- نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، **التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي**، أكتوبر 1999.

- باللغة الفرنسية:

1- ANDREW HARISON, Et autres, **Business international, et mondialisation traduit par SIMEON FONGANE,** 1éré éditiondoeck, paris, France 2004.

2- MICHEL RAINELLI, **le commerce international**, 8éme édition la DECOUVERTE, paris, France 2002.

3- ONS, la direction tecgnique chargée de la comtabilité nationale alger, Evolution des échanges extérieurs de marchandisesde 2001/2012, mars 2014.

4- ONS, la direction tecgnique chargée de la comtabilité nationale alger, Evolution des échanges extérieurs de marchandisesde 2004/2014, octobre 2015.

الرسائل الجامعية:

1- زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011/2010.

2- شريفة أبوالشعور، **تقلبات أسعار النفط وأثرها على الإقتصاد الكلي الجزائري**، رسالة ماجستير، قسم إقتصاديات المال والأعمال، جامعة أل البيت، الأردن 2012.

3- صدر الدين صواييللي، **النمو والتنمية والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006/2005.

4- طيبة عبد العزيز، **أثر الإنفتاح الإقتصادي على النمو الإقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال أفريقيا خلال 2010/1990**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2012/2011.

5- عبد الحفيظ خزان، **تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الإقتصادي دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2013/2002**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الأسواق مالية والبورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة2013/2013.

6- فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الإقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012/1970**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1 2014/2013.

7- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2013/2012.

8- كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الإقتصادي على عذالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراءه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2013/2012.

9- محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2009/2008.

10- نور الهدى بلحاج، أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الإقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر 2009/2000، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013/2014.

المجلات والملتقيات الدولية:

1- أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 73 ماي 2008.

2- توفيق عباس المسعودي، دراسات في معدلات النمو اللاومة لصالح الفقراء(العراق دراسة تطبقية)، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة كربلاء، العدد26، المجلد السابع، العراق، افريل 2010.

3- جمال خنشور، حمز العوادي، **نحو صياغة إستراتجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الإستراتجية والتنمية، العدد 7 جويلية 2014.

4- دور الجاكس، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، نشرية وزارة التجارة، العدد السادس، 2013.

5- فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد 2012/11.

6- محمد عبد السلام شهاب، إحتساب محددات النمو الإقتصادي، دولة الإمارات العربية المتحدة حالة تطبيقية، مجلة أفاق الإقتصادية، إتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد21، العدد 2000/83.

7- مراد يونس، عبد الحميد مرغيث، **مستقبل الإنفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات**، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول البدائل التمويلية للإقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، يوم 2010/04/25.

- **ورقة عمل:**

محمد الحسن الخليفة، النمو الإقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية، ورقة بحثية، مقدمة إلى مجلة المصرفية وإقتصادية، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، السودان، العدد 69 سبتمبر 2003.

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء .....

شكر وتقدير .....

الملخص .....

Abstract .....

مقدمة .....أ

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الدولية

تمهيد:.....4

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية.....5

المطلب الأول: تعريف وأهمية التجارة الدولية.....5

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية 8

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الدولية.....9

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الدولية..... 11

المطلب الأول: النظرية التقليدية الكلاسيكية 11

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية 17

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية 20

المبحث الثالث: سياسات واتجاهات التجارة الدولية 34

المطلب الأول: مفهوم وأهداف سياسات التجارة الدولية 34

المطلب الثاني: أنواع وأدوات سياسات التجارة الدولية..... 35

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية..... 42

خلاصة الفصل 49

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي وأثر التجارة الدولية عليه

تمهيد:..... 51

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي 52

المطلب الأول: تعريف النمو الإقتصادي..... 52

المطلب الثاني: أهمية وأهداف النمو الاقتصادي 55

المطلب الثالث: عناصر وأنواع النمو الإقتصادي..... 56

المبحث الثاني: قياس محددات ونظريات النمو الإقتصادي..... 59

المطلب الأول: قياس النمو الإقتصادي 59

المطلب الثاني: محددات النمو الإقتصادي (العوامل المؤثرة فيه) 60

المطلب الثالث: نظريات النمو الإقتصادي 62

المبحث الثالث: انعكاسات التجارة الدولية على النمو الإقتصادي 70

المطلب الأول: العوامل ذات التأثير بين التجارة والنمو الإقتصادي 70

المطلب الثاني: أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي 72

خلاصة الفصل..... 74

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث

دراسة وتحليل أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

تمهيد: 77

المبحث الأول: تحليل تطور التجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) 78

المطلب الأول: تحليل تطور حجم إجمالي الصادرات في الجزائر خلال الفترة(2006-2016): 78
المطلب الثاني: تحليل تطور حجم اجمالي الواردات في الجزائر خلال فترة (2006-2016): 81
المطلب الثالث: تحليل تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2006-2016): 85
المبحث الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) 87
المطلب الأول: تعريف وقياس الناتج المحلي الوطني 87
المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2006-2016): 89
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2006-2016 واختبار الفرضيات 92
المطلب الأول: منهجية الدراسة القياسية 92
المطلب الثاني: التحليل القياسي لأثر الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي 94
المطلب الثالث: التحليل القياسي لأثر الميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي 96
المطلب الرابع: اختبار فرضيات الدراسة 97
خلاصة الفصل 100
الخاتمة 101
قائمة المصادر والمراجع 5102
قائمة الأشكال 106
قائمة الجداول 107
فهرس المحتويات .....
الملاحق .....

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الإنتاج وتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية	23
02	مسار دورة حياة المنتوج	25
03	منحنى تطور حجم إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2016/2006	79
04	منحنى تطور حجم إجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 2016/2006	82
05	منحنى تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2016/2006	86
06	دورة الناتج المحلي الإجمالي	88
07	طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي	89
08	منحنى تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة 2016/2006	90

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الإحتياجات من رأس المال والعمل لكل 1 مليون دولار من صادرات الو م أ ومن السلع المنافسة للواردات	19
02	جدول يوضح الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية	55
03	تطور حجم اجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2016/2006	78
04	تطور حجم اجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 2016/2006	81
05	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2016/2006	85
06	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2016/2006	90

الملاحق

Table de la loi de Fisher-Snedecor, $\alpha = 5\%$

num	den 1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	161.4476	18.5128	10.1280	7.7086	6.6079	5.9874	5.5914	5.3177	5.1174	4.9646
2	199.5000	19.0000	9.5521	6.9443	5.7861	5.1433	4.7374	4.4590	4.2565	4.1028
3	215.7073	19.1643	9.2766	6.5914	5.4095	4.7571	4.3468	4.0662	3.8625	3.7083
4	224.5832	19.2468	9.1172	6.3882	5.1922	4.5337	4.1203	3.8379	3.6331	3.4780
5	230.1619	19.2964	9.0135	6.2561	5.0503	4.3874	3.9715	3.6875	3.4817	3.3258
6	233.9860	19.3295	8.9406	6.1631	4.9503	4.2839	3.8660	3.5806	3.3738	3.2172
7	236.7684	19.3532	8.8867	6.0942	4.8759	4.2067	3.7870	3.5005	3.2927	3.1355
8	238.8827	19.3710	8.8452	6.0410	4.8183	4.1468	3.7257	3.4381	3.2296	3.0717
9	240.5433	19.3848	8.8123	5.9988	4.7725	4.0990	3.6767	3.3881	3.1789	3.0204
10	241.8817	19.3959	8.7855	5.9644	4.7351	4.0600	3.6365	3.3472	3.1373	2.9782
11	242.9835	19.4050	8.7633	5.9358	4.7040	4.0274	3.6030	3.3130	3.1025	2.9430
12	243.9060	19.4125	8.7446	5.9117	4.6777	3.9999	3.5747	3.2839	3.0729	2.9130
13	244.6898	19.4189	8.7287	5.8911	4.6552	3.9764	3.5503	3.2590	3.0475	2.8872
14	245.3640	19.4244	8.7149	5.8733	4.6358	3.9559	3.5292	3.2374	3.0255	2.8647
15	245.9499	19.4291	8.7029	5.8578	4.6188	3.9381	3.5107	3.2184	3.0061	2.8450
16	246.4639	19.4333	8.6923	5.8441	4.6038	3.9223	3.4944	3.2016	2.9890	2.8276
17	246.9184	19.4370	8.6829	5.8320	4.5904	3.9083	3.4799	3.1867	2.9737	2.8120
18	247.3232	19.4402	8.6745	5.8211	4.5785	3.8957	3.4669	3.1733	2.9600	2.7980
19	247.6861	19.4431	8.6670	5.8114	4.5678	3.8844	3.4551	3.1613	2.9477	2.7854
20	248.0131	19.4458	8.6602	5.8025	4.5581	3.8742	3.4445	3.1503	2.9365	2.7740
21	248.3094	19.4481	8.6540	5.7945	4.5493	3.8649	3.4349	3.1404	2.9263	2.7636
22	248.5791	19.4503	8.6484	5.7872	4.5413	3.8564	3.4260	3.1313	2.9169	2.7541
23	248.8256	19.4523	8.6432	5.7805	4.5339	3.8486	3.4179	3.1229	2.9084	2.7453
24	249.0518	19.4541	8.6385	5.7744	4.5272	3.8415	3.4105	3.1152	2.9005	2.7372
25	249.2601	19.4558	8.6341	5.7687	4.5209	3.8348	3.4036	3.1081	2.8932	2.7298
26	249.4525	19.4573	8.6301	5.7635	4.5151	3.8287	3.3972	3.1015	2.8864	2.7229
27	249.6309	19.4587	8.6263	5.7586	4.5097	3.8230	3.3913	3.0954	2.8801	2.7164
28	249.7966	19.4600	8.6229	5.7541	4.5047	3.8177	3.3858	3.0897	2.8743	2.7104
29	249.9510	19.4613	8.6196	5.7498	4.5001	3.8128	3.3806	3.0844	2.8688	2.7048
30	250.0951	19.4624	8.6166	5.7459	4.4957	3.8082	3.3758	3.0794	2.8637	2.6996

num	den 11	12	13	14	15	16	17	18	19	20
1	4.8443	4.7472	4.6672	4.6001	4.5431	4.4940	4.4513	4.4139	4.3807	4.3512
2	3.9823	3.8853	3.8056	3.7389	3.6823	3.6337	3.5915	3.5546	3.5219	3.4928
3	3.5874	3.4903	3.4105	3.3439	3.2874	3.2389	3.1968	3.1599	3.1274	3.0984
4	3.3567	3.2592	3.1791	3.1122	3.0556	3.0069	2.9647	2.9277	2.8951	2.8661
5	3.2039	3.1059	3.0254	2.9582	2.9013	2.8524	2.8100	2.7729	2.7401	2.7109
6	3.0946	2.9961	2.9153	2.8477	2.7905	2.7413	2.6987	2.6613	2.6283	2.5990
7	3.0123	2.9134	2.8321	2.7642	2.7066	2.6572	2.6143	2.5767	2.5435	2.5140
8	2.9480	2.8486	2.7669	2.6987	2.6408	2.5911	2.5480	2.5102	2.4768	2.4471
9	2.8962	2.7964	2.7144	2.6458	2.5876	2.5377	2.4943	2.4563	2.4227	2.3928
10	2.8536	2.7534	2.6710	2.6022	2.5437	2.4935	2.4499	2.4117	2.3779	2.3479
11	2.8179	2.7173	2.6347	2.5655	2.5068	2.4564	2.4126	2.3742	2.3402	2.3100
12	2.7876	2.6866	2.6037	2.5342	2.4753	2.4247	2.3807	2.3421	2.3080	2.2776
13	2.7614	2.6602	2.5769	2.5073	2.4481	2.3973	2.3531	2.3143	2.2800	2.2495
14	2.7386	2.6371	2.5536	2.4837	2.4244	2.3733	2.3290	2.2900	2.2556	2.2250
15	2.7186	2.6169	2.5331	2.4630	2.4034	2.3522	2.3077	2.2686	2.2341	2.2033
16	2.7009	2.5989	2.5149	2.4446	2.3849	2.3335	2.2888	2.2496	2.2149	2.1840
17	2.6851	2.5828	2.4987	2.4282	2.3683	2.3167	2.2719	2.2325	2.1977	2.1667
18	2.6709	2.5684	2.4841	2.4134	2.3533	2.3016	2.2567	2.2172	2.1823	2.1511
19	2.6581	2.5554	2.4709	2.4000	2.3398	2.2880	2.2429	2.2033	2.1683	2.1370
20	2.6464	2.5436	2.4589	2.3879	2.3275	2.2756	2.2304	2.1906	2.1555	2.1242
21	2.6358	2.5328	2.4479	2.3768	2.3163	2.2642	2.2189	2.1791	2.1438	2.1124
22	2.6261	2.5229	2.4379	2.3667	2.3060	2.2538	2.2084	2.1685	2.1331	2.1016
23	2.6172	2.5139	2.4287	2.3573	2.2966	2.2443	2.1987	2.1587	2.1233	2.0917
24	2.6090	2.5055	2.4202	2.3487	2.2878	2.2354	2.1898	2.1497	2.1141	2.0825
25	2.6014	2.4977	2.4123	2.3407	2.2797	2.2272	2.1815	2.1413	2.1057	2.0739
26	2.5943	2.4905	2.4050	2.3333	2.2722	2.2196	2.1738	2.1335	2.0978	2.0660
27	2.5877	2.4838	2.3982	2.3264	2.2652	2.2125	2.1666	2.1262	2.0905	2.0586
28	2.5816	2.4776	2.3918	2.3199	2.2587	2.2059	2.1599	2.1195	2.0836	2.0517
29	2.5759	2.4718	2.3859	2.3139	2.2525	2.1997	2.1536	2.1131	2.0772	2.0452
30	2.5705	2.4663	2.3803	2.3082	2.2468	2.1938	2.1477	2.1071	2.0712	2.0391